



۹۲, ۷۳۵  
شبی

— اظهار شرحی آطلدی —

— ۱۳۰۷ —

استانبول

معارف نظارت جلیله سنک رخصتیه  
(مکتب صنایع مطبعه سنده) طبع اول نمشدر

۱۳۰۷

A. 0868



( اظهر شرحي آمل )

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالتفات قوالب المعاني • وفضلها على سائر  
الاصول • ونظمها بديع المبادئ • وبفضله رفع الخطايا عن الامة  
طامة • وبكونه كان الافعال تامة • ولا يسهو ظروف الكنايات تعريف  
موصولات نعمائه • ولا يتأني بالاشارة اظهار مضمرات آلائه • والصلوة  
والسلام على من أوتي جوامع الكلم من بين المرسلين • محمد الذي  
أعرب عن جميع الدين لعالمين • وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات  
احكامه • والمتنازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات  
اعلامه • اللهم اجعل صدورنا مصانير صفات الكرام • واصرف  
جوارحنا عما يمنع في الاسلام • واهدل مغفرتك عما جتاه ضلما • واجنا  
مع الموحدين لا القائلين شططا • املهم فيقول العبد الفقير • الى  
لطف ربه القدير • الشيخ مصطفى بن حزة • اسكنهما الله بفضلته

( في الجنة )

في الجنة • ان كتاب اظهار الاسرار • للفاضل صاحب اسرار الانظار •  
 بديع الفضل في الاعصار • ما رأيت مثله الا بصار • خلف السلف  
 الاخبار • سند الخلف الاحبار • مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاقي •  
 والتحرير الجبر المدقق الرباني • الشهير المعروف بالبرقي • القارئ  
 بالنوال الوفي • اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار • واركنه في كنة  
 تجري من تحتها الانهار • لما كان مشتتلا على مسائل دقيقة • وتحقيقات  
 عميقة • واعتبارات لطيفة • ورموز خفية • ومرتبيا بالتراتب البديعة •  
 ومنكبا في الاساليب البريعة • ومقصورا على محض الفوائد • ومحدوفا  
 ما هو كثر واثم • مع غاية الاختصار • ونهاية الاختصار • ولهذا طار  
 كالامطار في الاقطار • وصار كالامثال في الاعصار • وقال  
 في الآفاق حظ من الاشتهار • اشتهار الشمس في نصف النهار •  
 وكان اظهار اسرار • والتعمق في الاغوار • قد اوقد في اقدية الطالبين  
 النار • سألتني بعض الاخوان • واخص الخلان • ان اكتب لهم  
 شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه • ويوضح القوامض والعويصات  
 من معانيه • وبين ماله وما عليه وما فيه • مشتتلا على نكت دقيقة •  
 ورموز خفية • موجزا غاية الاجاز بلا اخلال • تسهيلا للضبط  
 والحفظ بلا املال • قلت لهم اني قد وهنت العظم مني • ووهنت  
 الطبيعة والقوى • وناحت القطيعة والجوى • ولجت ولازمني  
 عدة الملل • ووجبت وقربي طلة الاجل • مع انكدار اواني وانتشار  
 جفاتي من ثائبات وحول • واين الصفاء هيئات اضع الامل •  
 وقد صدر مني الوعد بفرقة الحديث في انهاء هذا الكلام • اني ان وهب لي

ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهممة نحو هذا المرام • ثم لما وهبلى  
 ربى ولدا سميا لفخر الانام • اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام •  
 فنظرت لوكرر الاعتذار والالتماس • لوصل الى ضرب اجناس  
 باسدام • فلاح لى ان ليس فيه فلاح • سوى اسعاف حاجتهم وانجاح •  
 فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجبتها مزجاة • وتأملت ضعف  
 استطاعى فوجبتها غير مزجاة • غير انى الهمت بان الضرورات •  
 تبجح المحظورات • فصرعت فيه معترفا بان شروع مثلى فى مثل هذا  
 من الفضاة • كما ان كتابة الاصل من الضياعة • ولكن تضرعت  
 الى من هو عليه هين يسير • ومانى ممكن عليه بعسير • وتوكلت  
 على الحى الذى لا يموت • وكل حى غير • يموت • ومن يتوكل على الله  
 فهو حسبه • ومن يدهو • صدقا فهو يحبه • ثم لما وهبلى شقيقه  
 عبد الله لوعده الكريم • بقوله تعالى «لئن شكرتم لازيدنكم» بفضل العظيم •  
 لزمنا الاقدام • على وجه الاهتمام • فلما تيسر الاتمام • بعون  
 الملك الغفار • سميت بنتائج الافكار • سائلا من الله تعالى ان ينفع به  
 هذين الولدين وسائر الطلاب • ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب •  
 ثم اقتضت الحكمة الالهية • انتقالهما الى دار الآخرة • انا لله وانا اليه  
 راجعون • لا يستل عما يفعل وهم يسئلون • جعل الله بفضل جنة المأوى  
 لهما مأوى • وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا  
 فى العقبى • والمرجو من اخوان الصفاء • ان لا ينسوهما من الدعاء •  
 لانهما كالعلة الفأية لهذا • لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا •  
 لئن ادر كنت فى نظمى خورا • ووهنا فى بيان المعانى • فلا تنسب لنقصى



ان رقصي \* على مقدار تنشيط الزمان \* ولما اراد الافتتاح بالبسملة  
والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد \* وعليه الاجاع في الدفتر العتيق  
والجديد \* صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجذمية \* على ما نطقته به  
المقالة القاسمية \* على قائلها الصلوات الاحديه \* والتسليمات الابدية \*  
قال ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد ) له معنى لغوى وهو الوصف  
بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر  
بتعظيم النعم قصدا لانعامه مطلقا \* وللشكر ايضا معنى لغوى وهو  
فعل ينبى عن تعظيم النعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى وهو  
صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له \* والمدح هو الوصف  
بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا \* والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو  
اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره  
اختياريا وغيره \* والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه  
من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم من وجه منهما ومباين للشكر  
العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود \* والحمد العرفى  
اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص  
من وجه منه \* والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا  
منه بحسب الوجود \* كذا في الامعان شرح المصنف رح للمقصود \*  
ولامه للجنس او الاستغراق وايا ما كان تعريف المسند اليه تخصيصه  
بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراد  
متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند اليه  
هو الماهية في نفسها لاني ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية

كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف  
بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف  
بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع الى الله تعالى في الحقيقة  
والمصنف رح اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان  
معنى الاستغراق يدل على وجود المحمد وحصولها له تعالى بخلاف  
معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة او في وبقام التثنية  
اخرى . فان قلت في اى معنى الجنس او الاستغراق يكون بعض  
افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذى يفيد تعريف المسند اليه  
بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حد المخصص على وجه اكل .  
قلت فان اردت الاكمال فليكن بمفهوم المجاز . واعلم ان الحامد  
في بدأ تصنيفه اما حامد لفة فقط ان لم يقابل حده بنعمة او حامد  
لفة وعرفا ان قابله بها او حامد لفة وعرفا وشاكر كذلك ان  
جعلته جزء من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له  
كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (الله) اللام للاستحقاق  
لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات  
والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة  
للمؤمنين والنار للكافرين وللإختصاص عند من لم يفرق بينهما  
وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره  
مولانا نور الدين صاحب الهوايد وهو المختار عند المصنف رح حيث  
قال في الامعان ان اللام للاختصاص . والله علم لذات واجب الوجود  
واصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليهما لاف واللام فجعل

علما منهما وحذف الف لاه في الخط لثلا يكون على صورة النقي فلما  
 ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لثلا يلتبس بالنقي ولام لاه لثلا  
 يجمع ثلاث لامات وكذا كل ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام  
 ثم اللام فهو لهم ذكره في الامعان (رب العالمين) اى مالكمهم ومبلغهم  
 الى كمالهم شيئا فشيئا \* والعالم اسم لما يعلم به كاخاتم والقالب غلب فيما يعلم به  
 الصانع \* وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض \* وانما جع لي شمل  
 ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون  
 كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والنفوس وتناوله  
 لغيرهم على حيل الاستبصار (والصلوة) هى فى اللغة الدعاء او التعظيم \*  
 تنوع بالاضافة الى محلها على ثلاثة انواع تنوع الاجناس بالفصول \* فنه  
 قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء  
 ثم نقلت فى حرف الشروع من احدى المعنيين الى العبادة المخصوصة  
 لتضمنها اياه \* والمراد هنا المعنى المتنوع على الانواع الثلاثة \* ولما  
 كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره  
 مولانا نور الدين صاحب الهوايد ومراده والله تعالى اعلم القصرا دما فى  
 والاستغراق العرفى اذ جنس الصلوة اوجبها غير محض بنينا  
 عليه الصلوة والسلام \* ولذا قال فى الامعان لاما للجنس باعتبار وجوده  
 فى ضمن بعض الافراد \* والظاهر ان مراده الله تعالى \* ويحتمل  
 ان يكون مراده ما اراده مولانا المزبور \* فالله تعالى جنس الدعاء اوجبها  
 او جنس التعظيم اوجبها \* واد او نازل (على محمد) ودعاؤه تعالى  
 ذاته العلية مغفرة تعالى له عليه الصلوة والسلام واحسانه تعالى عليه



السلام وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان منه تعالى \* وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلاثة لالفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها في اطلاق واحد اذا لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم \* فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء \* قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى « ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما » \* ومحمد في الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه الصلوة والسلام « انك لعلى خلق عظيم وما ارسلنا الا راحة للعالمين » ( وآله ) اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها اول تركه عليه السلام في تعليم كيفية الصلوة عليه حيث قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث والجملة الصلوية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى ( اجمعين ) تأكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق ( وبعد ) اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية \* والواو اما ابتدائية فآمنة مقام اما واطقة له مع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة ( فهذه ) الفاجواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المحففة ( رسالة ) وهى الوسطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال الاخبار والاحكام \* ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة

المستعملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي تلي بعدا والتي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن اوفيه وفي الالفاظ اوفيهما وفي الكتابة ولو عكس لاحتيج الحذف المضاف في المبتداء او في الخبر فافهم (في) بيان احوال (ما يحتاج اليه كل معرب) او في تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد (اشد الاحتياج وهو) اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه في اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها في اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التسع كالايحتمل على من تتبع كلامه (اى الاعراب) انما فسر به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعناء بشأنها مقتضى لبيان كل منها في باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل الرسالة ثابتة (على ثلاثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضييع هذا اذا حل

على المعنى القوي وهو جعل الشيء متصفا بالتوب وهو الثبوت وان جعل  
على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها فلا بد له  
من مهول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى  
القصر او الاشتغال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة  
ابواب او قصرها او اشتغالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبي . قال  
الفاضل العصام اختلفوا في حقيقته قيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي  
عن العامل المذكور . واورد عليه انه حيث هو الحذف فلا معنى للتسمية  
بالتضمين . ودفع بانه لا يعد في تسمية قسم منه شائع في كلامهم باسم خاص .  
وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان المعنى المكنى به قد  
لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصد . فيتخالفان . ودفع ايضا بانه  
لا اتجاه له اذ لا يعد في ان يلزم في بعض الكنايات شئ لا يجب في جنسها  
وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز . وقيل هو عبارة عن ان يقصد  
بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن  
غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم  
حيث جعل المتعلق مهورا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه في ضمن  
عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من  
غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه (قوله قد لا يقصد ثبوته اى  
تحققه في نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين  
من التأخرين من ان اسكان المعنى للموضوع له ليس بشرط فضلا  
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشف ان امكانه شرط  
لا تحققه . واما على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه

للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع • ولكن يرد  
ان الموضوع له في الكتابة لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكني عنه •  
واما في التضمن فالمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو  
فرض انهما مرادان باللفظ المذكور لزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق  
واحد معناه الموضوع له وغيره معالذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به  
في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني في التلويح فلا صحة لكونه كناية  
فافهم وقوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما زعم في الكناية وقوله ومن غير  
تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفاً حتى يرد الا يراد المذكور (الباب الاول)  
الذي عهد جزء من الرسالة لفظاً او تقديرًا كأن (في) بيان احوال  
(العامل) ومسوق له وجعل المعاني ظروفاً للالفاظ بتقدير البيان توسع  
شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكأنه شيء يحيط بها احاطة  
الظرف بمظروفه كجمل الالفاظ ظروفاً لها حيث قالوا انها قوالب المعاني  
باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح  
هذا بتقديره ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محلاً للالفاظ توسعاً  
حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز  
ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقراً في محله  
ومتجاوزاً عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكها فلا يلزم ظرفية  
الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات  
هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكأنه شيء يحيط بها ويحوز ايراد اللام بدل  
في لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند والتعليل  
على ما قيل حتى قيل ان في هذا ايضا لتعليل كافي وقوله تعالى وقد لكن الذي

لثنتي فيه ، فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة  
حيثئذ الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات  
المضون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة  
اكثر تعريفات المعمول على بحثه كاسنين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف  
المعمول فانه متأثر . ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته  
ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة  
على معرفتها اذ بعضه فعل و بعضه اسم و بعضه حرف اراد ان يقسم  
الكلمة اولا معارفها ولكل قسم من اقسامها وبين كون كل منها تاملا  
كلا او بعضا في اثنا عشر يعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال ( اعلم )  
خطاب عام ( اولا ) اى قبل الشروع في المقصود . في الصحاح  
والقاموس اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيقة عاما اول واذا لم  
تجعلها صفة صرفته تقول لقينها عاما اولا ومعناه في الاول من هذا العام  
وفي الثاني قبل هذا العام ( ان الكلمة ) لامها للجنس من حيث وجوده  
في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأى  
البعض والتعريف تبعى فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث هو  
هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام  
في اوائل شرحه للكافية . وتأوها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة  
لحقيقة الكلمة . ولانها في بينها وبين الجنس لان من حيث هو هو ولا من  
حيث وجوده ضمن الفرد . واتما لنا في بينها وبين المركب او بين الوحدة  
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون  
اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب . وقال الشيخ الرضى واشتقاق

بعيد (وهي) الواو اعتراضية (الفظ) هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه ان يخرج من القم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما تلفظه الانسان حقيقة او حكما دورى لتوقف التلفظ على لفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد بما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاح به كما لا يخفى كذا في الامتحان \* خرج به النوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب \* عرفه باللام للتخصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان اسم المفعول ادل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد \* والوضع المطلق تعيين شئ لثبوت متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به \* والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظه معين بنفسه اى بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي \* والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبة فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان \* عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الياء ياباه \* ويشمل التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق يفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغرو المنسوب والثنى والمجموع قوله او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كالدير والمير ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا

كاليشوم الحرف عن المشوم فان الحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصده به يتوهم انه مجسول له • وبقى الحرف لان احتياجه الى متعلق في الدلالة وفهم معناه لافى التعيين والجعل المذكور فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع • واما المجاز فلا وضع فيه لاشخصيا ولا نوعيا • نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يحوز استعمال في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعبرة لكن هذا استعمال لا وضع • ولو قيل نسيبه وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية (لمعنى) هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او اسم زمان او مكان ثم نقل فيه او اسم مفعول وفي الاصل معنى كرمي ثم خفف ونقل • قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجود بحسب المعنى لكن لانظير لتعقيده • وخرج به حروف الهجاء الموضوعة لفرض التركيب لا بازاء المعنى • همان ذكره بعد الوضع مع كونه داخل في مفهومه تصریح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مبهورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع وعليها التزاما ايضا بل دلالة الوضع على المعنى او وضع منها عليها لذكره في مفهومه كما سبق • وللمصنف رح في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه • لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال (مفرد) صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزاء لفظه على جزئه • فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى التصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية اتما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان

يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما حققه المصنف رح فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصري ماله معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه بعد لفظا واحدا \* فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا \* قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف رح كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه ماله معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلاثة فعل) سمي باسم مبدول له التضمن وهو الحدث \* قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كنهه عامل بخلاف الاسم كما صرح به (وهو) اي الفعل \* ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهرا عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك ولذا



احتج الى التأويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيداً اقتران المعنى فوجب  
 حينئذ ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعربه  
 اللفظ عدل عنها فقال ( مادل ) وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه  
 فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام  
 لامن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجاهلي  
 ( بهيئته وضما ) اى دلالة وضع اوزماته او دلالة وضعية او حال كونه  
 موضوعا او وضعيا ( على احدا لازمة الثلاثة ) اى الماضى والحال  
 والاستقبال بان وضع هيئته الافراذية له بوضع نوعي كما وضع مادته  
 للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالة عليه بنفسه بهذا الوضع  
 كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليها لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم  
 دلالة على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان  
 اصلا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كاس  
 وغدا والآن وكذا الصبوح والغروب وكذا يخرج اسما الافعال واسما  
 الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه  
 وضما بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة\*  
 فان قيل ان قولهم ان كلا من اسما الفاعل والمفعول حقيقة في الحال  
 ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فيستقص  
 التعريف به معنا . قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في  
 المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال  
 المنسجمة عن الزمان بحيث الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل  
 عليه وضما ويخرج نحو يزيد عللا ان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان

كما لا يخفى على من له الاذعان \* فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله «على احد الازمنة» فينقض التعريف به جمعا \* قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال \* ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا \* ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدئ بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادته التمييز الذاتي ولذا قدم قال (ومن خواصه) خبر مقدم على المبتداء وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية \* وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فاعطف قبل الحكم او على ان حق المبتداء التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما للفظا كزيد وعمر وبكر في الدار \* وان من التبعية والافلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من التبعية وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليه ايضا في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة \* وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأکید \* وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره \* وهي اما شاملة بجميع

افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون  
الاشمالا (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه  
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب  
والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان  
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقفه  
او تقرب الحدث الماضي الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا في الفعل  
فان قبل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف  
الاختصاص به نزم الدور قلنا ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص  
فلا دورهم فافهم (والسين) اي سين الاستقبال بترينه سوف (وسوف)  
ويسميان حرفي ٢ تنفيس لكنه في الثاني زائده وجه الاختصاص كونهما  
لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان) لانه  
لتعليق الشئ بالحدث الفعلي (ولم ولما) لانها لتفي الحدث الفعلي (ولام  
الامر) لانه لطلب الحدث الفعلي (ولاء النهي) لانه لطلب تركه  
ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتكثير المضاف والايلازم  
تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او تجويز نحو زيد الشجاعة كما هو  
رأى الرضى او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهي كذا  
في الامتحان • قال السيد السند في حاشيته على الكشف ان امثاله  
اذا اريد بها انفسها قد تزايد في آخرها الهزلة كما تزايد اذا جعلت اسماء  
وقد لا تزايد فاحفظه (وكله عامل على ماسمى) في بحث العامل  
القياسي (واسم) مأخوذ من السمو وهو العلو • سمي به لاستعلاء  
على اخويه من جهة كونه مستداليه وتركيب الكلام منه وحده بخلافهما

(١٨)

تجارب

(وهوما) أى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل على معنى) ووضعا  
 اذا التبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ماتكون الكلمة كلمة  
 باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل \*  
 ولما كان كون المعنى فى نفسه او فى نفس الكلمة راجعا الى كونه مستقلا  
 بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم فى نفسه عدل عنه  
 الى قوله (مستقل بالفهم) أى بالمفهومية تصريحاً بالمقصود وايضا  
 للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه  
 او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على  
 المتعلق \* وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجى \* (غير  
 مقترن) وضعنا تركا كفاء بما ذكره فى تعريف الفعل (فيه) أى فى الفهم  
 عماد عليه (باحدا الازمنة الثلاثة) والظاهر المناسب لما سبق ان يقول  
 غير دال برئته على احدا الازمنة \* بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته  
 على معنى مستقل بالفهم غير دال برئته على احدا الازمنة \* لكنه اراد التنبيه  
 على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد اهلوه كما اصلح  
 الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى ان المراد بعدم الاقتران عدم  
 الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران  
 كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع \* فلا يخرج مثل الضرب والضارب  
 مع ان الضرب انما يقع فى احدا الازمنة فيقترن به فى الواقع لكونه غير  
 مقترن فى الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده \*  
 فلا يخرج مثل ضارب فى قولنا زيد ضارب امس او فى الماضى زيد ضارب  
 وخرج بهذا القيد الفعل \* ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل

وزمان وامس ورويد (ومن خواصه) تذكر ما ذكر في الفعل (دخول التنوين) وهونون ساكنة تتبع حركة الآخر لا تأكيد والمراد به ماسوى الزنم والغالى \* فانهما غير مختصين بالاسم ولم يستثما كما استثنى البيضاوى لانهما لكونهما فى غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق صرح به فى الامتحان \* اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتضرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف اصلا ولا فى الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التذكير فلانه لتذكير المعنى المطابق للمستقل وهو لا يوجد الا فى الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلا اختصاص الاضافة به وسيجى وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل فى مقابلته فى الجمع المؤنث السالم حرف يسقط به ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا فى الاسم بشهادة الاستقراء \* هذا على رأى ابن الحاجب \* وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الامتحان (وحرف الجر) لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المأول به فلا يدخل الاياهما \* ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين الذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجهالاختصاص \* وكونهما جزء من حروف المبانى وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منها \* ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون الكل كما يجى \* والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض

فلا يتم التقریب \* والمختار عند المصنف رح في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به في الامتحان (ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار \* وقد نبه في الامتحان على انه لا يكون قرينة للمبتدى \* ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن \* لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام \* ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما \* وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم \* ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي مجازي له \* والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله (وكونه مبتداء وفاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبها على ان الاصل في المسند اليه المبتداء او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التأخير \* ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعدمعرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور \* ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشئ فيثبت لا يلزم المحذور ان وانما يلزم ان لورجع اليه باعتبار خصوصه النوعي \* فالعنى كون الشئ مبتداء وفاعلا \* وجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم

مصدره الى شئ \* والمسند اليه مبتدأ وفاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ وفاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة \* والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه كما يحكى \* ثبت الاختصاص بالاسم ضرورة (ومضافا) اى كون الشئ مضافا \* وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة لتعريف او التخصيص اللذين يسدعيان استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقرار \* وهما لا يوجدان معا الا في الاسم \* واللفظة فرع المعنوية فتختص بماتختص هي به (وبعضه عامل كاسم الفاعل) سيمى \* في بحث العامل القياسى (وبعضه غير عامل كانا وانت والذى \* وحرف وهو) في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جز منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح (مادل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم) حال (غيره) وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصد اصاب معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع في يوم كذا فلما لم يكن معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصد او معنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة \* وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضا

(واظهاراً)

واظهاراً للمراد \* وخرج به عن التعريف الاسم والفعل \* فان قلت  
ان اريد بالدلالة المطابقة لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على  
الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد في دلالته  
عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره \* وان اريد بالتضمنية  
زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمني غير  
مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل وهو  
النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما زعم في المطابقة \* قلت المراد  
الاعم ولفظ فقط مقدر \* ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح  
في الامتحان وصرح فيما علقه عليه بان مجرد ورود الاعتراض لا يكون  
قرينة (وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد \* ثم)  
اعلم اي بعدما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم (العامل)  
الذي هو المقصود فم للتراخي ازماني او الزماني \* اظهر مع ان الظاهر  
الاضمحار لسبق المرجع بعده لفظاً ولتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول  
ما صدق عليه وبالتالي المفهوم \* وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة  
فهى عين الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد  
لما عرفت (هو ما) اى شئ لفظاً وغيره (اوجب بواسطة) بالتنوين  
زيادة على قول الجمهور \* ولا بد منها والابتقاض التعريف بها لانها  
موجبة ايضاً كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الوساطة (كون)  
بالنصب (اخر الكلمة) فعلاً او اسماً حقيقياً او حكماً معربة او مبنية  
(على وجه مخصوص من الاعراب) بيان لوجه الخصوص وزيادة  
على قول بعضهم ثلاثاً ينتقض ٣ بياض التكلم في مثل غلامى فانه يوجب



بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسور الكن الكسر ليس  
 بأعراب فيخرج به \* فان قيل المراد بالواسطة المعاني الخفية او المشابهة  
 التامة المقنضية للأعراب على ماسيينه فيخرج به المتكلم بها \* فانه  
 وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة \* قلت كون المراد بهما ذكر  
 انما فهم من الاعراب ولو لاء لم يفهم فافهم \* لكن لزوم بذكرة الدور  
 لذكره العامل في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي  
 يقصده تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيعوز فيه التعاكس  
 نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور \* وانما ينزى ان لو كان  
 هذا تعريفا يقصده تحصيل الصورة \* ولا يخفى ان هذا لا يصلح له  
 لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها  
 وشرائطها كما صرح به في الامتحان \* وتفصيل الفرق بين الاسمي  
 واللفظي مذكور فيه ايضا وثقل الله تعالى بمطالعته ( والمراد بالواسطة  
 مقتضى ) بالكسر ( الاعراب ) فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل  
 بالاصالة بل بالجل على الاصل من الحرف الجارة الزائدة ومثل رب  
 والمضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع  
 المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصل فيلزم كون ذكرها فيما سأتى  
 استطراداً مع كونه من مقاصد الفن \* ولوزاد بعد قوله من الاعراب  
 او حل عليه لاصاب كذا اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوى  
 حرف الجر \* ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبها بان اخرجها  
 عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يحى \* وهذا مفهوم من كلامه ايضا  
 في بحث المجرورات في الامتحان ( وهو ) اى مقتضى الاعراب

(في الاسماء) حال من المبتداء \* والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر (توارد المعاني المختلفة عليها) اى كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما واراد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الآحاد الى الآحاد فالمقتضى في التحقيق هو المعانى كما يشعر به قوله فانها الى آخره وقوله وهى تقتضى الى آخره لا تواردها لكن اضافدها اليها اشارة الى ان اقتضاها له بسبب تواردها عليها (فانها) اى المعانى المختلفة (امور خفية تستدعى علامة) اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة (ظاهرة) لكن قديمى من ظهورها مانع فان كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى نفسها فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث (تعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد مضموما و آخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية ) اى بواسطة الفاعلية الواردة (على زيدو) بواسطة ورود ( المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما ) تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى (واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به (فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهى) اى المعانى الخفية (تقتضى نصب علامة هى الاعراب) فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلائها انما هو اعتبار التحوين \* واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها التحوين كأنها هى الموجودة على ما هو رأى الرضى \* وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان \* وجعل

العامل آلة مبنى على التزئيل ايضا • اعلم ان للاعراب معنيين عام وهوما  
 اقتضاء عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لقتضيه  
 فيوجد في غير الحرف والماضى والامر بغير اللام • والمراد به هنا  
 هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا •  
 كما لا يخفى على من تتبع كلامه ( وفى الافعال ) اى مقتضى الاعراب فيها  
 ( المشابهة التامة للاسم ) اى اسم الفاعل كما سيجى التصريح به ( وهى  
 فى المضارع فقط ) لافى سائر الافعال • وانما لم يقل وفى المضارع اولا  
 حتى لا يحتاج الى بيان ثانيا لتحسين المقابلة بالاسماء • وانما اتى بصيغة  
 الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشكلة اول تنبيه على تنوع  
 المضارع كالجمد المطلق والمستغرق الى غير ذلك اول للنظر الى الافراد  
 ( فانه مشابه لاسم الفاعل ) ولو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه فانه  
 حيثئذ فعل معنى كما سيجى ( لفظا ومعنى واستعمالا اما ) الشبه ( الاول )  
 وهو الشبه لفظا ( فلوازنته ) اى المضارع ( له ) اى الاسم الفاعل  
 ( فى الحركات ) اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا ( والسكنات )  
 فى عدد هما وترتيبهما • وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد والمشكلة • قال  
 المصنف رح واما التفسير بالمفرد لا ضمحلل الجمعية باللام فليس بمفيد  
 هنا اذ ليس معنى الاضمحلل بطلان التعدد اصلا حتى يجوز ان  
 يقال جاء الرجال اذ جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه  
 وكونه بمعنى الكل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره  
 ( نحو ضارب ويضرب ومدخر ويدرخرج ) مثل بمثابة من الاصلين  
 ( واما الثانى ) وهو الشبه معنى ( فلقبول كل منهما ) اى المضارع

( واسم )

واسم الفاعل (الشيوع) والانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل  
 البدل عدل عن العموم الشائع في كلامهم اليه \* اذ لا عموم حقيقة في كل  
 منهما \* والحمل على الشيوع بعيد \* والتصریح به اولا (والخصوص  
 فان الاسم) اى اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع)  
 بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص) وانما قال  
 حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه  
 اخصروا على مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل  
 عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة  
 المستنزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فلا دخول عليه  
 ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على  
 ما هو رأى الجمهور كما سيجى \* وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم  
 الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد \* ثم ان في اختيار اللام اشارة الى  
 ان الاختلاف الجارى في حرف التعريف انه الالف او اللام او كلاهما  
 جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده  
 مذهب سيويه كما في حرف التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زياد او عمرا  
 وغيرهما (والضارب) فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريف  
 او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان تكون صلته معلومة عند المخاطب  
 (كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال) قدم  
 الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد في الاسم ايضا ولان  
 الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنها بخلاف  
 الحال فانه التبادر فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال (يحتمل الحال

والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني (نحو يضرب وعند دخولهما) اى دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب وللبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن) حالية او مقالية وهى حرف الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما الوقوع (واما الثالث) وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل منهما صفة لنكرة) بحسب الظاهر. واما فى التحقيق فجزء اول منها (نحو جاني رجل ضارب او يضرب) قائما فى الاول مركبة وفى الثانى جلة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم لكل على الجزء (ولدخوله لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا الضارب او ليضرب فهذه المشابهة اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا) تقتضى تطفل المضارع) اى تبعيته (لل اسم فيما) اى فى شئ\* (هو) اى الاسم (اصل فيه وهو) اى ذلك الشئ\* (الاعراب) والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العاملة وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا او يقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما يقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل\* ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما\* والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس\* ونظر المصنف رح ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهته لكل منهما تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احداث زمانين فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها

وضعت في كلا الجانبين ولانه حيثئذ لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل \* والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل \* ثم) اعلم اي بعدما علت مفهوم العامل وما يتعلق به ان (العامل) المراد به مايم الاصلى وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون لسان فيه حظ) ولا يكون معنى يعرف بالقلب (وهو) اي اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي) في الاصطلاح (هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع) والمراد به اللغوي فلا دور \* ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور \* وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته \* اذ قد يكون صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيحكي \* وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراد المقصود معرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض الممولات الى حرف الجر

وهو من تمام العامل للمحول كما سيحكي \* فلا بد من معرفته قبلها \*  
 فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما  
 سيحكي كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله \* قلت ان الفعل من حيث  
 الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يعلم عادة  
 قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا  
 ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد \* واما تقديم  
 سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر ( هو ) اى السماعي ( ايضا )  
 اى كاللفظي ( على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع والعامل  
 في الاسم ايضا ) اى كالسماعي ( على قسمين عامل في اسم واحد والعامل  
 في اسمين اعنى المبتداء والخبر في الاصل ) اى قبل دخول العامل  
 ( وبسميان بعد دخول العامل اسما وخبراله ) اى يسمى الاول اسما  
 والثاني خبراله ( والعامل في اسم واحد ) قدمه ليكون معموله واحدا  
 ولكونه اكثر استعمالا وافر قائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسي  
 للاطراده ( حروف تجره ) اى اسما واحدا اسما عاليا يناسب عملها اللفظي  
 عملها المعنوي في الاصلى والحمل عليه في غيره ( تسمى حروف الجر  
 وحروف الاضافة ) لوجودهما في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل  
 او معناه الى الاسم او المأول به او حل عليه ( وهى عشرون الباء ) هو  
 ( للالصاق ) اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيق نحو به  
 داموا مسكت الحبل يدي او مجازي نحو مررت بزيد اى التصق مروري  
 بمكان يقرب منه زيد \* ومنه القسم ولذا لم يذكر بانه وهو يستلزم المصاحبة  
 بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بمرجه لا يلزم ان يكون السرج

ملصقاً به حال الشراء ذكره في الامتحان \* ولما كان الالتصاق اصلاً  
وغالباً كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيويه عليه اكتفي به ولم يذكر سائر  
معانيه لان مقصوده الاصلى بيان العامل لبيان معانيه \* قدمه لبساطته  
وكثرة في الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف الجر ولذا يكسر  
دائماً ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر  
ولذا لا يكسر في المضمر الا في ياء المتكلم ( ومن ) هي ( للابتداء )  
في المكان بلا خلاف وفي لا الزمان ايضاً عند الكوفية كقوله تعالى  
« من اول يوم » \* قبل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها  
نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه \* وفيه انه لا يتمشى في نحو  
من التفضيلية ذكره في الامتحان \* واجاب عنه بعض الكمل بان عدم  
التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير ترقى الفضل منه اليه \*  
اقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد \* ولما كان هذا المعنى  
غالباً فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره  
ابن كمال الكامل في الاصول اكتفي بذكره \* وقد عرفت ان مقصوده  
بيان العامل لاستيفاء المعاني \* قدمها ليناسبت معناها في الجملة ( والى )  
هي ( للانتهاء ) في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو  
« ثم اتوا الصيام الى الليل » بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك اي منته  
ميله وشوقه اليك \* ولم يذكر كونه بمعنى مع كقوله تعالى « ولاتأكلوا  
اموالهم الى اموالكم » \* لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين  
معنى الضم كما ذكره في الامتحان \* ولو سلم فلقلته \* قدمها على عن  
لمقابلتها لمن \* ولم يذكر حتى معها كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع



ولأنها لا تبخل الاعلى المظهره فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها  
 ( وعن ) هى ( البعد ) ولم يذكر البصريون لها معنى سواء ذكر  
 الدمامينى فى شرح التسهيل ( والمجاوزه ) أى لتعدية شئ عن شئ  
 الى شئ آخر . وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله  
 الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد . والاول عام لها ولما كان  
 بالوصول بلا زوال كاخذت عند العلم او بازوال وحده كاديت عند الدين  
 كاذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار . وماذكروا من عمومها  
 للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة  
 كما صرح به الفاضل العصام . قدمها لمناسبتها لمن . اذ قد يجوز استعمالهما  
 فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاء عن الغيمة أى بعده عنها بالارواء  
 ويجوز بمن معنى سقاء من جهة الغيمة . قال مولانا السرورى يقال  
 خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد ( وعلى ) هى  
 ( للاستعلاء ) أى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح  
 او مجازا : كعليه دين كأن ثقله يحمل عليه . قدمها على اللام مع كونها  
 من البسائط لمناسبتها لمن فى انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى ومن  
 عليه ومحيثها بمعنى عن كقوله « اذارضيت على بنو قشير » لعمر الله  
 اعجبني رضاها . أى عنى ( واللام ) هى ( للتعليل ) أى لبيان علة شئ . ذهنا  
 كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لمخافتك . ولم يذكر كونها للعاقبة  
 كقوله تعالى « ليكون لهم عدوا وحزنا » ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب  
 لان المحققين على انها للتعليل مجازا كاذكره فى الامتحان . ( او للتخصيص )  
 أى لبيان اختصاص شئ . وارتباطه للعجزور . اما باعتبار الملكية

نحو المال يزيد او التملك نحو وهب تزيد او الاستحقاق نحو الجبل للفرس  
او النسب نحو الابن يزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن \* قيل  
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص  
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف السند اليه فانه  
يفيد اختصاصه بالسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام  
التكرار او بيان الفرق \* وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على  
انهما الاصل والغالب فيها \* قدمها على في لبساطتها \* ( وفي ) هي  
( للظرف ) اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا  
كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى « ولا صلبنكم في جذوع النخل » \*  
فان التحقيق انها فيه للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب  
في الجذع تمكنا المظروف في الظرف \* وقيل انهما فيه بمعنى على \* قال  
بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء  
يصح لفي وعلى منه قوله تعالى « حتى اذا كنتم في الفلك » وقوله تعالى  
« فاذا استويت انت ومن معك على الفلك » قدمها على الكاف مع  
بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة في المرفوع نحو ما انا كانت  
ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في ( والكاف )  
هو ( التشبيه ) نحو زيد كالاسد \* قدمه على حتى لبساطته ولان حتى  
لا يدخل على المضمر اصلا ( وحتى ) هو ( للغاية ) نحو اكلت السمكة  
حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكون عاملا اصليا قدمه  
على رب ( ورب ) هو ( للتقليل ) اى لان شأه نحو رب رجل كريم لقبته \*

ويستعمل غالباً لتكثير كافي مقام المدح والذم نحو رب تال يلصنه القرآن \*  
 قدمه على واو القسم وتاءه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو  
 ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر  
 والتاء بلفظة الله ولذلك لم يكسر ابداً ( وواو القسم وتاؤه ) ولم يذكرباؤه  
 لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل في الالتصاق \*  
 قدمها على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما ( وحاشا ) هو  
 ( للاستثناء ) اى لاستثناء ما بعده عما قبله \* ومعناه تزيه المستثنى عما نسب  
 الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمر احاشا زيد اى هو منزله عن ضرب  
 عمرو \* وهو فعل في الاقل كما يشير \* قدمه على مذومذ لانه وان شاركتها  
 في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العالمية بخلافهما ( ومذ )  
 قدمه مع انهم قالوا ان اصله من مذ ليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ  
 وجعه على اماناذ خلفه ولانه لفظة عامة العرب بخلاف منذاته مختص  
 بالجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور  
 غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن العرب ( ومنذ )  
 هما ( للابتداء ) اى لا بد من زمان الفعل حال كونهما ( في الزمان الماضي )  
 يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فعناهما ان مبدأ زمان الفعل  
 مثبتا او منفيها هو ذلك الزمان الماضي لا جيعه \* كما اذا قلت سافرت من البلد  
 او ما رأيت مذنة كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي  
 او عدم رؤيتي كان هذا السنة وامتد الى الآن \* واما اذا اريد بما بعدهما  
 الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضي البعض فعناهما ظرفية  
 لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت ما رأيت مذشرنا او يومنا وكنت

في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر  
او اليوم الحاضر ان لانهما لم يقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما  
فلا يصح اعتبارهما مبدأ له ( وقد يكونان اسمين ) بمعنى اول المدة  
او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان استطرادي \*  
قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا  
( وخلا ) قدمه لتقدم الخاء ( وعدا ) هما ( للاستثناء ويكونان فعلين  
وهو الاكثر ) يحى التفصيل في بحث المستثنى \* قدمها على لولا لان كونها  
حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ( ولولا ) هي ( لامتناع شئ  
لوجود غيره ) فاتها يجر بها ( اذا اتصل بها ضمير ) كما ورد في بعض اللغات  
نحو لولا لك لهلك عمرو \* فسيوبه تصرف في العامل لتلا يلزم التأويل  
في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جري معنى نزله منزله لانه في المال واقع  
• وقع لام التعليل • فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك • والاختش تصرف  
في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعاراً  
للفروع كما في قولهم ما انا كانت • والاكثر لولا انت بانفصال الضمير  
لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا • ولكثرتها بالنسبة الى كي قدمها عليه  
لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن الضمير  
الفاظ كثيرة بخلاف ما بالاستفهامية ( وكي ) فاته يجر به ( اذا دخل على  
ما الاستفهامية ) هو ( للتعليل ) نحو كيما فعلت اى لاي غرض فعلت \*  
ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم • قال الدماميني  
في شرح التسهيل ان فيه ثلاثة اقوال • احدها انه حرف نصب دائماً وهو  
قول الكوفيين هو الثاني انه حرف جر دائماً وهو قول الاخفش • والثالث

انه يكون حرف جر تارة وناصباً للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين  
 (ولعل) وهو (الترجي) فانه يجربه (في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين  
 مصغراً ذكره الدماميني كقوله «قللت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل  
 ابي المغوار منك قريب» (ولابد) اي لافراق حاصل (لهذه الحروف)  
 اي حروف الجر (من متعلق) بفتح اللام ولو محذوفاً والظاهر لا بدا  
 لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف \* قال الرضي يجب صرف مثله  
 عن الظاهر يحمل الظرف مستقراً متعلقاً بمحذوف \* وكل مصدر يتعدى  
 بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبراً عن  
 ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر تضمنه ضميره كافي قوله تعالى «لاتزيب  
 عليكم» اي حاصل عليكم \* وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق  
 الظرف بالنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب الشبيه بالمضاف بلا خلاف \*  
 وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيهاً  
 بالمضاف هذا كلامه ملخصاً هو (فعل او شبهه) وهو ما دل على الحدث  
 من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه) والمراد به ما سيذكره من انه كل الفظ  
 يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف \* وسيجيء تحقيقه \*  
 (الا اراؤكم) بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف (منها نحو كفى بالله)  
 مثال للفاعل (وبحسبك درهم) مثال للبنداء (و) الا (رب وحا شاو خلا  
 وعدا ولو لا لعل) فان لها بدا من التعلق (فانها) اي هذه المستثنيات  
 (لاتتعلق) اصلاً (بشيء) من الفعل وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك  
 الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه \* فقايدة الزائد اما  
 التأكيذاً وتحسيناً للفظا وغير ذلك \* وقايدة قرب التقليل او التكثير لا تعدية

العامل وحل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور معانيه في ضرب من التأويل (ورب) اما على الزائد للاشتراك في عدم الاضما او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على من الاستغرافية للاشتراك في افادة التأكيده ذهب الى هذا الرأي ابن طاهر وتبعهما المصنف رح \* وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة \* وردبانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه \* وايضا قد يستوفى معموله كما في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان اراد وبه المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقديرا ما يستعنى عنه معنى الكلام ولم يلفظه قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يحجز العطف على محل مجرورها رفا ونصبا وقد جاز في الفصحى كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت واخوه اكرمتها ولا يجوز يزيدوا اخاه مررت او واخوه مررت بها (فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما) من كونه فاعلا او مبتداء كما مر او خبرا كما زيد بقاءم او مفعولا كقوله تعالى «ولا تلقوا ابائكم الى التهلكة» هو مثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرور هاء مفعول في الثاني ومبتداء في الاول او مفعول كما في مثل زيد اضربه لكن يقتدر الناصب بعد المجرور لان رب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهي حاشا وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ما سيحكي) في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البذل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه \* ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ \* كرب وتبعه المصنف رح

واستصوبه ابن هشام وقال لانها لاتوصل معناه الى الامم بل تزيده كالا  
 غملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية \* وقال الدماميني  
 كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناها جعل مجرور هامفعل لابه ولا  
 يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه  
 الحرف وهو هو هنا يفيد انتفاؤه عنه \* واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف  
 حرف الجر منع ابداء الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى  
 فيها \* وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ \* كسائر حروف الجر (ومجرور  
 لولا ولعل مبتداء) مرفوع المحل (وما بعده) لفظا كافى الثاني او تقديرا  
 كافى الاول (خبره) فهما غير متعلقين بشئ \* ومحمولان في العمل اما على  
 الزائد او على غيره مما سبق (نحو لولاك) موجود (لهلك زيد ولعل  
 زيد قائم ومجرور ما بعده هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه  
 متعلقه ) اى ما عدا هذه (ان كان الجار في او ما) كان (بمعناه) كالباء  
 (نحو صليت في المسجد او بالمسجد) هذا على رأى ابن الحاجب \* واما  
 على رأى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط  
 بتقدير في (او) على انه (مفعول له متعلقه ان كان الجار لا ما او ما بمعناه)  
 ككيه (نحو ضربت زيدا للتأديب وكيم عصيت ) هذا كالمفعول  
 فيه في الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح ان كان الجار  
 ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ) اى  
 يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار \* في العبارة مسامحة اذا الجار آلة  
 ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي  
 هو العامل \* فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل المفعول كما

حققه في الامتحان (فيكون) اى مجموع الجار والمجرور على ما هو الناحب  
 لسياق فعلى هذا يكون في قوله (مرفوع المحل) تسامح ويجوز بتسمية  
 الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فيجئذ لا تسامح  
 ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مرزید ويجوز تقديم ما عدا  
 هذا) اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلق نحو مرزید  
 مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل انما وجد ولانه من قبيل  
 الظرف وهو كالجمیم له فيدخل فيما لا يدخل فيه الاجانب «واما نائب الفاعل  
 فكا لفاعل كما يجئ في بحث المرفوع» وقال العلامة التفتازانى في شرح  
 مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشف ان النائب اذا كان جاراً  
 ومجروراً يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى  
 «اولئك كان عنه مسؤولاً» ان عنه فاعل مسؤول اقدم عليه (وقد يحذف  
 المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلاً) اصطلاحاً كما كتفى به عما يشابهه  
 او المراد به الدال على الحدث فيصممها (عاماً) لكل الموجودات كالكاثر  
 والحاصل والموجود المستقر (متضمناً في الجار والمجرور) اى مفهوماً  
 معناه منها عرفاً (بسميان) اى الجار والمجرور في الاصطلاح (ظرفاً  
 مستقراً) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واهرا به وضميره فيهما اما الاول  
 فظاهر «واما البواقى فبانقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع  
 ركننا وقد لا (نحو زيد في الدار اى حصل) او حاصل (وان لم يكن كذلك)  
 اى ان لم يكن المحذوف عام متضمناً فيهما (اولم يحذف متعلقه) اى الجار  
 ولو عاماً (بسميان ظرفاً لقوا) اى فضلة مستغنى عنه ابدافى الكلام لتقديم  
 انهما معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلاثة منه اليهما



وللهما اعراب في انفسهما \* واما الاعراب المحلى فللمجبرور فقط لما سبق  
 (نحو زيد في الدار اى اكل) او اكل بقرينة الحالية او مقالية وما حذف بها  
 فكالمذكور \* والظرف مع المذكور يكون فضلا ولنحو بلا شبهة فكذا  
 مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور \* وقيل انه مع الخاص  
 المحذوف بها يكون مستقراً (ومررت بزيد) ووجد زيد في الدار (وقد  
 يحذف الجار وهو) اى حذف الجار (على نوعين قياسى) اى مضبوط  
 بضابط كلى بحيث اذا وجد في جزئى من الجزئيات لم يحتاج الى السماع فيه  
 بخصوصه (وسماعى) اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع  
 في كل جزء بخصوصه (فالقياسى فى ثلاثة مواضع) الموضع (الاول  
 المفعول فيه فان حذف في) لا ما بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز  
 الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى (ان كان)  
 المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول جزء  
 مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر \* واما انتصابه  
 بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزءاً من مفهومهما فبالحمل عليه  
 والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية (نحو سرت حيناً)  
 او زماناً (وصمت شهر) او يوماً الاول للاول والثانى للثانى (او) كان  
 (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما لصفة الابهام  
 (وهو) اى مدلوله او اسم (ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى معناه)  
 بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج \* ومنهم من فسر  
 بالنكر تور دباه غير مانع لدخول نحوبيت ومجده فيه مع انه من المحدود \*  
 وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلقك عنه وورد بان الجملات الست مثل

(غير)

غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة \* ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير المسوحة مع انها بما يحذف منه في \* ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف رح مسلكتها واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهي اما وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) بجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست عندك \* فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب او ما في حاجته كداره وممكنه \* اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين \* قال في مختار الصحاح كل موضوع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر (والمقادير المسوحة) اى المعلومة بالمساحة \* اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او محدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوقه هي امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضا مقدار

من المسافة يعرف بالمساحة بأربعة آلاف خطوة فهو ثلث المرفح  
(وبريد) وهو أيضا مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار  
كونه مقدار اثني عشر ميلا (الاجابا) يعني يحذف في قياسا من المكان  
المبهم الاجابا (وجهة ووجهها) كلها بمعنى (ووسط بفتح السين) وهو  
محدود على التفسير الثاني لانه اسم لمين مابين طرفي الشيء ومبهم على  
تفسير المصنف راح لكنه مخرج من حكمه (وخارج الدار وداخل الدار  
وجوف البيت) الا (كل اسم مكان) هو في العرف ظرف مشتق بزيادة  
الميم في اوله (لا يكون) ملتبسا (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون مشتقا  
من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة  
(نحو المقتل والمضرب) فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق  
منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا  
لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء  
مستقرا آخر • فلا بد من في التنصيص على الظرفية (وكذا) اى  
كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا (ان كان  
بمعناه) اى الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان)  
فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يطر كونهما ظرفا  
لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في  
التنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها)  
مع كون كل منها مبهما • اما مثل جانب فلانة مما ثبت له اسم بسبب الاضافة  
الى شيء خارج عن المعنى • واما اسم المكان فلانة انما ثبت مثل هذا  
الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه • وذلك

معلوم بالاعتراء هو قد عرفت سره في اسم المكان \* ولعل سره في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية \* بل الظرفية انما حصلت بالاضافة الى المحدود \* ويرشدك اليه قوله جانب الدار \* ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود بجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود \* ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلاضافة بخلاف مثل الخارج فالسرفه انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في التنصيص على الظرفية (لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيويه (او مضرب زيد او مقامه بل) يقال اكلت (في جانب الدار) او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير) وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار) كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا (يجوز حذف في) منه لانه لكونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في (نحوقت مقامه وقعدت مكانه) الاول للاول والثاني للثاني (وان كان ظرف مكان محدوداً وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماء) غير خارج عنه (نحو دار) وبيت وبلداتها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت (فلا يجوز حذف في) منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لا خلافاً لهما ذاتاً وصفة ولا على والمحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتها (فلا يقال

صليت دار ابل) يقال صليت (في دار الاما) اى من مكان محدود وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف في منه على الخلف والاصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به وليس كذلك ليجى استعماله بنى على ان مصدرها على فاعول وهو فى الاغلب مصدر اللازم كالخروج. وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لايتم الا بنحو الدار. فجوابه منع ان تمامه بالحدود بل انما يتم عقلا بعد دخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا. ولا يعد بذلك متعديا عرفا (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد) الموضع (الثانى المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياسا (اذا كان فعلا) اى حدثا لا عينيا بجثتك لاسم (لفاعل الفعل المعلن) به اى اتحد فاعلها (ومقارناله) اى للفعل المعلن (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما كما فى مثال المن او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جينا. ثم ان المراد بالوجود اعم بما فى الواقع او فى قصد الفاعل فلا يردان مثل شهدت الحرب ايقاما للصلىح صحيح وان لم يوقعه الشاهد. فالمقارنة ليست مما لا بد منه لوجودها فى قصده. وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر (نحو ضربت زيد انا ديباله) اى ايقاما للدب عليه فان زمان وجود الضرب والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويرتب عليه ذاتا. قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به. و اجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص

والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والتعجبة وغير ذلك (بخلاف أكرمك لا كرامك) لعدم الاتحاد في الفاعل (وجئتكم اليوم لوعدي) بذلك (امس) لعدم المقارنة في الوجود (وفي هذين الموضعين) أي المفعول فيه والمفعول له المذكورين (إذا حذف الجار ينصب المجرور أن لم يكن نائب الفاعل ويرفع أن كان نائبه) يعني لا يبقى مجرور الاقياسا ولا شذوذا (بالاتفاق) ثم أن الرفع على تقدير النيابة وقوعه في الأول وفرضه في الثاني لما تقرر عندهم أنه لا ينوب مناب الفاعل (والثالث) من المواضع الثلاثة (أن) بالسكون (وأن) بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياسا) لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم (نحو قوله تعالى «عبس وتولى أن جاءه الأعمى» أي لأن جاءه الأعمى) وقوله تعالى «وإن المساجد لله فلا تدعوا» أي لأن المساجد لله (والمسماعى فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظو لا يقاس عليه ثم) أي بعد بيان مواضع حذف الجار (القياس بعد الحذف) قياسا أو سماعيا (في غير الأولين) من المسماعى والثالث من القياسى إذ في الأولين لا يبقى مجرور أصلا بالاتفاق كما مر (أن توصل متعلقه إلى المجرورة) أن (مظهر الأعراب المحلى) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وأن لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه \* ثم أن كون القياس فيه ذلك ما ذهب إليه سيويه لأنه الغالب في حذف الجار فينبغي أن يحمل عليه ما بهم حاله \* وذهب الخليل والكسائي إلى أن القياس بعده الإبقاء على ما كان من الجر لأن ما بهم حاله يبغي أن يبغي على ما كان بالاستصحاب وأن كان الإبقاء فيما ظهر فيه شاذًا قليلا \* وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض

(و هو النصب على المفعولية او الرفع على النائية ويسمى  
 اى ما ذكر من حذف الجار واىصال متعلقه الى الجرور و اظهار الاعراب  
 المحلى فيه (حذفوا ايصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعي  
 (نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و) مثال الرفع منه  
 (نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقراى مشترك فيه ومستقر فيه)  
 حذف الجار و رفع الجرور وانيب مناب الفاعل واسترو مثال النصب  
 من ثالث القياسى مرو مثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك ضارب  
 (وقديتى) اى الجرور بعد حذف الجار بلا عوض (بجرور اعلى  
 الشذوذ) وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا يخص  
 عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به  
 ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل (نحو الله)  
 بالجر (لا فعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين) ملفوظين  
 او محذوفين حال كونهما ملتبيين (بمعنى واحد بدون العطف) والابدال  
 اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة وهذا من قبيل اكلت من ثمرة من تفاحه  
 ولو قال بلاثبية لكان اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحى بقرينة  
 المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه والمراد به الدال على الحدث فيعبر به لان  
 مبنى العمل على الاقتضاء واذ اتعلق اجد هما به اشتغل بالعمل في جروره  
 عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء ملته حتى يعمل فيه بخلاف ما  
 اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يفتى عن الآخر حيثئذ (فلا يقال  
 مررت بزيد بعمرو) بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلالكان بدل الفلظ  
 وهو لا يوجد فى كلام الفقهاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو

نظرت الى الفلك الى قره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبب)  
 بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر. الاول مثال لكون الجارين  
 ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح. والثاني لكونهما محذوفين  
 ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتي من المثالين. قيل لانه يلزم  
 في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود  
 ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما متنعان. وفيه انه ان اريد  
 بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو  
 مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد  
 واكملت من ثمره من تقاضه) فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد  
 الا انهما لم يتعلق بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع  
 في مدخول الاول في الاول وبكونه مبدأ وناشئا من الاول في الثاني  
 فكان الاول متعلقا بفعله عام والثاني بخاص فلا اتحاد لتعلقها بخلاف  
 المثالين الاولين فان الثاني فيها لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد  
 متعلقها وذا يجوز لما مر. هكذا استفيد من كلام صاحب الكشف  
 والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى «كلا  
 رزقوا منها من ثمرة الآية» وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد  
 معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني  
 ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني  
 خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام  
 قاصر عن افادة هذا المرام في هذا المقام. لان المفهوم من هذا الكلام  
 كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت



من قضاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة • اذ لا يمكن التخصيص  
 بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس • ولان معنى الحرف لا يصلح  
 للمعوم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو  
 وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل  
 في اسمين) يعنى المبتداء والخبر فى الاصل (على قسمين ايضا) اى  
 كالعامل فى اسم (قسم) منهما (منصوبه قبل مرفوعه وقسم  
 على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف)  
 ولقد احسن فى اختيار جمع القلة (سنة منها تسمى حروفا) والاحسن  
 الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار  
 ان لهذه الحروف مفهوم اكلياً وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله  
 افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معداً جالاً او باعتبار انها اذا لوحظت مع  
 فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظاً (بالفعل) الماضى (لكونها على  
 ثلثة احرف فصاعداً) اى لكونها منقسمة الى الثلاثى كان وان وليت  
 والرابعى كلعل وكان والجماسى كلكن (و) (فتح او اخرها) اى لبنائها  
 على الفتح (و) معنى واستعمالاً بالفعل مطلقاً (وجود معنى الفعل)  
 وهو الحدث (فى كل منها) مثل التأكيذ والتشيد والاستدراك والتنى  
 والترجى وللازمتها الاسماوى بالتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين •  
 ولذا عملت عملها الا انه قدم منصوبها على مرفوعها • وهو عمل فرعى له •  
 تنبيهها على فرصتهاله فى العمل • وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما  
 ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما • والجواب انه لما شابه  
 لاننى الجنس لان فى التأكيذ ملازمة الاسماء جعل مساوياً لها فى العمل

لعدم عملها الفرعى \* وايضا لما شبهه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى  
 مثلها فلو عمل به فيها لالتبس بها بالمشبهة بليس \* ولم يعكس لان  
 المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرة وقلة الثانية ولكون ما يشبه به  
 الثانية ناقصا غير متصرف \* على انه يلزم حينئذ مزية الفرع اعنى لاعلى  
 الاصل اعنى ان وحل ما عليها \* هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل  
 للفاضل العصام \* وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب  
 المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاء وذا غاية  
 في العمل فاعطى ذلك لها تنبها على كمال مشابته له \* وقال الفاضل  
 العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبهة بالتعدى اقتبست  
 اول ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع  
 الافعال من عمل الرفع (ان وان) هما (التحقيق) اى لتقرير  
 مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كما سيجى \* (وكأن)  
 حرف برأسه على الصحيح جلا على اخواته ولان الاصل عدم  
 التركيب هو (لشبيه) اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر  
 نحو كأن زيدا الاسد او مشتقا نحو كأنك قائم او تقوم \* وقال الزجاج  
 اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز  
 تشبيه الشئ بنفسه \* اجيب بان التقدير كأنك شخص قائم او يقوم \* فلما  
 حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب \* والاتحاد اما كان بعد التشبيه  
 ادما \* وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف  
 لان الشخص القائم ان كان عين المحاطب فلا يصح التشبيه وان كان  
 غيره فلا يصح جعل ضميره له \* وادما الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه

ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا والمصنف  
 رح كابن الحاجب لم يتعرض لكونه لشك متابعة للجمهور او جلالة  
 على التوسع (ولكن) ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو (للاستدراك)  
 اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعاشيها بالاستثناء \* ومن ثمه  
 قدر اذانا الاستثناء فى المنقطع ولكن \* فاذا قلبت جاءنى زيد فكأنه توهم  
 ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فدضت ذلك التوهم بقولك  
 لكن عمرا لم يحنى ذكره الرضى \* وفى القاموس استدرك الشئ بالشئ  
 حاول ادراكه \* فاعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه  
 ادراك ما فاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب  
 افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام \* وفسره الفاضل الهندى  
 بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان توهمه \* ورده الفاضل العصام  
 بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك ما فاته لامن يطلب  
 ادراك غيره ما فاته \* وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيًا واثباتًا  
 معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب اولفنا ايضا بكما فى زيد لكن  
 عمرا لم يحنى (وليت) هو (للتنى) اى لانشاء وهو طلب ما لا طمع  
 فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما  
 وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليتلى ما لا فاجح به  
 (ولعل) هو (لترجى) اى لانشاء هو ارتقاب شئ لا وثوق بمحصله  
 فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا  
 والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة  
 كذا قاله الرضى ورضى به المصنف رح على ما هو الظاهر واكتفى

بما هو الغالب حيث لم تعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب  
 المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشف حيث قال ولعل للترجي  
 أو الاشفاق • قال المحقق الحقاقي العلامة التفتازاني في شرح الكشف  
 ان هذا قد يكون من التكلم وقد يكون من الخطاب وقد يكون من غيرهما  
 كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى • وقال الرضى ان لعل اذا وقعت  
 في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيويوه وهو الحق  
 لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية • وقال صاحب  
 الكشف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما  
 حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل  
 التحقيق • والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه  
 لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون على دأب كلام العظماء اوليئنه  
 العباد على ان لا يتكلموا على العبادة • وقيل انها لتحقيق كان ورده الرضى  
 بانه منقوض بقوله تعالى «لعله يتذكر أو يخشى» فان فرعون لم يتذكر •  
 واجاب عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشي  
 وان لم يتذكر • ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية  
 قطعى الحصول وما قبلها بما يناسب ان يعمل بذلك بحيث يكون ما بعدها  
 بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانبارى وجاهة من ائمة العربية ان لعل  
 قد يكون بمعنى كى حتى جلوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان  
 اطماعا مثل لعلكم تفلمحون او لامثلا لعلكم تشكرون ولعلكم تقون  
 ورده المصنف يعنى صاحب الكشف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا  
 في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها للجرد

معنى العلية والغرضية بمواقع عليه الاتفاق \* الا ترى انك تقول  
دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل \*  
وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو علي وردهما بانه منقوض بقوله  
تعالى \* وما يدريك لعل الساعة قريب \* اذ لا معنى فيه للتعليل \* واجاب  
عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى اى شئ  
يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب آياتها في نظرك فيكون فائدة هذه  
الدراية حصول القرب عندك فافهم \* وقيل قد يحنى للاستفهام نحو لعل  
زيد قائم بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اى هذه الحرف (عليها)  
لثلا يبطل الصدارة في غيران \* واما فيها فلانها حرف موصول كان  
المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء الصلة لا يتقدم على  
الموصول لكونها كالجزء الاخير \* وقيل لضعفها في العمل لكونه  
بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضى والفاضل العصام في وجه العمل  
فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اى الكلام الذى دخلت هى  
عليه مقصودا لذاته كان زيدا قائما ولا كقال زيدان عمرا قائم \* ليعلم  
من ٢ اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدي ام تشبيهي ام  
غيرهما \* واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان الجملة  
في المال فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقيق قيام  
زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فنظور فيه (غيران) المفتوحة \* والمالم  
يفد هذه الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذى هو المقصود افاذه  
بقوله (فلا تقع في الصدر) اى في صدر الكلام (اصلا) اى لا بالنظر  
الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار في حكم الصدر ولا بالنظر

(نعم)  
والجواب  
نعم  
\*

الى كلام جعلت معه جزء منه كما في مثل عندى انك قائم لا تلباسها بالمكسورة  
لا مكان الذهول عن القمحة خلقها وجواز الحمل على سبق اللسان لان  
الصدر موضع المكسورة \* والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر  
او ظرفا لخبرها (وتلحقها) اى الحروف المذكورة (ما) الكافة (فتلغى عن  
العمل) اى يطل عملها (وتدخل) ح (على الافعال) ولا تختص بالاسماء  
كما تختص بهادونها اذ لا يلزم ح كون مدخولها صالحا للمعمولية (نحو  
انما ضرب زيد) نحو انما زيد ضارب (فان) المكسورة (لا تغير معنى  
الجملة) الى المفرد بل تؤكده (وان) المفتوحة (مع جلتها) اى اسمها  
وخبرها والسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست  
لادنى ملاسة بل حقيقة عرفية (فى حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها  
مصدر مضاف الى الاسم \* اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبني ان زيدا قائم  
اى قيامه \* واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا  
انسان اى انسانيته كذا فى الرضى \* وقال الفاضل العصام هذا ليس يوفى  
فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفة مصدر ان يضاف احدهما  
الى الآخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى «ذلك بانهم قوم لا يفقهون» اى  
بانتهاء فقاہتم وقد يؤخذ من جزاء مصدر مضاف الى المضاف الى  
الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرک ابوه اى شكر ايه اياك على  
تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا  
ابوه قائم اى قيام ايه (ومن ثم) اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير  
المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجملة) الاولى اما جمع المفرد او افراد  
الجمع على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت) ان اى مادتها \*

هذا خبر في موقع الامر وهو ابلغ منه كما قرر في محله قاله الفاضل العصام ( في الابتداء ) اى حال كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى « ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا » وجد الكسر هنا ظاهر ( نحو ان زيدا قائم \* وفي جواب القسم ) لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن في خبرها لام قائم يجوزون الفتح فيه حلتا ويلهم بالمفردة واستبعده الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يأول به ( نحو والله ان زيدا قائم \* وفي الصلاة ) لانها لا تكون الا جملة كما يحى ( نحو قوله تعالى وآتينا من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة » وفي الخبر عن اسم عين ) لانها لو قمت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما مولى اباك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن ( نحو زيد انه قائم \* وفي جملة دخلت ) فيها ( على خبرها ) اى ان ( لام الابتداء ) لانها تأكيد مضمون الجملة كالمكسور فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجى ( نحو علمت ان زيدا قائم \* و ) حال كونها ( بعد القول العرى عن الظن ) لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها باقية على حالها \* ولذا لا تدخل في قوله مفعولة لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها \* وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعرف عند لكان في حكم افعال القلوب فتفتح تعد ( نحو قل ان الله واحد \* وبعد حتى الابتداية ) اى التى يبدأ بها الكلام \* قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجاراة انما تدخل على الاسم حقيقة

او حكما تفتح بعدهما (نحو اتقول ذلك حتى ان زيد ايقوله) ووجه الكسر هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نم وبلى وغيرهما (نحو نم ان زيدا قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد قائم (وبعد حروف الاقتراح) اي حروف يتبدأ بها الكلام وهي الاوامر وقد قلب همزتها هاء وعينا وقد تحذف الالف في الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر حرفي الاقتراح (نحو الا ان زيدا قائم \* وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب كون ما بعده هذه الحروف جملة \* (وقتحت) ان حال كونها (فاعلة) مع جللتها والناتبة اما داخلة فيها لكونها في حكمها للجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او في مفعولة نظر الى اصلها (نحو بلغني انك قائم \* ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا قائم) اي قيامه \* (ومبتداء) نحو عندى انك قائم \* ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس) لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لامحالة \* (و) حال كونها (بعدلو) قدمها لبساطتها (لانه) اي ما بعدها (فاعل) لمخوف لا مبتداء كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا في الجامى والصواب قت بالخطاب لوجوب كون خبرها حيث نذفعلا لو مشتقاً ليكون كالعوض عن المخوف \* واما الواجدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط \* والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد مخوف وقائم صفة ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع



الفعل موضعه ليس بمتعذر حيثئذ اذا خبر في الحقيقة هو الصفة لا  
الموصوف لحصول القائمة بها لانه كما لا يخفى (اي لو ثبت قيامك \* وبعد  
لولا) الامتناعية والتعميم للتخصيصية لا يساعد قوله (لانه) اي  
ما بعدها (مبتداء) لا فاعل كما زعم الكسائي والفراماي لولا وجد ذهابك \*  
فان ما بعدها فاعل لا مبتداء لزموها الفعل (نحو لولا انك ذاهب لكان  
كذا اي لولا ذهابك \* موجودو بعدما المصدرية التوقيتية) اي النسوبة  
الى التوقيت بدلاتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عند صرح به  
الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام  
مستقل لعمل فيها (لانه) اي ما بعدها (فاعل لاختصاص ما المصدرية)  
توقيتية اولا ولذا اظهر \* وانما قيد بها لولا لانها لولم يرد بها التوقيت  
لم يحتاج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى (بالفعل) لفظا  
او تقدير اعند سيبويه وتم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا  
في الدنيا ما الدنيا باقية \* قال الرضى وهو الحق (نحو اجلس ما ان زيدا  
قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم) هذا على وفق ما قاله الرضى ان صلتها  
ماض مثبت او منفي بل غالبوا المعنى على الاستقبال في الاغلب (بمعنى مدة  
ثبوت قيام زيد) اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها \* (وبعد حرف الجر  
نحو عجت من انك قائم) لزم كون ما بعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة  
للمفرد) على المفرد \* هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد  
كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله  
في شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه القمع بعدها واو احتراز  
عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكي في بحث

العتف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور • والخيار على ما  
 قبل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكر فى محله لا يتحقق  
 فى الجمل على انه لو تم الثانى لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامر ان فافهم  
 (نحو صرفت امورك حتى انك صالح • وبعد مذمومند) الاسمين لدخول  
 الحرفين فى حرف الجر لانهما حيثئذ يكونان مبتدئين وان مع جلتهما خبرا  
 عنهما بتقدير زمان مضاف ليصبح الجمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا  
 فتأمل (نحو ما رأيت مذاتك قائم • وحيث جاز التقدير ان) اى تقدير  
 كون ان مع جلتهما جملة وتقدير كونها معها مفردا • والمراد بالجواز  
 ما يجامع ترجيح احدا الطرفين لان الخلوع عن الحذف ارجح ذكره الفاضل  
 العصام (جاز الامر ان) اى الكسر والفتح (ك) ان (التى وقعت بعد  
 فلما جزاء) او اذا المفاجأة (نحو من بكر منى فاني اكرمه) او اذا انى اكرمه  
 (فان كسرت) وهو الارجح لامر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان  
 المكسورة لاتغير (وان قمت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فان مع جلتهما  
 مبتداء مخنوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى • وقال الفاضل العصام فيه  
 ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى ثابت اكرامى اياه • ثم قال وههنا بحث  
 وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة  
 ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم هو دفع الالتباس بفوت  
 به • وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون  
 المخنوف مبتداء غير اسم عين • وردده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف  
 قبل الحاجة وانه لم يمهدهد الفا بالجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ  
 جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك انى ضربتك بل يقال

ان ضربتني ضربتك \* (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتصرفة مع حركتها للقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند سيويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المحققة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديرى والمجلى \* واما في اللفظى فلا مراد (اللام) عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف النون كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح « وان ماله كانت كرام المعادن » وتمنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام \* ثم ان المراد باللام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لجامعتها بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجى نحو قوله « شلت يمينك ان قلت لسلما » ولعدم التعليق بها في باب علت كافي المثال الآتى فافهم (في خبرها) لفظا او معنى اى المكسورة المخففة \* ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الفاؤها) اى ابطال عملها وهو الغالب لقوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو اصل ولذا لم يصرح به (ودخولها) مبتداء خبره (على فعل من افعال المبتداء) والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب مثلا تخرج بالكلية من اصلها الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما \* والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لانه لا تدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الفاؤها مع التقرب والظهور لثلاثي عشر

باختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره  
او شذوذه كالعديم كذا في الامتحان ( نحو قوله تعالى وان كانت  
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ) ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة  
الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها  
لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيد لقائم  
صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت \* ولذا  
لم يتعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يتعلق لو دخلت على اول مفعوليه  
ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب او لهما لعدم المانع ثم ان ينصب الثاني  
ايضا لامتناع الاختصار كذا في الرضى \* ( وتخفف المفتوحة فعمل )  
اي المفتوحة المخففة ( في ضمير شان مقدر ) وجوب لانها اقوى مشابهة  
من المكسورة العاملة جوازاً ولم يوجد عملها في ظاهر مقدر في مقدر  
وجوبا لثلا يلزم ترجيح الاضعف ( ويلزم ) حينئذ ( ان يكون قبلها  
فعل من افعال التحقيق ) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى  
انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله  
تعالى « و آخر دعويم ان الحمد لله رب العالمين » وما سياتى من قوله تعالى  
« وان عسى ان يكون » غير ذلك \* ولا يحتاج في الدفع الى تصفح حل  
الزوم على الغلبة \* وجه الزوم المناسبة في التحقيق وهي وان لم تقتضيه  
بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها  
الظن بمحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقق بسبب دلالة  
على الوقوع والناصفة باعتبار عدمه بعدم التيقن ( نحو علمت ان زيد  
قائم ) اي انه ( وتدخل ) اي يجوز دخولها ( على الفعل مطلقا )

من افعال المبتدأ او لا متصرفا ولا شرطاً او دماً او لا. اى يجوز كون مفسر ضمير الشأن المقدّر جلة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية اتمامه اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضى فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم (ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدماء) اى مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة (حرف النفي) لا وما ولن ولم ولما وان (نحو علمت ان لا تقوم) بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى « يحسب الانسان ان لن يقدر » وقوله تعالى « يحسب ان لم ير » وظننت ان لا اتم وعلمت ان ان تقوم (او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف) كقوله « واعم فاعلم المرء ينفعه » ان سوف يأتى كل ما قدرا (او قد نحو علمت ان قد تقوم) ليكون كل منها كالمعوض عن المحذوفه والفرق بينها وبين الناصبة « فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه الابلاء لانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دوراتها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلامال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها ان كان منصوباً لفظاً فالناصبه والا فالحقفة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبه والا فالحقفة ويمكن ان يكون الفارق حيثئذ ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة فافهم (ولو كان) اى الفعل الداخلة هي عليه (غير متصرف او شرطاً او دماً لا يحتاج الى احد هذه الحروف) بل يجوز لعدم الالتباس حيثئذ

بالناسبة لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف  
والشرط والدماء لا يأولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وان عسى ان  
يكون قد اقترب اجلهم) مثال غير المتصرف (وقوله تعالى تبئت الجن  
ان لو كانوا يعلمون الغيب) مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة ان) في  
قرآنة نافع (غضب الله عليها) مثال الدماء\* (وتخفف كأن فتلغى) اى يبطل  
عملها (على) الاستعمال (الافصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء قبح  
الآخر (نحو) قوله (كان ثدياه حقان) وصدرة\* وصدر مشرق النحر\*  
على مافى الرضى\* ووجه مشرق النحر على مافى شرح التسهيل\* ونحر  
مشرق اللون على مافى شرح لب الالباب\* ولو اعلمت على غير الافصح  
لقيل ثديه\* ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشأن لعدم الداعى اليه  
كما كان في المفتوحة المحققة ولذا لم يذكروا\* وقال ابن مالك انها كالمحققة  
المفتوحة في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شأن  
ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمحققة المفتوحة على  
ما استفاد من كلامه وصرح به الرضى مثل قوله تعالى «كأن لم تعن بالامس»  
ومثل «كأن قد وردت الاثعان» (وتخفف لكن فيجب الفاؤها)  
لفوات بعض المشابهة بانتفاء قبح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظا  
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المحققات فانها ليس لها ما اجريت  
هى عليه (نحو ما جاء في زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة  
على الجملة او للاعتراض (ويجوز حينئذ) اى حين التخفيف والالفاء  
(دخولهما) اى المحققين (على الفعل) لانتهاء المانع عنه وهو العمل  
(نحو كأن) قد (قام زيد) لانه مما لا بد منه كاذكرنا (و) (نحو) ما قام زيد

ولكن قعدو والسابع) من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها  
 (الا الواقع) في المستثنى المنقطع) لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح  
 بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى البصريين ( وهو الذى  
 لم يخرج) على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله  
 في المستثنى منه باعتبار المفهوم كثال المتناو والمعاد كقولك جاءنى القوم  
 الازيدا مشير الى جاعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا  
 (لكونها بمعنى لكن) فعمل عملها باتفاق المتأخرين (فيقدر له الخبر) في  
 الاغلب (نحو جاءنى القوم الاحار اى لكن جار الميحيى) وقد يظهر  
 (والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لتنى الجنس) اى لتنى الحكم عنه ذكره  
 في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة ( و شرط عمله ان يكون اسمه  
 فكرة) لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية (مضافة او مشبهة بها)  
 لانها لو كانت مفردة حقيقة تبني على ما نصب به كاسمى (غير مفصولة  
 عنها) اى لا لانها الضمفها لا تؤثر مع الفصل \* مثال المضافة (نحو لا غلام  
 رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن  
 لزوم الكذب بنى الجلوس عن جنس غلام رجل \* وانما لم يجعله خبرا يجعله  
 مستقر يظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر  
 فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو  
 لاعشرين درهماك \* (والقسم الثانى) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه  
 (حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونها لتنى) لكن مشابهة ما اكثر  
 لانها لتنى الحال كليس بخلاف لا قلنا لتنى المطلق اولتنى الاستقبال  
 (والدخول) اى دخولهما (على المبتداء والخبر) قال القاضى العصام

ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يردده  
ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما و اعتبر مشابهته  
بليس ( و شرط عملها ان لا يفصل بينهما وبين اسمها بان ) زائدة  
عند البصريين وتسمى عازلة و نافية مؤكدة عند الكوفيين والافقي  
النقي اثبات \* وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه  
قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعبرة في عمل ما بل هي في لا  
اولى منها في مالكونها اضعف منها وتنبه على قصور التهمة حيث  
لم يذكرها في عمل لا كما في الرضى او على ان عدم ذكرها في عمل لا  
لانفهامها دلالة والتصریح اولى \* وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير  
ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط عدمها  
فلا يقتضى الوجود في الاستعمال بل يكفى الامكان \* على ان عدم الوجدان  
لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه ( ولا يغيرهما ) مطلقا خلافا  
لبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا على ان ( ولا يغيرهما ) اى  
ان والخبر كعمول الخبر ( وان لا ينتقض النقي ) اى نفي الخبر لان نفي البديل  
مثل ما زيد شيئا الا شئ \* اذا انتقاضه لا يضر عملهما الوجود قبله وامكان  
التبعية للمعمل ( بالا ) قيدها لانه لو انتقض بغير معناها لا يبطل عملها  
بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الاقامة ولا رجل غير حاضره قاله  
الفاضل العصام \* ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب  
الظاهر فافهم \* ثم قال انه متقوض بلا معناها فانها مثلها في ابطال العمل  
واقول تركه لدوره ( و شرط في لا معهما ) اى مع عدم الفصل وعدم  
الانتقاض ( كون اسمها انكرة ) لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل



الافى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف ماقلتها عمل فى المعرفة  
ايضا ولاتها فى الاغلب لنفى الجنس \* وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها  
فحمت لاهذه عليها فى عدم العمل الا فيها \* واتماصح وقوع النكرة مستندا  
اليها العمومها فان لنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه  
فحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة \* واما عندها كلا رجل بل  
رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة (نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا \*  
وان لم يوجد احد الشروط) المذكورة (لم تعمل) اى ما ولا لضعفها  
فى العمل لامع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم) لا يخبرهما نحو (ما قائم  
زيد) لا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيد اعمر وضاب \* ولا مع انتقاض  
النفي الذى هو لعمدة فى المشابهة نحو (ما زيد الا قائم) ولا رجل الا  
حاضر ولا مع انتهاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل  
رجل زيد (ولا يتقدم معمولهما عليهما) لأمرة \* (والعامل فى الفعل  
المضارع) من السماعى (على نوعين ناصب وجازم) اذ لا جار  
فى الفعل \* والرافع معنوى كما يحى \* (فالناصب اربعة احرف) بالاستقراء  
(ان) لمناسبتها لان فى المادة لاميا عند التخفيف وفى كون الجملة معها  
فى تأويل المصدر \* وهى اصل فى هذا النوع \* واخواتها محمولة عليها  
لمناسبتها لها فى الاستقبال \* هى (للمصدرية) احتراز عن الزائدة \* فانها  
لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى «ومالهم ان لا يعنبنهم الله» اى  
لا يعنبنهم وعن الفسرة كقوله تعالى «اذا وحينا الى امك ما يوحى ان  
اقد فيه» وعن المخففة (ولن) اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف فى احدهما  
نونا وفى الآخر ميما ولا ان عند الخليل كايش فى اى شئ وحرف برأسه

عند سيويه وهو الظاهر اذ لا وجد رده الى اصله \* ولورد فالظاهر  
ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة لتأكيد فصار لن \*  
كذا قاله الفاضل العصام هي (لنني المؤكد في الاستقبال) لا المؤيد  
كما زعم المعتزلة كقوله تعالى «فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي» لان حتى  
للاتهام وهو يناقض التأيد \* قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها  
دعاه اذ لم يستعمل في الدعاء غير لامن حروف النني \* ويجوز تقديم  
معمول معمولها عليها \* (وكي) هي (السيية) اي سيية ما قبلها  
لما بعدها بحسب الخارج اوسية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن  
اوسية كل منهما للآخر باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة \*  
وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله «كي لتقضي رقة ما وعدتني»  
فاللام بدل \* وان تأخرت كما في قوله تعالى «لكيلا نأسوا على ما فاتكم»  
فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين \* وقد يذكر بعدها ان نحو كي  
ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها \* ويدل هذا على ان كي يجعل  
المضارع مصدرا \* وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضر بالرفع فقيل  
ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرت \* ولا يتقدم معمولها  
عليها ذكره الفاضل العصام \* واجازه الكسائي على ما في الرضى \*  
(واذن) عند سيويه \* والروى عن الخليل تقدير ان بعدها \* وكتبها  
بالنون مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها  
بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنفين رحمهم الله \* وما نقل  
عن الفراء انه قال اذا الغيتا فاكتبها بالنون ثلثا يلتبس باذا الزمانية  
واذا عملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فبنى على ما نقل

من المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون \* واخرها عن كي على  
عكس مافي الكافية لطول بحثها ولاشترط عملها بشرط بخلاف كي \*  
هي (لشرط والجزاء) في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو  
جزاء لفعله كما انه جواب لقوله (وشرط عمله) وجوبا او جوازا  
مراد آبه الامكان العام (ان يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا)  
لاحالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء \* والاصل والغالب فيها  
الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى \* وقيدنا  
بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى «فعلتها اذ انا من الضالين»  
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى «ان كنت قلت قد علمته» \* فظهر  
مافي قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال  
(غير معتمد) اصلا او كاملا (على ما قبله) اي فعله غير متعلق بما قبله  
ليسلم عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء  
والنداء ليسهل عمله لضعفه وامانها نحو اذن والله اورحك الله او يازيد  
اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا في اخواته (وان اريد به الحال  
او اعتماد) فعله (على ما قبله) اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا  
لقسم جزاء لشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه  
الثلاثة وفصل بغير ما ذكر (لم يعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه  
على حاله الاغلب وقد مر ان لا عمل له الا فيه \* واما على الثاني فلضعفه  
وعمله يقتضي وقوعه بين المتصلين ولان المتعين على ما قبله لا ياتي على  
حكما مما هو لضعفه للاحتمال في السابق ولو كما في قوله تعالى «اعلم ان الله  
في السابق حقيق بالاطوية» فلا ريب واعتراضنا بان هذا الضمان لا يمكن

ينتمض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه \* واما  
على الثالث فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اذنك) بالرفع (كاذبا  
لمن قال قلت هذا القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن  
اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد ونحو والله اذن  
اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو ان تأتني اذن  
اكرمك بالجرم \* قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن  
جزائمه في كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن  
لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه \* واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا  
كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتني اذن فاذن او واذن اكرمك  
فيحوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة  
والفاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل \* والحاصل  
ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه (ويحوز اضماران)  
قد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب يحوز  
الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع (فينتصب المضارع به) اي بان المضمر  
بشرط ان يكون بعد الفاء السيية لان العدول عن الرفع الى الصب ليرشد  
من اول الامر الى انه قصد تحولها من العطف الى السيية لان تغيير اللفظ  
يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرة  
وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين \*  
وهو اما امر (نحو زرني فاكرمك) اي ليكن منك زيارة فاكرام مني  
رعاية لتكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور \* وقال الرضي  
التقدير زرني فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب

وهو لا يكون الاجلة والفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة \* وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يتبرأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل \* واما قولهم \* نسمع بالمعدي خير من ان تراه \* فشاذا هذا \* وكأن الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظر الى المال لان معنى قولنا زرنى فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى \* وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فنقول في زرنى فاكرمك زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو لا تشمتني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى \* ويندرج فيهما الداء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك \* والحق الكسائي بالامر الداء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم الفعل بمعنى الامر نحو عليك زيد فاذا اكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنبحو \* وواقفه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سمي اوني وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ماتا تينا فتعدناى ما يكون منك اتيان قمديث منا \* ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تأتيني فتكرمنى ولو لا التحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو دلول لا تنزل عليه ملك فيكون معه نذرا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقته اى ليت لي ثبوت مال فانفاقا منى بالنصب او عرض نحو لا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى واستفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى

هل يكون منك ما فترب مني \* ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضرة  
لاضبط المواضع التي تضر فيها ان \* اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو  
اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه  
في هذه الرسالة \* (والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف تجزم  
فعلا واحدا وهي لم ولما) هما (لنفي الماضي) بعد قلبهما المضارع اليه \*  
لكن الثانية لا ستغراق ازمة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم  
ولنفي التوقع كثيرا دون الاولى (ولام الامر) احتراز عن لام الجر  
والابتداء (ولما انتهى) هما (الطلب) اى لطلب الفعل وتركه استعلاء  
او خضوعا واستواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولما هما \* واتما عمل  
كل منها الجزم لمسايقته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى  
مدخوله ( واحد عشر منها تجزم ) لفظا او تقديرا ( فعلى ان كانا  
مضارعين ) وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا  
الا في احدهما (تسمى كلم المجازات ) اى الجزاء على ما في القاموس  
فالصنى كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس  
فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهى ان)  
هى (لشرط) سمى به لانه شرط لتحقيق الثانى (والجزاء) مجاز  
ببطريق التشبيه من حيث انه يبنى على الاول ابتداء الجزاء على الفعل  
٢ فانه لاقتضائه اياهما وجعلهما كشيء واحد المقتضين طولاً في الكلام  
اعمل الجزم تخفيفا \* وكذا العشرة الباقية تتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه  
في الابهام (وحيثما) لا يجزم به بلاما وهي كافة من اضافة لتصير  
مبهمة فتناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام ويحسن

تضمنها معناها (واين) يجزم به بما وبدونها وهي ليست بكافة بل مزيدة  
 لزيادة الابهام وذكره بدونها لثبت الجزم بها بالطريق الاولى (واي) كل  
 من هذا الثلاثة (للمكان واذا ما) قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة  
 اثبتة الاسيويه واصحابه \* وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي  
 فعلى كما ان مهما فعلى \* وقال المبرد هي اذ الظرفية كقها الحقائق ما  
 عن طلب الاضافة وهياها للشرط كما هي حيث وجعلها بمعنى المستقبل  
 وجازمة ذكره الفاضل العصام \* والمصنف رح اختار مذهب المبرد  
 حيث قال للزمان (واذا ما) لا يجزم بل اما الاعلى قلة لقلة مناسبتها  
 لان في الاحتمال \* اذ هو للقطع المتأني للابهام \* الا انه لا احتمال في الامر  
 المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لتأجل تضمينها  
 معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث  
 (ومتى) مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام \* كل  
 من هذه الثلاثة (لزمان ومهما) بمعنى مالا متى ولذا لم يذكر معه \* قال  
 بعض الكمل اصله ما الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب  
 الفهاها لاستكراء تابع المثليين \* وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما  
 الشرطية \* وقال الفاضل العصام \* وكأن الميراثين زعوا انه مثل كلما  
 ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلها \* (وما) في التسهيل انه  
 قديمي \* ظرف زمان ومنه قوله \* وما لك يا ابن عبد الله فينا \* فلا ظمانخاف  
 ولا افتقار \* (ومن واي) اي مع ما وبدونها للمامر (ويحوز اضماران  
 خاصة) لاصالتها في هذا النوع (فينجزم المضارع بها) اي بان المضرة  
 بعد الامر لفظا بدون الفاء (نحوز رني اكرمك) اي ان تررني اكرمك \*

فان المطلوب بزرنى ازيارة وقائمتها الاكرام \* وهى تصلح للسببية له  
وقصد اداؤها وبقدران مع الفعل المأخوذ من زرنى فجعل الاكرام  
جزاء له ويجوز بعد المقدرنحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم الفعل نحو  
زال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة  
وان لم يحز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف  
فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع  
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه  
تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فى ان المضر غير التنى  
فانه خبر لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط \* ولما فرغ من السماعى اراد  
ان يشرع فى القياسى فقال (والعامل القياسى ما) لا يتوقف اعماله  
بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر فى) بيان (عمله قاعدة كلية)  
اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل  
ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها  
غير محصور) افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت (ولا يضره)  
اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل (كون صيغته سماعية)  
كافى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كافى افعال  
المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم والفصل كافى  
فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كافى الفعل اللازم ومثل الالغاء  
كافى فعال القلوب ومثل التعليق كافى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج  
الى منصوب كافى الافعال الناقصة ومثل عدمه كافى الافعال التامة وغير  
ذلك \* ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع \*



وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماويا  
كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكرناه بل قد زاد عليه المحققون  
المتبعون كثيرا كما استقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد  
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة  
بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراد محصورة بحسب المادة ايضا  
(وهو تسعة الاول الفعل) مطلقا (فكل فعل) لازما او متعديا متصرفا  
او غيره فعل قلبا ولا (يرفع) معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسمالان  
النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعافلا يكون بدون مبنى العمل  
على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة) مفاعيل او غيرها كالخبر  
والحال والتبذير وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول  
به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه عليه) لقوته  
في العمل وما يحى من عدم ٣ جواز التقديم فكلا لتسامنه (وهو على  
نوعين لازم ومتعديا) لفعل (اللازم) قدمه ليكون مفهومه وجوديا  
(ما فعل) (بتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) اى بلا مدلول  
مفعول به صريح (نحو قد زيد لا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف  
الجر) لعدم الاقتضاء بدون (فه) اى اللازم (افعال المدح والذم)  
لصدق حده عليها اى افعال موضوعه لانشائها \* وهو الاظهر  
على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا القرب على ما قاله الفاضل  
الجامي \* ولما كان وضعها معلوما من اللغات من لفظها ايضا على الاول  
والحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوصل بها الى معرفة الاحكام المختصة  
بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعدد عن الحد \* ولما كان هذه الافعال

(تقديم)  
بأن تقديم بعضه على  
بأن تقديم بعضه على  
٤

غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي قال  
فيه اشارة الى هذا الفرق وتصريح بالرد (وهي) اى افعال المدح والذم  
مبتداء خبره (نم) وما عطف عليه الكائنة (للدح) اى لانشاءه \*  
وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء \*  
ورد بان الخبر المجموع \* وقال المصنف رح وايضا لم يرد من ذهب الى  
جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها  
من المبتداء وجعلوا العامل ماذكر \* ويمكن ان يجعل نم مبتداء ثانيا بتقدير  
منها خبرا وللدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول  
(وبش) الكائنة (لذم) وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما  
(وشرطهما) من حيث العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما (معرفا  
باللام) للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير  
معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجال فيكون اوقع  
في النفس \* وقيل للجنس \* وقيل للاستغراق \* ورده الرضى بان علامته  
صحته وضع كل \* وضعه ولا يصح ان يقال نم كل رجل زيد \* وقال الفاضل  
العصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضا نم جنس رجل  
من حيث هو هو اوفى ضمن فرد ما زيد \* والحق انه يصح الحمل على كل  
منها بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو  
اوفى ضمن فردا اوجيع الافراد وانه متقدم على مقابلة بينهما اصلا  
لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب او المثالب  
وباعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الاياه فاعى  
فرد فرض فهو هو \* واختار المصنف رح هذا لان كلام من لامى الجنس

والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام (او مضافا اليه) اى الى العرف باللام ولو بالواسطة \* ولو اريد هذا فى العرف باللام لاستغنى عن قوله هذا لان هذا فى حكم العرف باللام (او مضمرا ميمرا) بفتح الياء اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان او لاجالا وثانيا تفصيلا يذكر المخصوص \* ثم العامل فى التمييز المضمر لانم لانه لابهامه فى حكم اسم نكرة تم بالتونين (ويذكر بعد ذلك) اى الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره فى موضع الضمير (المخصوص) بالمدح والذم لانه لتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب \* وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لاعلى مدخول ان فافهم \* وبما اثرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل \* فلا حاجة الى ما ذكره القاضى العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص (مطابقا) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (للفاعل) المهود الذى هو الموصوف بما ذكر \* ولذا اظهر ولم يضمم لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف \* فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكور \* لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق \* لانه يشعر بطبيعة الوصف المذكور للحكم \* وهو المطابقة \* وعلمته الاتحاد \*

لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه \* ولقد احسن في العدول  
 عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم ( وهو ) اى المخصوص  
 ( مبتداء وما قبله خبره ) مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا  
 مستأنف عما قبل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة  
 ( نحو نم الرجل زيد ) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر  
 بعده مخصوص مطابق له فى الافراد ( ونم غلاما الرجل الزيدان )  
 مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية \*  
 ومثال المضاف اليه بهانم فرس غلام الرجل هذا \* قيل العائد اللام  
 اما باعتبار العمودية او لاشتغال مدخولها على المبتداء \* ورد المصنف  
 رح بانه لا يمتشي فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شىء \* واجاب  
 عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان فى حكم اللام  
 فيكون رابطا \* وقال الفاضل العصام الرابط اداء كون الفاعل عين  
 المخصوص ( ونم رجلا زيد ) مثال لما كان الفاعل مضمر اميرا بنكرة  
 والمخصوص مطابق له فى الافراد \* وهذا الضمير لا يكون الامفردا مذكرا  
 ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام  
 فى المفرد المذكور اكثر مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود  
 فى الباب ( وقد يحذف المخصوص اذا علم ) بالقرينة كقوله تعالى «انا  
 وجدناه صابرا نعم العبد» اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره  
 ( وقد يتقدم ) اى المخصوص ( على الفعل ) بناء على ان الاصل فى المبتداء  
 التقديم \* وتأخيرهم فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير \* وهذا يؤيد  
 كونه مبتداء كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف رح ( نحو الزيدون نم الرجال

وساء) عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار  
 قاصرا ثم ضمن معنى بش فصار جامدا \* هو (مثل بش) في افادة الزم  
 والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساءملا القوم الذين كذبوا \* اى  
 مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا \* الكائنة (للدح  
 وفاعله ذا) من اسماء الاشار التى هى من المبهمات \* لما عرفت ان الغرض  
 فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا \* وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع  
 بعد اذ ان عمادته ان حبذا تمامه فعل لان شدة الامتراج جعلتهما كلمة واحدة  
 وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بان يتغير  
 فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى  
 هو احدهما لجره مجرى الامثال كذا ذكره المصنف رح \* قال بعض الكمل  
 لان المفرد المذكور ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره  
 على معنى زائد يقصر به الابهام \* فلا يقال حبذا ان الزيدان ولا حب اولا  
 الزيدون ولا حبا هند بل حبذا فى الكل (و) يذكر (بعده) اى  
 حبذا او فاعله او ذا (المخصوص) بعدية غالبية كمخصوص نعم وبش  
 على ما ذكره المصنف رح او بعدية مطلقة \* فلا يجوز تقديمه على حبذا  
 رأسا على ما ذكره الفاضل العصام (واعرابه) اى مخصوص حبذا  
 (كاعراب مخصوص نعم) فى ان رفعه على الابتداء لاعلى الخبرية لحبذا  
 كما زعم البردوا بن السراج ومن وافقهما زعم ان شدة امتراج حب مع ذا  
 جعلتهما اسما لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتداء \* وجه الرد  
 فوت الغرض كما فى ازعم السابق (بحو حبذا زيدو) الفعل (المتعدى ما)  
 فعل (لا يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) وهو

مدلول المفعول به الصريح \* خرج به الفعل الناقص فانه وان كان بما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس بمواقع عليه الفعل كما لا يخفى \* عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرد الرضى بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد ماله معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم تعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضى متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحدو الحل على المتبادر واجب فيه (وهو) اى المتعدى (على ثلاثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لومنيا كقوله تعالى «هذا الذى بعث الله رسولا» اى بعثه (وبدونها) لومنيا فيحصل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب (والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول) منها (ما كان مفعوله الثانى ميانا للاول) اى لا يصدق احدهما على الآخر (نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما) معا (وحذف احدهما) فقط (مع قرينة) لومنيا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى (وبدونها) لومنيا نحو فلان يعطى (والقسم الثانى) منها (افعال القلوب) اى افعال مشمورة بهذا اللقب (وهى افعال) اصطلاحية (دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير \* ولو قال على احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر (قلبي) خرج به غيره

(داخلة على البدأ والخبر ناصبة إياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يحكى دفعا لتحكم (على المفعولية) فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو علمت ورأيت ووجدت) هذه الثلاثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن والعلم (وظننت وخطت وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا (بمعنى احسب) زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب هو (غير متصرف) لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعولها معا او احدها بدون قرينة) لو منوب اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود \* واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون» \* وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حيثئذ اذن المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن \* ورد المصريح بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيدان نفس العلم باى شئ تعلق غير مساو للمجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله الانسان لا يخلو عن علم غير مسلم اذ قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع قرينة كثر حذفهما معا) نحو من يسمع يخل اى سموعه صادقا (وقل حذف احدهما فقط) نحو قوله تعالى «ولا يحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم» على قراءة الفية فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خير لهم ونحو قول الشاعر «كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال

التلقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اى كأننا «ووجه القلة كونها بمنزلة اسم واحد» اذا المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضاف الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المأول بشئ في حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع خصيصة بمعنى الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعولها كلاما مع ضعفها خلفاء اثرها لكونها قلبية (والاعمال) لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها (اذا توسطت بين معموليها) في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر «واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كاست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان \* وهو خاصة اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائر \* وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التيسير \* واحتزر به ايضا على ما فسرناه عن مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيلغى عنه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال الاولى حيث لا يلزم لها حيث لا يلزم نوع مقدم لفظي ولها القوة على كونها افعالا غير محجوزة (الو تأخر في) (نحو زيد منطلق علمت) والنظر حيث كولى «لعدم انقسام المفعول



رأساً \* قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى  
 ظننت زيدا قائماً فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما  
 لفظاً لضعفه للمر \* وما قال الرضى ان معناه زيد في ظنى قائم فالفعل  
 في معنى الظرف يردء انه لا يصح في زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى  
 زيدا قائماً غالب انتهى \* يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمم  
 في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصراً بخلاف ما ذكره \*  
 واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيهها  
 آخر مذكور اقبله لا مكان كون معناه زيد قائم في ظنى الغالب فقلعه اشار  
 الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر  
 فى الآخر ( ومنها ) اى ومن خصائصها ( جواز ان يكون فاعلها  
 ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى ) تكلموا وخطابا وغية ( نحو  
 علمنى ) وعلمك وعلمه ( قائماً ) ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي  
 لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبه فاذا اتحد اذوا النفس نصريحا  
 وتنبيها على ما عسى ان يفعل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب  
 فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج  
 الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان \* وقال بعض الكمل  
 تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجرا بالمضاف المشعر بالمغايرة  
 عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى  
 مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه  
 والجبر \* واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف فرح فى الامتحان ومن  
 ارد الاطلاع فليرجع اليه ( وحل عدم وقد فى هذا الجواز على وجد )

حمل التقبض او النظير \* فانهما نظيره في عدم التأثير في المفهوم نحو عدم متنى  
 وقد متنى ( ومنها ) اى من خصائصها ( جواز دخول ان ) المفتوحة  
 ( على مفعولها ) في الجملة ( نحو علمت ان زيد قائم ) قال الفاضل العصام  
 وهو علمت قيام زيد لكن الثانى قليل \* والسرفيدان ما لهما وان كان  
 واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة في الاول  
 فهى احق بالتصديق وبجملة في الثانى \* فهى ليست باحق به بل بالتصور  
 وتلك الافعال حيث لم تكن مفعول واحد على مذهب سيويده لانها حين  
 نصبت المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الامفعولا واحدا وهو  
 مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى \*  
 ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا تانيا عاما وجعل  
 التقدير علمت ان زيد قائم حاصللا وعلمت قيام زيد حاصللا ( واما التعليق  
 بكلمة الاستفهام ) الداخلة على الجملة او الجزء الثانى حرقا او اسما  
 ( او ) كلمة ( النى ) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى وهى ما  
 ولا وان ( اولام الابتداء او ) لام ( القسم او ان المكسورة اذا دخل  
 في خبرها لام الابتداء ) انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفقت فلم يكن  
 تعليقا \* وجه التعليق بالذكورات انما تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضى  
 بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما  
 فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى  
 فهى عاملة معنى \* والعمل المنوى كثير فلا تضيق حقوقهما من كل وجه  
 ( اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى ) تفسير للتعليق وهو  
 مأخوذ من قولهم امرأه معلقة لفقودة الزوج لاهى ذات زوج قائم

بمصلحتها ولا فارغة حتى تنكح \* فهذه الافعال عند التعليق لاهى عاملة  
 في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملقاة لوجوب العمل المعنوي  
 حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت زيد قائم وبكرا قاعدا  
 واسارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين \* احدهما ان الالغاء  
 جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة \* والثاني ان الالغاء  
 ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احدا الاحتمالين الذي صرح به الرضى  
 والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط (فيم) خبر للتعليق (هذه الافعال)  
 افعال القلوب (نحو علمت ازيد عندك ام عمرو) اختار هذا المثال لانه  
 اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لانه مال الى ما قاله البعض  
 انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جواب نعم او لا فلا يقال علمت ازيد  
 قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال  
 فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة  
 وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب  
 ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا بد من وقوع ما  
 يكون جوابه بالتحسين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا امر ذود  
 بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد نعم بل هو توطئة  
 للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة  
 الاستفهام \* ثم ان هذا مثال للدخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء  
 الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظي  
 الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم  
 البعض متمسكان بالاستفهام يسرى في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني

لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل العصام (ورأيت مازيدا منطلق) وظننت لازيدا في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيدا ذاهب (ووجدت زيدا منطلق) وقوله لقد علمت لبأئين منيتي (وعلمت ان زيدا قائما) يم (كل فعل قلبي غيرها) اى هذه الافعال (نحو شككت) ازيد قائم (ونسيت) هل زيد حاضر (وتيننت) ابن جلوسك (و) يم (كل فعل يطلب به العلم نحو امتعنت) مازيدا جاهل (وسألت) هل هو حاضر (ومند) اى الفعل الذى يطلب به العلم (افعال الحواس الخمس) الظاهرة (كلست) اهلين ام خشن (وابصرت) مازيدا سود (وسمعت) ان صوته كربه (وشممت) اهو طيب (وذقت) اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت منزلته في هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام التعدى الى مفعولين (افعال ملحقه بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) ونصبهما على المفعولية (و) في مجرد (عدم جواز حذفهما معا وحذف احدهما فقط بلا قرينة) لو منويا (و) في مجرد (قلة حذف احدهما فقط بها) لافى خصائصها وانما لم تعرض لكثرة حذفها بها لانها عدم اختصاصها بافعال القلوب لادمخل لها في وجه الاطلاق (نحو صبر وجعل) بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم اناثا» بمعنى صبر كقوله تعالى «فجعلناه هباء منثورا» وما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه بكمله زيد او جعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه

(وترك) بمعنى صير نحو قوله تعالى «وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض»  
 واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم (واخذ) كقوله تعالى  
 واتخذ الله ابراهيم خيلا» والى معنى وجد كقوله «والى قولها كذبوا مينا  
 وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت اعدده فقير افان غنيا وجاوارى  
 مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا» وهذه  
 الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون» وفيه تنبيه على ان افعال القلوب  
 غير منحصرة فيما ذكرها كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد  
 مما ذكره المصنف فرح في بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث)  
 من المتعدى (متعد الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلم وارى) وابأ ونبأ واخبر  
 وخبر وحدث فالاولان هما اطلاقان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر  
 واما البواقى فتعديتها اليها لاشتغالها على معنى الاعلام» وكثيرا ما تستعمل  
 متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى «انبؤنى باسماء هؤلاء»  
 (وهذه) اى الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول) وهو  
 بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيحوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع  
 تأخيرها كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هذا اخته زيدا (ك) اول  
 (مفعول باب اعطيت) في كونه مابينائى وفى جواز الاقتصار عليه نحو  
 علمت زيدا كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما  
 وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يحوز  
 اعلمت ازيد عمر وفاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم (والاخير ان)  
 اى الثانى والثالث (كفعلولى باب علمت) في كون احدهما عين الآخر  
 وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما

وقلة حذف احدهما معها في جواز دخول ان عليهما وجواز الالفاء  
 اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر وتأخرت عنهما  
 وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيد عمر ابركرا فاضلا ثم) اي بعد  
 ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلاثة  
 اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر هو (انه لا بد لكل فعل  
 من مرفوع) لما ضرب (فان تم به كلاما) اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما  
 تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتاج  
 الى غيره) لاقادته قائمة تامة بدونه (يسمى) الفعل في الاصطلاح  
 (فعلا تاما) لتامه بمرفوعه الذي هو كالجزم منه معنى (و) يسمى  
 (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكأنه مؤثر معنى فيه وموجد اياه  
 او لوجود التأثير في اكثره (و) يسمى (منصوبا ان كان متعديا) لان اللازم  
 لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر (مفعولا) اي مفعولا به لا لتصاق  
 معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول  
 منصوب) بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه  
 بمرفوعه فالوصف بالتام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع  
 وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث قائما يدل على الزمان فغوض عنه  
 انجز الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا  
 لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جدية بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها  
 من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالة لانه لا يدل على معنى  
 بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لها  
 وشئ منها لا يفهم بدونها ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استهمال

لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسماله ومنصوبه  
 خبره) اشعار بانحطاطهما عن حكمي الفاعل والمفعول (ولا يدخل)  
 اى الفعل الناقص (الا على المبتدأ والخبر في الاصل) لان وضعه يعطى  
 الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول  
 عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه  
 فهو شبهه بالفعل المعتدى في اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل  
 الناقص (على قسمين) القسم (الاول ما يدل على معنى المقاربة) اى  
 القرب من الحال (وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان)  
 وهو ثبوت خبره لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا  
 نحو كان زيد غنيا فافقر وبمعنى صار (وصار) للانتقال امامن صفة  
 الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين  
 خزفا قدمهما لبساطتهما واصاتهما ولغلبة الاول قدمه على الثاني  
 (و) كذا (آل ورجع حال واستحال) كقوله ان العداوة تستحيل مودة  
 (وتحول وارند) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه السنة ابن مالك  
 ايضا وفي هذا وما سأتى من الواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة  
 غير منحصرة فيما ذكرها كما زعموا حيث عدوها من السماعي وقال  
 الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد تكون تامة متعدية بالى تقول  
 صار الى الفقر (وجاء) قال في الا امتحان بمعنى كان (وقد اذا كن)  
 اى المذكورات من آل الى قد (بمعنى صار) ولوكونها ملحقه بصار قدمها  
 على السائر وآخر الاخيرين لقلة مجيئها ناقصين حتى قال الاندلسي  
 لا يتجاوزان الموضوعين الذين استعملهما العرب فيهما ٢ هما قولهم ما جاءت

(نقطة)  
 ٢  
 ٣  
 ٤

حاجتك وقعدت كأنها خربة فكأن ابن الحاجب اختاره هو قال الفراء  
 يتجاوزانها المجرى قولهم عند الكيل جاء البر ققيزين فكأن المصنف ربح  
 اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه  
 لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ما قبله  
 لكان له وجه لكن عكس رعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب  
 بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهارى الذى يدل عليه ما بعده  
 (و) هو (ظل) ولذا قدمه على ما بعده (و) هو (بات) قدمه لكونه  
 من الاصول بخلاف ما بعده فانه من الواحق وهذه الخمسة لاقران  
 مضمون الجملة باوقات المدلول عليها بما ادها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة  
 عليها (وآض وعاد) يقال آض او عاذزيد من سفره اى رجع (وغدا)  
 يقال غدا زيد اى مشى في وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال  
 (وراح) يقال راح زيد اى مشى في وقت الراوح وهو ما بعد الزوال  
 الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة  
 اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح في الامتحان فينبغي  
 ان تذكر في جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال آخر الاخيرين  
 لكونهما نظيرى اصبح وامسى في كونهما طرفى النهار و آخر الاولين  
 ليكونا في هذا المحل كالسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما  
 هو المناسب لغيرهما الاصلى ولما فرع من البسائط اراد الشروع  
 فى الماويات فقال (وما زال) من زال يزال فان ما مضاهه يزول تام  
 فلا يقال لازول اميرا (وما فتى) بفتح التاء كسرهما (وبالهمزة وقيل  
 بالياء) وما برح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (وما فتى) من الافعال



(وماونى) بالياء من وى فى الامر ين بالكسر اى ضعف يقال فلان لاينى  
 بفعله اى لايزال يفعله (وما رام) من رام يرمى اى برح قال الدمامين نقلا  
 عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكادان ان يعرفهما  
 من النحاة الامن عنى باستقراء الغرائب (كلها) اى كل واحد من  
 المذكورات من مافتى الى مارام \* بمعنى مازال الا ان مافتى يختص بالجمد  
 على مافى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذقبه \* فعنى مازال زيد  
 طالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه  
 فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا  
 (وما دام) لتوقيت امر بعمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة  
 ظرف زمان لان مافيا مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير  
 كما فى آيتك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره  
 ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالسا (وليس)  
 لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا آخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله  
 فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف (وقد يتضمن  
 الفعل التام معنى صار) اى يدل عليه مع دلالة على معناه الاصلى ولذا  
 لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير) ذلك الفعل التام بسبب هذا  
 التضمن (ناقصا) محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا  
 او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل للتأكيد والمبالغة كما فى  
 قوله تعالى «تلك عشرة كاملة» كما يشير اليه فى تفسير المثال وقد يكون  
 خبر امضا قالى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى  
 «فتمثل لها بشرا سويا» حيث مثله ايضا للتضمن وفمر بقوله اى

صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره اذا يتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام \* وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتيميرا ومفعولا له كما صرح به البيضاوى في قوله تعالى « وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا » (نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى (وكل زيد عالما اى صار عالما كاملا وغير ذلك) مثل عدل زيد امير اى صار اميرا عادلا (ويجوز تقديم اخبارها) اى هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا) تقديم خبر (ما) اى فعل ناقص (في اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام اما اذا دخل ما او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يحز التقديم عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائما مازال زيد) ولا نحو اجلس جالسا مادام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجئ ان معمول المصدر لا يتقدم عليه (وكذا) لا يجوز التقديم (ان بدل ما بان النافية) فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلنا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما ضمير عامله على شريطة

التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ماله صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان يدل لم) لم يذكر للامتناع حكمه بالمقايضة على لم (ولن فيجوز نحو قائم لم يزل) او لما يزل او لن يزال (زيد) اما في لم ولما فلا تنهما لامتراجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صارا كالجز منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فالحصل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه جل النقيض على النقيض كذا في الرضى وبقى لامهلا قال الدما ميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضى لا صدارة له لانه لكثرة في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريذا ان يخرج صار مبتدلا منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث الممول المنسوب من قوله وامرء كامر خبر المبتدأ (والقسم الثاني) من القسمين (ما) اى فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من الحال خرج به الناقص التعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا كما في صاحبه فمخرج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المقاربة) لدالاتها عليها (ولا تكون اخبارها) اى خبر كل منها (الافعال مضارعا) لاسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك للامر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا

في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال  
 ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون  
 الا مضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء  
 والاستقبال توضيحا وتأكيذا للرجاء الذي فيه زمانا واستماليا (غالبا نحو  
 عسى) حال (زيدان يخرج) اي اذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج  
 خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكأنه قيل يرجى  
 حال زيد كأن ان يخرج او زيدا كأن اذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب  
 ما لا يخفى \* وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن  
 وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبهه  
 بالمفعول لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع  
 والرجاء والمفعولية وان لم تبق حيثئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي  
 كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة \* ورده الفاضل العصام بان القرب  
 مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية  
 ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حيثئذ تامة  
 وارتضاء الرضى لان فيه اجالا وتفصيلا (وقد يحذف ان) من خبره  
 تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه (وقد تكون تامة  
 بان مع المضارع) بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا  
 منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له  
 (نحو عسى ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا  
 ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب  
 والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم \* ولما كان في هذا نوع

تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سمعته (وكاد) في الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره غالباً مضارع بلان) لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المتأني للمحال وورده المصنف رح بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتأنيافوا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في او شك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد (نحو كاد زيد يخرج وقديكون معان) تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج (و كرب) بفتح الراء وكسر ها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل كاد في وجهيه) اى في كون خبره بلان وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغي ان يكون ككرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالترم كون خبره بلان (وطفق) بكسر الفاء وقهها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع (وانشأ) بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد (واقبل) يقال اقبل عليه (وهب) على وزن رد \* قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر \* هبت الوم القلب في طاعة الهوى \* فلم كافي كنت بالوم اغربه (وجمل) في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى «وجمل

الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة  
ومن شواهد استعمالها قول الشاعر « اراك عقلت تغلم من اجرناه وظم  
الجار اذلال المجير » ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمينه معناه فصار  
ناقصا (واخبارها) اي خبر كل منها (الفعل المضارع بلان) لمثل مامر  
(واوشك) في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل  
استعمال عسى) يعني يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج  
واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع (و) استعمال (كاد)  
اي يستعمل بلان لانه قد يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم اخبار افعال  
المقاربة على انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم  
تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم  
اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر  
الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يحز هذا في الحرف (و) القياسي  
(الثاني) من التسعة (اسم الفاعل) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم  
وعاملا في الفاعل ومحيثه من المتعدى واللازم بخلاف اسم المفعول  
ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها  
ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف  
ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادئ  
كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوي  
مخالفا لابن الجاجب قال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازما او متعديا  
لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة  
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعامة في الفاعل لموافقته لاسم

الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها  
 ( فهو يعمل عمل فعله المجهول ) لاشتقاقه منه ( وشرط عملهما  
 في الفاعل ) اصلا او ثانيا ( المنفصل ) بارزا او مضمرا لان المتصل  
 مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه  
 اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود  
 ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف  
 المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوى  
 وعدم البعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل ( والمفعول به )  
 الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى  
 فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم البعد واما في غيرهما من الممولات  
 فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمول لا ضعيفا يكفيه  
 رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى « ما انت بنعمة  
 ربك بمجنون » كالجيم للعامل لعدم خلومدلوله عن زمان ما و مكان ما  
 في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملا بيا بمعناه دائما واما المفعول له  
 فان كان مجرورا فكما للظرف وان كان منصوبا فكما للمفعول المطلق كما يحى  
 واما المفعول معه فصاحب لمول فيكون في حكمه ( ان لا يكونا مصغرين  
 نحو ضويرب ومضيرب ) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان  
 ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير ( ولا موصوفين نحو جاني  
 ضارب شديد ) اذ الصفة بصيران مسندا اليهما فيعدان عن المشابهة  
 بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لامرانه مختص بالاسم ولو قدم هذا على  
 الاول لكان اولي كما لا يخفى لكن اخره لثلاي فصل من قوله ( وان وصفا

بعد العمل لم يضر عملهما السابق) لحصوله بلامانع عن الشبه ولو قدم  
هذا ايضا لطلال الفصل (نحو جاني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا  
باللام) اي لام التعريف صورة (لا يشترط لعملهما غير ما ذكر)  
من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حيثئذ فعل مغير الى صيغة  
الاسم لكرهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف  
(نحو الضارب) اي الذي ضرب (غلامه عمرا امس عندنا وان كانا  
بمجردين منها يشترط معه) الاعتماد على المبتداء) ولو بعد الناسخ نحو  
كان زيد ضاربا عمرا (او الموصوف) بجاء رجل ضارب عمرا  
(او ذي الحال نحو جاني زيدا كبا غلامه او الاستفهام) حرفا واسما  
(نحو اقامم الزيدان) وهل ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران  
(او النفي) حرفا كما واسما كغير او فعلا كليس (نحو ما قامم الزيدان)  
وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تأكيد  
المناسبة للفعل فاقضاءهما ما اتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتداء  
لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيرداد المناسبة والصفة والحال كالخبر  
في المآل والاستفهام والنفي تعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل  
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط) مع الشروط المذكورة  
(في نصبها المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد  
واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال)  
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا  
في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى  
«وكلمهم باسط ذراعيه» (او الاستقبال) تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا



وجد الاشتراط حصول كمال القوة لتمكن على العمل في المعلوم القوى  
 (وتثنيتهما وجمعهما) صححهما او مكسرا (كفردهما) في العمل  
 والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما  
 المكسر فمحمول على مفرد لكونه فرعه (وكذا) اي كالمذكور من  
 اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما وجمعهما  
 كفردهما فيهما (ثلاثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعل ومفعول ومفعال)  
 وزاد سيبويه فعلا وفعلابكسر العين وضمها كحذر (و) لكن (لا يشترط  
 في عمل هذه الثلاثة) في المفعول به (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض  
 من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها على الحدث  
 الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية  
 انها لا تعمل لقوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب  
 ففعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جارية لمافات  
 من المشابهة اللفظية ورده الفاصل العصام بانها كالزيادة التفضيلية  
 تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جارية واجاب  
 عنه المصنف رح بان الاصل في افضل التفضيل الزيادة على الغير  
 فلا حيلة الغير هي التي بعده عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة  
 في الحدث تقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على  
 معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام  
 كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعده عنها لا الزيادة  
 (والرابع) من التسعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها  
 ثني وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على

اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به ( فهي تعمل عمل فعلها ) كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لافعلها ذكره في الامتحان ( بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل ) من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال ( غير معنى الحال والاستقبال فانه ) اى معنى الحال والاستقبال ( لا يشترط في عملها ) اى في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان ( نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل ) قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف رح انصب بمراده ( وهو ) لضعفه ( لا ينصب المفعول به ) القوى ( بالاتفاق ) واما مثل قوله تعالى « وهو اعلم من يضل » فيقدر فيه فعل ناصب كي علم ( ولا يرفع الفاعل الظاهر ) لقوته باستقلاله ( الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون ) اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر ( وصفا ) حقيقيا ( متعلق ) بكسر اللام وهو الكحل في المثال ( ما ) اى شئ وهو رجلا في المثال ( جرى ) اسم التفضيل في اللفظ ( عليه ) اى على ذلك الشئ بان يقع نعتاله او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات

ماجرى عليه بخلافه فإنه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار التعلق) أى تعلقه بماجرى عليه (على نفسه) أى نفس المتعلق (باعتبار غيره) أى باعتبار تعلقه بغير ماجرى عليه وهو زيد فى المثال بأن يكون أو حال كونه أو تفضيلا (منقيا) يعنى أن المتعلق لابد أن يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيد فى فخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فىستعد للخروج عن المعنى التفضيلى ثم يخرج عنه بالكلية بالنفى لتوجهه الى القيد فىزيادة ويبقى اصل الفعل فىكون احسن بمعنى حسن فى المثال فىفهم الزيادة فى المفضل عليه عرفا لان المساواة بأبائها مقام المدح مع أنه لو لم يعمل حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرة وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتداء ولو عمل يكون فاعلا لا اجنيا (نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) معناه ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل كحسنة فى عين زيد بل حسن الكحل فى عين زيد فوق حسنة فى عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا فى عين غير زيد ومفضل مفروضا فى عينه ولولا النفى لكان الامر على العكس كما لا يخفى (ويعمل فى غيرهما) أى فى غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن فإنه لا اعتبار به لا يكاد يأبى عن عمل عامل هو مستتر تحتهم ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به

ايضا نحو انا اضرب منك زيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية  
يبنى الثاني منصوبا بفعله المقدّر عند البصريين نحو انا اكسى منك  
زيد الثياب اى اكسوم الثياب انتهى \* واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه  
لإسقاطه في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه  
(والسادس) من التسعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل  
ويعمل عمل فعله المشتق \* هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف  
(وشرط عمله في الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون  
بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة  
اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما  
في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر (ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا)  
قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه  
انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر  
والموصوف لا يقدران بهما اذا لفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة  
لا يكتفى في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريك زيدا وضرب شديد  
زيد عمرا (ولا مقترنا) دال (الحال) لانه لا يأول بان مع الفعل لان  
المضارع اذا دخل عليه ان خلس للاستقبال ولا احتمال في الماضي  
للمحال فلا يقال ضريك زيد الآن (ولا مرفعا باللام) لعدم جريان التأويل  
المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم (عند الأكثر) قيد لكل  
واما عند البعض فيحوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذا المأول بشئ  
لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه \* ومنهم من قال ان المقترن بالحال  
مقدر بما مع المضارع فينبذ لاحاجة الى هذا الجواب لكن المرضي

عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهروا اكثر استعمالا  
 فحينئذ يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيها  
 فيما ذكرنا من الامثلة \* ومثال عمل المرف كقول الشاعر \* لقد علمت اولي  
 المغيرة اننى \* كررت فلم انكل عن الضرب سمعا \* فان سمعا مفعول  
 عنده \* واما عند غير فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول  
 علمت وهو قوله اولي المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعيدهم ٢ قال  
 بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال  
 اى صلت وحلت على مسمع \* وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس  
 اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبدالقاهر نقلا عن الفارسي \* قالوجه  
 ان يجعل منزلا منزلة اللام للبالغة والتأكيد او مفعوله محذوفا للضرورة  
 اى او جدت الكرة والحلة او حلت على الاعداء \* قوله او بدلا اى بدل  
 البعض من الكل \* قوله وهو اولي المغيرة اى علمت انا سمعنا منها عاجزا  
 عن المقاومة لى على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت  
 انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها \* قوله اى مقدم تلك الطائفة  
 اى الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة \* قوله وعيدهم عطف تفسير له  
 واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم \* فعلى هذا يكون  
 قوله اننى بالكسر استثناء كما أنه قبل ما علمت معه بعد العلم به فاجاب اننى  
 كررت عليه فاذا علم حال من هو عيدهم ومعتمد علم حال من سواهم  
 بالطريق الاولى \* ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض \*  
 وفيه مامر وان يكون مفعولا لفعل مقدرو هو اعنى فالتقدير فلم انكل  
 عن الضرب لشخص اعنى سمعا والمصدر آخر ٣ منويا تقديره

(نوع)

٢

(نوع)

٢

عن الضرب ضرب مسمما اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى  
 المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على  
 وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علمانه بانهم كانوا بحيث لم يبق  
 لهم مجال لانكار ما يدعيه ( ولا عددا ولا نوعا ولا تائيدا ) حال كونها  
 ( مع الفعل او بدونه ) اى بدون الفعل ( والفعل مراد غير لازم الحذف )  
 بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ حيث يكون العمل له لا للمصدر لعدم  
 صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت  
 ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح  
 لب الالباب واختاره المصنف رح \* وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف  
 مع وجدان القوى \* ورده المصنف رح بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع  
 ( وان كان ) الفعل ( لازم الحذف فيعمل المصدر ) عند سيويه  
 لا المصدرية وكونه مقدر بان مع الفعل بل ( لقيامه مقام الفعل ) حتى يجوز  
 تقديم معموله عليه واستار الضمير فيه فجملة كالظرف العامل ويعمل الفعل  
 المقدر عند السير فى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز  
 تقديم المفعول ( نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بل انائب ) لان النسبة  
 الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع نظر فى وضعه الى ماهية  
 الحدث فقط لا الى ما قام به فاقضاه المرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج  
 الى ذكره البتة ( ولا يجوز هذا ) الحذف ( فى غير المصدر ) من الفعل  
 والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكر  
 البتة ( ولا يضر فيه ) اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى لفعل والصفة  
 فلا يرده مثل ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف \* وقيل لو اضر فى مفرده

لا ضمير في مثام وجهه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع الثنيتين والجمعين  
 وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له في نفسه ثنية وجعاء  
 ورده المصنف رح في الامتحان بما لا مزيد عليه ( ولا يتقدم معموله )  
 ولو ظرفا ( عليه ) عند الجمهور وقدر واما ملاما مقدما في مثل قوله تعالى  
 « ولا تأخذكم بهما رأفة » و « فلابلغ معه السعي » وذلك لانه مقدر بان  
 منع الفعل ومعمول الصلة لا يقدم على الموصول وكذا ما في حكمهما لكن  
 المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف رح على ما سيجي  
 في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر ان المأول بشي  
 لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجميع للعامل  
 لما مر فيدخل فيما لا يدخل فيه الا جانب وقدم رانه معمول ضعيف يكفيه  
 رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف التثنية نحو قوله تعالى « مانت بنعمة  
 ربك بمجنون » ( و ) القياسي ( السابع الاسم المضاف ) مطلقا قدمه  
 على الاسم التام لان تمامه قديكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه  
 ( وهو يعمل الجذر ) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره  
 لكونه فرع ( و شرطه ) اى شرط كونه مضافا ( ان يكون اسما مجردا عن  
 تنوينه ) ولو مقدر ا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة  
 نحو كم رجل و حواحي بيت الله لنا فاته الاتصال الذي يقتضيه الاضافة  
 لكونه علامة التمام ( ونائبه ) وهونون التثنية والجمع و ظاهره مخالف  
 لما ذكره في الامتحان في بحث التثنية ان حذفها في الاضافة لشبهها  
 بالتنوين لاقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب  
 بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه

فيه في بحث العرب \* ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما ذاتيا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فذواللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلطف فالظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز جلا على مثل الحسن الوجه كما يحى \* ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا جمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان نعم النائب غير التثنية كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه (وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص) بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقا) كحيوان وانسان والا فلاضافة تكون بلا فائدة (وهي) اى الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوى وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا \* وعسكها البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (ولفظية) مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة



(مضافة الى معمولها) الذى تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه العمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله (وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اى المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لثلا ينزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان اذا اللام حذف لانه وان علمنا نكر بان يجعل واحدا من يسمى بذلك الاسم نحو زيد ناخير من زيدكم \* واما المضمرو المبهم فلا يضافان لتعذر تجريد هما \* واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كانت نكرة فى نفسه او معرفة مجردة (وهى) اى المعنوية (اما بمعنى من) البيانية وذا كثير \* قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان العامل الحقيقى هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه فى هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له وغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (وبمعنى اللام فى غيره) اى الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب (وهو الاكثر)

سواء كان مبايناله (نحو غلام زيد ورأس عمرى) او اخص منه مطلقا  
 كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك \* لم يذكر  
 ما بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته قليلا للاقسام  
 ونسيلا للضبط \* ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى  
 الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم  
 بما بمعنى اللام ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكاليف  
 البعيدة كذا فى الامتحان (وتفيد) اى المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان  
 المضاف اليه معرفة) لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا  
 فى المعرفة دون النكرة ثم استعلت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه  
 مثلا اذا قيل جاني غلام زيد فمنا مخصوص زيد ومنسوب اليه من  
 غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمناه ذاك مع كونه  
 مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلامه او اشهرها  
 او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة \* هذا اصل وضعها \* ثم استعلت  
 بسون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقول الشاعر \* ولقد امر  
 على اللثيم بسبنى \* ذكره فى الامتحان (والمضاف غير غير ومثل وشبه)  
 ونحوها (فانها لاتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها فى الابهام  
 وانعدام العهد فيها فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه \*  
 فانها وان كانت اكثر منها ابا ما لكنها تعرف بالاضافة لكونها  
 للعهد او الاستغراق \* ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان  
 يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت \* لكن جعل لندوره فى حكم العدم \*  
 وقيل لاتعرف اصلا (نحو غلام زيد) وتفيد (تخصيصا) للمضاف

(ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص  
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا  
بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت  
الشركاء فيه \* ورده المصنف رحمه الله بان التخصيص فيه لم يحصل  
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه  
في نحو غلام لرجل وبالجمله الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام زيد  
في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل  
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة  
اللفظية دون المعنوية \* فواجه تنمية الاولى معنوية والثانية لفظية  
واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب  
المذكور لكن لما حذف الجار وايب المضاف منابه وجعل عمله بحيث  
انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا  
كما صرح به نفسه ايب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لهاتلك  
الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع  
وحصول شئ بشئ لا ينافي امكان حصوله بشئ آخر كعاني الالفاظ  
المترادفة والمتساوية \* فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد  
منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته  
لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى المفعول  
كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحثية المذكورة فلا يحق  
القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والسمية بالمعنوية  
بل باللفظية فالفرق ظاهر \* ومراد التحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء

بانه ايم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية و اشاراته الدقيقة  
ولطائفه الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة)  
فخرج نحو غلام زيد (مضافة الى معمولها) فخرج نحو خالق السموات  
وكريم البد (ولاتفيد) اللفظية شيئا (الاتخفيفا في اللفظ) فقط والمعنى  
باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها  
في تقدير الانفصال \* واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل  
فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة \* ثم التخفيف اما بحذف  
التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الآن  
او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع  
حذف الضمير من المضاف اليه واستناره في المضاف كما ذكره بقوله  
(وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومجى اللام بدله لكونه اخف منه  
مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل  
(ومعمور الدار) اى معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب  
الفاعل (و) اما بحذف نائبه وحده نحو (الضارب بازيد الضارب بوزيد)  
او مع الضمير نحو ضارب بالفلام وضارب بالفرس (وامتنع نحو الضارب  
زيد لعدم التخفيف) وسقط التنوين باللام كما سبق (وجاز الضارب  
الرجل) مع عدمه (جلا) له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز  
وهو اجير او لمحمولته (على) المختار في (الحسن الوجه) لاشتراكهما  
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب  
ذى المال فانه في حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل  
الضارب غلامه (اصله الحسن وجهه) والتخفيف فيه بحذف الضمير

من المضاف اليه واستتاره في المضاف (والثامن) من التسعة (الاسم المبهم الثام) باحد الخمسة الآتية اذلولاه لم يشبه الفعل التام بالفعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز (فانه ينصب) لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعد حقيقة او حكما كافي الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كافي الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما) ان لم يضاف اليه (نكرة) اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين (على التمييز) يأتين اى على التمييز به تشبيها له بالفعل في المجهى بعد التمام \* ولما وصف الاسم المبهم بالتام اراد ان يبين ما به التمام فقال (وتمامه) ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول وهنالك كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا القنوي فقال (اى كونه على حالة يمنع اضافته معها) الى شيء واتصافه به يكون (باحد خمسة اشياء) بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من تمامه (بنفسه) لا بآخر وهو في حكم النكرة (وذلك) اى التمام بنفسه يكون (في الضمير المبهم) في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذلولم يكن مبهما مثل جاني زيد فياله رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كافي مثل ياتزيد رجلا \* وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع المدح والتعجب (نحو ربه رجلا) لقينه اى لقبته رجلا اى رجل ردا على من قال ما لقبته رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى (و) نحو (ياله

رُجلا) اللام للتعجب وقوله يا له مراما ما بعده (و) نحو (نمر رجلا) زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اراد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة ( وفي اسم الإشارة ) لانه من المبهمات ( كقوله تعالى ماذا ارد الله بهذا مثلا ) على رأى من قال انه تمييز عن اسم الإشارة لاحال ( وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر رجلا ) فان كلاما من غير المنصرف والعدد المتركب وكذا كم وكأين وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقا قهله في اصل الوضع فن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية للمرام فقال ( ومير ثلثة ) بـ لا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها او في حكمه وازائد عليها منتها ( الى عشرة ) بل عشرة ( لا ينصب بل هو مجرور ) بالاضافة للتخفيف ( ومجموع ) ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود للعدد ( نحو ثلثة رجال الافي ثلثمائة الى تسعمائة ) فان التمييز فيها مائة وهى ليست يجمع لالفاظ ولا معنى لدالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مآت وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكور السالم ميرا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت \* واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم

بعد الثالث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ماهو  
 في صورة جمع المذكر السالم بعدها اعني عشرين واخواته ولانه يلزم  
 عند ذكر ميمرها كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل  
 مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو  
 وليه ماهو في صورة المجموع بالواو والتون اعني عشرين الى تسعين  
 فانتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لا غناء مفرد  
 دال على الكثرة عن لفظ الجمع (وميمر احد عشر) وزائد (الى تسع  
 وتسعين) بل تسع وتسعين (منصوب) لتعذر الاضافة اما في مثل  
 عشرين فلكرأهتهم ابقاء ماهو في صورة نون الجمع ان لم يحذف  
 او حذف نون غيره ان حذف اما في غيره فلكرأهتهم جعل ثلثة  
 اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر فان المضاف اليه  
 لما كان غير العدد كان منها على التعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل  
 فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد (مفرد دائما) لكونه اخف مع ثقل  
 التركيب والقلة في الفضله اولى (وميمر مائة والفو) ميمر (ثنيتهاو)  
 ميمر (جمعه) اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع الميمر (لا ينصب  
 بل هو مفرد) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب  
 فيرجع الخفة على المطابقة وحل المفرد عليه اطراد الباب (ومحذور)  
 بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى «ثلثمائة سنين» بلاضافة ولا افراد  
 فمحمول على البدل وحذف الميمر اي ثلثمائة مدة (نحو مائة رجل)  
 وما ثار رجل (والف درهم) والقادرهم وآلاف درهم (وبنون التثنية  
 نحو منوان ستمنا ويجوز في بعض هذين القسمين) ماتم بالتنوين وماتم

بنون التنية\* احتز بالبعض عن مل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه متمام بالتوين (الاضافة) الى التميز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف (نحو رطل زيت ومنواسمن ولا تجوز) الاضافة (في غيرهما) اى القسمين\* اما فى الاول فللمر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتكثيرهما الذى هو شرط الاضافة المعنوية\* واما فى الرابع فللمر ايضا من كراهة ابقاء تونه وحذفه\* واما فى الخامس فلا متاع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لابنون الجمع مل الاخيرين اعمالا وحسنون وجوها فان التميز بعدها انما يكون عن نسبة فى شبه جملة (وهو) اى شبه الجمع (عشرون) وزائد الى تسعين) مل تسعين (نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤء عسلا\* ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه فى العمل لكونه جامدا\* (والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلول له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله (والمراد منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه فى الحال بقرينة انه جعله قسما لكل منهما وقدير اذ به ما يشملهما كما فى تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحى اى معناه المطابق كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى سائرهما\* عدل عما ذكره الفاضل الجامى من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل فى الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره







الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كترال وترالك \* واتماده عاملا واحداً من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ الى آخره وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهلا للضبط بتقليل الاقسام \* فن لم يعده من القياسي كالشيخ عبدالقاهر ومن تبعه لم يصب ( فنه اسماء الافعال ) اصله اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة لحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان ( وهو ) اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهى والاول اصح لموافقته لضمير مسماء ويعمل ولانه يلزم رجوع الثانى ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التى تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء افعال بل يقال انه اسم الفاعل \* وايرد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول وهلة ( ما ) اسم ( كان بمعنى الامر ) قدمه لكثرة ( او الماضى ) لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اضجرواوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضى له \* لم يقل ما وضع لعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال \* ولذا خرجت عن تعريف الفعل \* فلو قال ما صار لكان انصب \* ولا يرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو المقسم ( ويعمل ) اسم الفعل او ما كان الخ ( عمل ) دال

(سماء) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول واردة الدال  
ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر  
او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلنا عن الامتحان  
(ولا يتقدم معموله) اي اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المفعول ظرفا  
فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يحى في بحث المفعول فيه وفي اكثر  
النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تأنيث الثاني كالاول  
وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل  
فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار  
معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة  
الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل على سماء واما قول من قال لانه  
اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه  
لضعفه فقير ملايم له اصلا (الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو هازيدا  
اي خذه ورويد زيدا اي امهله وهم زيدا اي احضره) من الافعال  
ونحو قوله تعالى «هم شهداءكم» اي احضروهم ويحى لازما بمعنى اقبل  
نحو هم البنا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهلم عند الكوفية  
ومفرد عند الجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى  
«هم شهداءكم» الا في بنى تميم فانهم يقولون هلم هلموا الى آخره كما وقع  
في الحديث الشريف «هلموا الى حوائجكم» (وهات شيئا اي اعطه  
وحبيل) اصله حبيل (الثريد اي اتفه) وحى وحده بمعنى  
اقبل ويعدى بلى نحو حى على الصلوة اي اقبل عليها \* وقد جاء متعديا  
بمعنى انت وقدير كعب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا

بعضه فيعدى بالي نحو حيلا الى التريد وبالباء نحو حيلا يزيد اى بذكره  
وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى يعلى نحو حيلا على زيد (وبله زيد  
اى دعه وعليك زيد اى الزمه) بكسر الهمزة (ودونك عمرا اى خذه  
وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك) من نحو آمين بمعنى استجب ووراك  
بمعنى تأخر وامالك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك (والثاني)  
وهو ما كان بمعنى الماضى (نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد  
وعمر واى افتراقا وسرعان زيد ووشكان عمر واى قريبا وغير ذلك)  
مثل بطنان بضم الباء وقصها وسكون الطاء وقح النون اشار بقوله  
وغير ذلك فى الموضوعين الى انها غير محصورة فيما ذكرها وقال بعض  
تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكرها خمسها ولا عشرها تعريضا لمن  
عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اى من معنى الفعل (الظرف المستقر  
وقدمر تفسيره) فى حرف الجر (وهو) لضعفه فى العمل (لا يعمل  
فى المفعول به) القوى (بالاتفاق) ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد  
لا يعمل فيه للزومه (ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد)  
واما المستكن فلكونه امرا اعتبارا يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر)  
فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة \* ووجد الاشتراط  
مامر (والموصول) ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل  
اذ الصلة لا تكون الاجلة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل  
على انه هو العامل على ما هو رأى الحقيقين لا الفعل المقدر كما زعم البعض  
والا لما احتج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو  
زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى كه كتاب وجاء فى زيد  
وعلى كتفه سيف واى الدار احد (وما الدار احد وجاءنى الذى

في الدار ابوه ويجوز) في هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما  
ومابعده مبتدأ مؤخر كما في مثل اقام زيد (واذا لم يرفع) الظرف اسما  
(ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اي في الظرف (منتقل من متعلقه)  
بفتح اللام (المحذوف ويعمل في غيرهما) اي المفعول به والفاعل الظاهر  
(كالحال والظرف بلا شرط) اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال  
فلكونها في حكمه (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه  
مأولا به (نحو مررت برجل هاشمي اخوه) اي منسوب الى هاشم  
(ويشترط في عمله) اي المنسوب (ما يشترط فيه) اي في اسم المفعول  
(ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد  
على اي مجتزئ فلذا) اي لاجل ان الاسد بمعنى المجتزئ (عمل عمله ومنه  
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظه الله في قوله تعالى وهو الله  
في السموات اي المعبود) لمن (فيها) اي يعبد من فيها لانه الكائن فيها  
(ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسه اي اشير  
اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا (وليت ولعل) نحو ليت  
او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمني او اترجى يوم الجمعة عندنا  
زيدا حال كونه مسرورا \* وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني  
بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعي بل محتمل للامرين \*  
واتمالم يقل والحروف المشبهة بالفعل مع ان كلامها يفهم منه معنى فعل  
كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه على ان ما عدهما ليس  
بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوما فافهم (وحرف  
النداء) نحو يا زيد راكبا اي ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظا مثل

فأما كبر وقاعد أو كأنه اسد صائلا أو تقدير انحوزيد اسد صائلا (و)  
 حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الإشارة الا انه يأول حيث نذ بان به (و)  
 حرف (الذني) كما ولا نحو «ما انت بشمة ربك بمجنون» وما انت بذى علم  
 كاملا (وغيرها) من مثل ما شئت كما تأملى ما تصنع (فهذه) المذكورات  
 من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل في غير الفاعل والمفعول به  
 من معمولات الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شئت وزيدا  
 وعند البعض لا تعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام  
 والكل داخل في ضابط كلى فلا وجد لاسقاطه في بيان القياسى كما  
 اسقطوا (والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى  
 يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها  
 حامل الصفة والتأكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تأكيد  
 او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين  
 امر ابا و بناء فى مثل يازيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلفت الحركتان \*  
 وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل \* قاله  
 بعض الكمل \* وقال المص رح والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى  
 ورفع للملائكة اسجدوا على قرآته ابى جعفر للمساكلة والاتباع ليس  
 باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه \* وقال سيويه  
 الوصف بمنزلة الجز من الموصوف \* فالعامل يشمل عليهما فى المعنى  
 فيكون ماملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ والخبر)  
 اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما سيجى  
 يقتضى المسند اليه والمسند الذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه

مسند اليه والثاني في كونه جزءاً ثانياً وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء  
 (وهو التجريد) للاسم (عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له حامل  
 لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه  
 فانه يفهم منه عرفاً انه لا ثوب له اصلاً\* ولو قال عن العامل اللفظي لكان  
 اظهر واخصر\* ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاء الذي  
 هو سبق الوجود\* فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما  
 عامل لفظي\* ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة  
 منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فالبئر  
 اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل  
 اللفظي وعدل الى المعنوي فكأنه جرد عنه او المعنى التجريد عنها  
 اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا\* وفي اكثر  
 النسخ التجرد الى التعري والخلو وهو الاظهر والاو اوفق لما في  
 تعريف المبتدأ وموافق لما في نسخ الجامي\* والمراد بالعامل اللفظي  
 ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون  
 ملحقاً بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل  
 علمت زيد قائم وبحسبك درهم لصديق التجريد عن العامل اللفظي  
 بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطال التعليق عمل علمت في اللفظ  
 وعمله في المعنى ليس باصلي وفي الثاني البازائد ملحق باصلي كذا فهم  
 من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى شيء\* وخارج به تجريد  
 الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل قيل التجريد عدمي فعده مآثر ليس  
 بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدمياً فلا يحسن تشبيهه بعدمى



بالمأثر وتنزيله منزله فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام  
تحقيقا وتقديرا \* واجيب بان العوامل علامات لتأثير المتكلم لامثارات  
والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة \* ويرد على ما جعله لولى ايضا انه  
اعتبارى فعده مأثراً ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى  
الخارجى اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمأثر فافهم (نحو زيد قائم والثانى  
رافع الفعل المضارى وهو وقوعه بنفسه) لا بالناصب والجازم (موقع  
الاسم) كوقوعه خبرا (نحو زيد يضرب) او صفة او حالا نحو جاني  
رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل في هذه  
المواضع وقوع المفرد لما سيجى \* فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي  
ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل فلا يكون معمول الا في الموضعين  
كما سيجى \* (وذلك الوقوع) اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم  
(انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم) بان لا يكون فيه ناصب  
ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمنع ذلك الوقوع لعدم صحة  
دخول ناصب الفعل وجزاه على الاسم \* وانما ارتفع هو بذلك  
الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو  
الرفع \* وذلك مذهب البصريين \* واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع  
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب وفي مثل سيقوم وسوف  
يقوم وفي خبر كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان \* واجيب  
عن الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب  
هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان  
ويكتفينا بوقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما

غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا \* وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سبقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه \* وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه للممر \* واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد \* ولا يرد عليهم ماورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكاليفات في التفصي عنه \* لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم \* وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم \* (فمجموع ما ذكرنا من العوامل) على ما ذكرنا (ستون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكرنا فثلاثة \* زاد ونقص \* اما الاول فسبعة خسة في السماعي الثلاثة الاخيرة من حروف الجرو لانني الجنس واذا ما من كلم المجازاة واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل \* واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشر اذاركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا واربعها كآين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خسة حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم \* (الباب الثاني) الذي عهد جزء

من الرسالة لفظا او معنى كائن (في) بيان احوال (المعمول) او في بيان  
 تحصيل ادراكاتها (اعلم اولا) اى قبل الشروع في المقصود (ان الالفاظ  
 الموضوعية) بمعنى (اذا لم تقع في التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء  
 والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد \* واما الاعمال فلا توجد  
 بلا تركيب كما مر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم  
 المعمول (وان وقعت فيه فهي على ثلثا قسام القسم الاول ما لا يكون  
 معمولا اصلا) لا بالاصالة ولا بالقيام اى لا يكون له اعراب لالفاظا  
 ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه  
 (وهو اثنان الاول الحرف مطلقا) عاملا او لا بالاتفاق (والثاني الامر  
 بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها  
 صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على ما مر (فأعرب واعمل  
 فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما (فعاد الى اصله وهو)  
 البناء (الاصلي) (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية  
 وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثاني  
 ما يكون معمولا دائما) اى يكون له اعراب لفظا وتقديرا او محلا لوجود  
 مقتضيه (وهو اثنان ايضا) اى كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم  
 مطلقا) معربا او مبنيا (حتى حكم على اسماء الافعال) قال الدماميني  
 عن سيويه والمازني وجاعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب  
 واختلفوا في تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء  
 وقاعلها ساد مسد الخبر) كما في اقام الزيدان واختاره ابن الحاجب  
 في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب

ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض به حيث تد تعريف الابتداء مجعاً  
وقال الرضى قياسها على قائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه  
الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شئ بل انتقل الى معنى  
الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسميع في قوله تسمع بالمعدي خير من ان تراه  
فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلاً بل بجهة (او منصوبة  
المحل) بافعال مخنوفة (على المصدرية) اى على انها مفعول مطلق  
فرويدز يد امثلاً في تقدير ارودار واداز بدها ورد بان تقدير الافعال يتاقي  
كونها اسماً لا فعلاً ومبنية بل يوجب كونها مصدراً معرفة كسقياور عيا  
اذ لا موجب للبناء حيث تدلان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لالها  
(وان قال بعضهم) وهم المحققون على على ما نقله ابن مالك والجمهور  
على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب  
الاخفش (لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) على ما هو المختار  
عنده كما سبق ونأية منابه بحيث لا يقدر اصلاً ولذا ثبت كالفعل  
(وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة او  
افعل من ولودخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده نعتاً وخبراً  
في بعض المواضع (نحو كان زيد هو القائم بالحرفية) لدلالته على غير  
مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولاً اصلاً فضلاً عن كونه دائماً  
وتسميته بالضمير لكونه على صورته (خلافاً لبعضهم) وهو بعض البصرية  
فانه (يقول انه اسم لا محل له من الاعراب) قال في الامتحان هذا بعيد لعدم  
نظيره في الاسم ولما كان السابق اسماً واللاحق حرفاً صورة تبه على  
المغايرة بتفسير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة على الصفات) من

اسمى الفاعل والمفعول \* والجمع بالنظر الى الانواع والافراد (فقال بعضهم) وهو المازنى (انها حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اى كغير الداخلة عليها \* فتكون بما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها (وقال اكثرهم) وهو غيره (هى اسم موصول) لا حرف (بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث فتكون بما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فين وجهه بقوله (اعطى اعرابها) اى اللام (لما بعدها لما انتقل) اى لانتقال ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكرهتهم دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف (فاصل جائى الضارب زيدا جائى الذى ضرب زيدا فالاول) اى الذى (معمول) لكونه فاعل جائى (والثانى) اى ضرب (غير معمول) لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جائى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع \* وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل (فلا غير هذا الكلام) بان غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جائى الضارب (صار الاول) اى الذى (فى صورة الحرف) اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما (والثانى) اى ضرب (فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما فى الاول (ترجيها لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظي) فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول \* ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا عن الرضى فانهم ولا تكن من الغافلين (والثانى)

من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث او نون التأنيد  
 ام لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب او الوقوع  
 موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان الاصل فيه  
 ان لا يكون معمولا لكن قديقع موقع القسم الثاني) وهو ما يكون معمولا  
 دائما (فيكون معمولا وهو) اي القسم الثالث (اثنان ايضا) اي كالقسم  
 الثاني (الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله  
 بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال  
 اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محل الجملة كما يحكي (يحكم على محله  
 بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف) على ذلك الماضي (نحو  
 اعجبني ان ضربت) انت (وتقل) بالنصب عطفا على ضربت المنصوب  
 محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا (وان ضربت وتقتل)  
 بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا  
 (ضربتك واقتل) بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك  
 المجزوم جزاء (وفي غير هذين الموضعين لا يكون) الماضي (معمولا)  
 لعدم مقتضى الاعراب (والثاني) من الاثنين (الجملة وهي على قسمين  
 فعلية وهي) اي الجملة الفعلية على ما هو رأي صاحب الباب ومختار  
 المصنف رحمه الله في هذا الكتاب الجملة (الركبة من الفعل لفظا) اي  
 صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها (او معنى) والمراد به ما يفهم  
 منه معنى فعل مشتقا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة  
 مشتقا وغيره بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما  
 كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمني اكرمك) مثال لما كان

الفعل فيه لفظها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد  
 قسما آخر من الجملة واللاستحق بعروض التردد مثل اما ان يكون  
 العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها وخرج عن  
 الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر  
 من الجملة فتكثر الاقسام جدا (وهيات زيد) مثال لما كان الفعل فيه  
 معنى غير مشتق اسم فعل (واقا ثم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى  
 مشتقا ثم انما يخرج ان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى  
 بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديراً والثانية بما كان جزؤه  
 الاول اسما مطلقا كما هو رأي الجمهور وهو المشهور (واقى الدار زيد)  
 مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا قدر اوجه اياها في الفعلية  
 لكون الظرف من معنى الفعلية لالكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض \*  
 فلا يرد عليه ما اوردته على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت  
 بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له \*  
 ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد \* والفعل لا يحتاج اليه لملفوظا  
 ولا مقدرا \* فلما امتازت بهذه الاشياء استحققت ان تجعل قسما برأسه  
 فلا يخالفه بين كلاميه في كتابه كما ظن (واسمية وهى) الجملة (الركبة  
 من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا  
 قائم فان اريد بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها  
 (فلا يبدله) اى اللفظها (من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد) لكونه  
 مأولا به كما يشير اليه بقوله اى هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اى الجملة  
 التى اريد بها لفظها (في كل ما) موضع (وقع) الاسم المفرد (فيه)

تقع) تلك الجملة (مبتداء وفعلا) ونائبه (وغير ذلك) المذكور من  
 المقول واسم باب كان وان وغير ذلك (نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا  
 اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه)  
 اى بما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى  
 واذا قيل لهم آمنوا) لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسران  
 فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله بمنه (وكذا) اى كما ذكر من الجملة التى  
 اريد بها لفظها فى انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها معنى مصدرى  
 اما بواسطة ان) بالفتح والتشديد (اوان) بالفتح والسكون (او ما  
 المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغنى انك قائم) اى  
 قيامك (وكقوله تعالى وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم)  
 ونحو اجلس مادام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه (او غيرها) اى  
 بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التى اضيف اليها) من الجملة التى اسند  
 اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلان نسبة تامة \*  
 فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث  
 بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضى امتناع كون الجملة مضافا اليها  
 ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان على ما صرح به الفاضل  
 العصام فى حاشية انوار التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا المطلقة  
 (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم تنفع صدق  
 الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف اليه فى مثله  
 الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت  
 مضافا اليها \* والمصنف صرح صحيح الثانى فى الامتحان \* والظاهر انه الجملة



بلا تأويل كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا « ويحتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه » وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ( ونحو قوله تعالى ) ان الذين كفروا ( سواء ) اسم بمعنى الاستواء نعت به كائنات بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى « تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » ( عليهم ) متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله « انذرتهم ام لم تنذرهم » مرفوع المحل على انه فاعله او انه مبتداء وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه بالجملة خبر ان ( اى ) ان الذين كفروا مستو اوسيان عندهم في عدم الجدوى ( انذارك وعدم انذارك ) وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليها كما جرد الامر والنهى عن معنييهما في قوله تعالى « استغفر لهم اولاستغفر لهم » \* وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ابهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلتها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء تأكيده كما سبق اليه الاشارة ( ونحو ) قول المنذر حين رأى الميذى واستحققره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه ( نسمع ) بالرفع مبتدأ بيان جرد عن النسبة التامة وازمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتي وجه العدول مثل مامر واما على ما هو المشهور من انه يحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس بمأخوذ فيه ( بالمعدي ) منسوب الى معدي تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استقالاته معناه التصغير

(خير من ان تراه) خبر هو وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته (اي سماعك وهذا الاخير) اي مثل تسمع (مقصور على السماع) من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضعين) الذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدرى \* وذلك الغير هو الموضع الذي اريد به افه معناها المطابق (لا يكون له) اي الواقع في ذلك الغير (اعراب الا ان تقع) اي الجملة (خبر الابتداء نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او) خبرا (لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبرا لهما (مرفوعة المحل او) تقع خبرا (لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او) خبرا لباب (كاد نحو كاد زيد يخرج او) تقع (مفعولا تانيا لباب علم نحو علم زيد عمر ابوه قائم او) مفعولا (ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمر اباكرا ابوه قائم او) تقع الجملة (معلقة عنها) نائب الفاعل (نحو علمت اقام زيد) فان اقام زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون) الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة (جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذي يحى الربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجهه وسيجيء تفصيل ما تؤثر فيه الفاء وما لا تؤثر فيه وما يمنع فيه الفاء ويجب او يجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التي للمفاجأة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها ينبىء عن حدوث امر بعد امر \* ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى «وان نصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يسنطون» (نحو ان تكرمى فانت مكرم فتكون)

الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (بمجزومة المحل) لكونها  
جوابا لشرط جازم ولا متناع الجزم في لفظها ولو تقدرا فيكون محلا  
وسيجي الفرق بين المحلى والتقديرى (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة  
وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها (نحو  
جانى رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد  
نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب  
نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعداو) تقع (بدلا من احدهما) اى المفرد  
والجملة التى لها محل من الاعراب لكونها او فى منه فى تأدية المراد مثل  
قوله تعالى «هل هذا الا بشر مثلكم» فانه بدل من النجوى فى قوله  
تعالى «واسروا النجوى الذين ظلموا» كما قيل «وقيل تفسيره وقوله تعالى  
«لا يؤمنون» فانه بدل على وجه من قوله تعالى «سواء عليهم اانذرنهم  
ام لم تنذرهم» لكونه او فى فى تأدية المراد الذى هو عدم حصول الايمان  
منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما ٢  
وبان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التزيل  
لكونه اوضح منه واما الامثلة التى اوردتها المعانيون فهى مما ليس له محل  
من الاعراب فمن اوردناها فى هذا المحل قائما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا  
او بياننا وتأكيدا لامتثالها هو تابع لماله محل من الاعراب (او تأكيد  
الثانية) اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب  
وزيد ابوه قائم ابوه قائم (او بيانها) اى الثانية لخفاها (على رأى)  
اى رأى اهل المعاني وقال ابن هشام فى معنى اليبب فى بيان الفرق بينه  
وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال

(ب)  
ع  
ع

في موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جلة (فيكون  
اعرابها على حسب اعراب التبوع) ان كان اعرابه رفعا فاعرابها  
رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال  
الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر\* اراد ان بين محموله  
على وجه الاجال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظهر  
من هذه الجملة) اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا (ان الجملة قسمان  
قسم في تأويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع) كالمفرد اذا الكلام  
في الالفاظ الواقعة في التركيب (وذلك) القسم (ايضا) اي كالجملة مطلقة  
(قسمان) الاول (ما يريد به لفظه) الثاني (ما يريد به معنى مصدرى  
وقسم من الجملة) صرح بها مع ظهور مقسمتها بعدها ولثلا يتوهم  
من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون في تأويل  
المفرد) بالتأويل المذكور وان صح كونها في تأويله بغيره (فلان يكون  
معمولة) في جميع النواضع لاستقلالها بالافادة (الافى خسة مواضع  
خير) اي خبر كان (ومفعول) ثان او ثالث (وجواب شرط جازم مع الفاء  
او اذا وحال وتابع) لمفرد او جملة لها محل من الاعراب (ثم) اي بعدما  
علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا\* اعلم ان (المعمول على نوعين  
معمول بالاصلة ومعمول بالتبعية) اي بكونه تبعاه وهو بمعنى التابع ومشتك  
بين الواحد والجماعة النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصلة  
(اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم\* اما المرفوع  
تسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها\* وواحد  
منها الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات

عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل  
لأنها اشد امتزاجا لان اول جزئها الفعل وهو لكون النسبة الى  
الفاعل معتبرة في وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف  
المبتداء فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا بشئ \* ولان عامله اقوى  
لكونه لفظيا ومثله ومناسبة العامل مع المفعول موجبة لقوة عمله الذي  
هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعة من المبتداء وهي اماراة الاصاله  
واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتداء الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة  
الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة \*  
واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنية عن البيان \* وقيل اصل المرفوعات  
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف  
الفاعل ولانه يحكم عليه بحامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل  
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق \* وفيه ان افادة هذين الوجهين اصاله  
المبتداء في المرفوعة التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول  
افادة الاصاله في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه  
محكوما عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى (وهو) اى الفاعل (ما)  
مرفوع ولو محلا بقرينة القسم (اسند) اى نسب بقرينة قوله او ما  
بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحى خرج به  
وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد  
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخره ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر  
ابن الحاجب (التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا  
عنده بل اسماله كما مر (المعلوم) خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغنى

عن التام للاستزام اقول دلالة الالتزام مجبورة في التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى (او ما) يلابس (بمعناه) من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر \* وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية \* وقال فيه فالحد الصحيح مانسب اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية \* فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للبدي في المنع لان الغرض من الحد معرفة الحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور \* قلت نعم لكن قديين في هذا الكتاب او لا كونه معمولاً ومرفوعاً بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتيميز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب بسلاقتة او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يستوف فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده (نحو ضرب زيد) مثال لما اسند اليه التام المعلوم (واقام ازيدان) مثال لما اسند اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال مانسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية (والثاني) من التسعة (نائب الفاعل) عدل عن قولهم مفعول ما يسم

فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول نحو درهما في  
اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي  
الغوى مع انه ليس منه قدمه لثلا يقع الفصل بين النائب والنوب (وهو  
ما) مرفوع ولو محلا (اسند) اى نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله  
او ما بمعناه المبتداء (النام) خرج به ما اسند اليه الناقص (المجهول)  
خرج به الفاعل (او ما بمعناه) من اسم المفعول (نحو ضرب زيد  
وامضروب ازيدان) ونحو زيد مضروب وامضروب غلامه او هاشمي  
او هاشمي ابوه (ولا يكونان) اى الفاعل ونائبه (الاسمين او) ما  
(في تأويله) اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما (غير) الا  
(ان النائب قد يكون جار او مجرورا) وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما  
فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل (نحو مرزید فيجب  
افراد عامله) اى النائب الذى هو جار ومجرور (وتذكيره) لانه من حيث  
هو هو لا يكون مثنى ولا جموعا ولا مؤنثا فلا وجه لثنية عامله وجعه وتأنيثه  
وان كان المجرور ضمير امثلى او جموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى  
ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضمير امثلى يثنى عامله واذا كان جموعا  
يجمع واذا كان مؤنثا مؤنث (ولا يجوز تقديمهما على عاملهما) بالاستقراء  
وقبل فى الفاعل لثلا يلتبس بالبتداء وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله  
ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم النوب هو فيه بحث لا يليق بيانه فى هذا  
الكتاب (ولا حذفهما معا) لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم عاملهما  
وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما (الامن المصدر وقدمر) بيان  
حذفهما معانه (وكل منهما) من الفاعل والنائب (قسمان مضمر)

وهو ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى (ومظهر)  
وهو ما ليس كذلك (فالمضمر) الذي هو قسم منهما (ايضا) اى ككل  
منهما (على قسمين مستتر) اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده  
اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه  
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة ما  
سيأتى من التفصيل وهو لفظه حقيقة ولو غير مستقل (فالمستتر ايضا)  
اى كالمضمر (فسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله  
الا اليه) لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار (وجائز الاستتار بحيث يسند  
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول) اى واجب الاستتار يكون  
(فى المتكلمين) اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك (والمخاطب  
المفرد المذكور) ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها  
ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يحكى\* (من غير الماضى) فان كلا منهما  
يرز فى التكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو  
اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه  
المفرد المذكور مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبداء الكلام  
والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها  
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى يفيد مزية وفضيلة فيما  
اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرما ضعيفا  
فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا وتقبيصا ولذا لم يالوا  
المساواة بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا  
الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام



ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم  
والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره (نحو اضرب) للتكلم وحده  
(ونضرب) للتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد المذكور  
(و) في (اسم فعل الامر نحو نزل) بمعنى انزل (وصه ومه) بمعنى  
اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل  
الماضي بل يجوز نحو هيات زيد وزيد هيات (و) في (افعل التفضيل  
في غير مسألة الكحل) اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار  
(نحو زيد افضل من عمرو) في (اسم الفاعل واسم المفعول وما كان  
بمعناهما) من الاسم المستعار والنسوب (و) في (الصفة المشبهة  
والظرف المستقر اذالم يوجد شرط عملهن في الفاعل) ولو حكما كما في  
اسم المفعول وما بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة  
اليده واخرى الى المسترح ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع  
المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لتخط درجة الفرع عن  
درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه (نحو جاني ضارب او مضروب  
او اسد) اي بجترى (ناطق او هاشمي) منسوب الى هاشم (او حسن  
ونحو في الدار زيد) فان زيد مبتداء مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله\*  
وانما اعاد نحوهنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاني لدفع توهم  
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لقوامتعلقا بجاني\* ثم ان  
في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز  
عمله في زيد عدم جواز عمله في ظاهر آخر عند جعل زيد مبتداء مؤخرا  
لجواز في الدار غلامه زيد\* والا ضمار قبل الذكر جائز هنا للتقدم زيد

رتبة وقد جعل فيما سأتى مثل زيد في الدار من جائز الاستئجار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم (و) يكون (في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول) مذكرتين او مؤنثتين (وجعهما السالم) مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل فيها ولا بعده وسيجيئ في كلامه ما يدل عليه \* ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام \* وانما وجب الاستئجار فيها لان تثنيتهما وجعهما السالم كثنية الفعل وجعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته وجعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجعهما اليه وان لم يلزم ما زعم في تثنيته وجعه للشابهة المذكورة (نحو جائني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون) ولم يتعرض لمثال ما يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد (وفي عداو خلاصين) وهو الاكثر احتراز عن كونها حرفي جراد حيث لا يتصور الاستئجار فضلا عن الوجوب (وفي ما عدا وما خلا) ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر (و) في (ليس ولا يكون في باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه \* وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا تصرف تصرف الافعال (نحو جائني القوم عدا) اى جلوز الجائى منهم زيدا (او ليس) الجائى منهم زيدا (او لا يكون) الجائى منهم (زيدا) والتفصيل سيأتى في باب الاستثناء (والثاني) اى جائز الاستئجار يكون (في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد

ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب) مثال الغائب المفرد (وهند  
ضربت او تضرب او لتضرب او لاتضرب) مثال الغائبة المفردة  
(ويقال ضرب زيد وكذا البواقي) فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب  
او لا يضرب زيد و ضربت او تضرب او لتضرب او لاتضرب هند (فلا  
يستتر فيه ضمير) حيثئذ لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لم تعدد الفاعل  
(وفي شبه الفعل) عطف على قوله في الغائب (مما ذكر) من اسم الفاعل  
والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر (اذا وجد شرط  
عمله) في الفاعل الظاهر (غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم  
الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما  
سبق بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق  
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي)  
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشمي  
غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه (فلا يستتر) الضمير حيثئذ  
لما مر آنفا (واما البارز المتصل في ثنائي الافعال وهو) اى البارز المتصل  
الذى في ثنائيا (الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما) والميم مزيدة  
لدفع الالتباس بالاف الاشباع والتاء للخطاب \* وقيل انه التام وحدها  
كافي المفرد والالف علامة التثنية \* وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب  
ويؤيد الاول موافقة الثاني في كون الفاعل في كل منهما الفا (ويضربان  
وتضربان وليضربا وتضربوا وضربا ولا تضربا) (و) في  
(جمعها) اى الافعال (المذكور هو) اى البارز المتصل الذى في جمعها  
المذكر (الواو نحو ضربوا وضربتم اذاصله ضربتوا) بدليل عود

الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتوه زيدت الميم ليترد بثنيته  
ولثلاثيتس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذفت الواو  
لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل  
البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم ولو تنزلا غير  
هو واو ما قبلها مضموم لاستئصالها ولولم يحذف لكان على خلاف  
ما عليه كلامهم وحذفت الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج  
اليها واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها  
الذي هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا) واضربوا  
ولا يضربوا ولا تضربوا (و) في (جمعها) اي الافعال (المؤنث وهو)  
اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث (النون نحو ضربين وضربتن)  
انما شدد النون فيه لان اصله ضربتن حلا على التثنية وقلب الميم  
نونا لقربه منه في المخرج فادغم (ويضربن وتضربن وليضربن  
واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما ابرز فيما ذكر من الثاني  
والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لاتدل على فاعل مثنى او مجموع  
بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغته  
علامة التثنية والجمع كما في الصفة (وفي مخاطبة المفردة مذكرا كان  
او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو) اي البارز المتصل الذي فيها  
(التاء نحو ضربت) ملتبسا (بمحركات التاء) الثلاث (والتكلم معه غيره  
في الماضي) ايضا (وهو) اي البارز المتصل الذي فيه (تأخو ضربنا)  
وجه الابرار فيه مر (وفي مخاطبة المفردة في غير الماضي وهو) اي البارز  
المتصل الذي فيها (الياء) عند الجمهور \* وانما ابرز فيها لثلاثيتس

بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر  
 الاصل القوى لان اليباء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا  
 لكنه فرع من حيث مجيئه للتأنيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع  
 الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا\* وهو الحركة و اعراب الفرع  
 فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا \* ولولم يبرز لم يكن الاعراب  
 بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو ضمير  
 المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق  
 بالاصل الذى هو المخاطب المفرد \* ولذلك ذهب الاخفش الى ان اليباء  
 للمخاطب و فاعلها مستتر فيها (نحو تضررين واضربني ولا تضر بني واما  
 المظهر) الذى هو الفاعل وناثبه (فظاهر) غنى عن البيان والتوضيح  
 بالمثال (واذا اسند اليه) اى الى المظهر (العامل يجب افراده) اى العامل  
 والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يراد مثل مررت برجل  
 يعود غلانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة  
 لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها\* فلو قال  
 يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر  
 جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث  
 النعت\* وجده الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو مثنى  
 لوجبها او التأويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة (وغيته)  
 اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق (ولو كان)  
 المظهر (مثنى او مجموعا) فوجب الافراد لو مفردا لولى اذ لا وجد لغيره  
 حيثئذ لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد غيرها حتى يثنى الفعل

او يجمع (نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان) المظهر (مؤنثا حقيقيا) لافظيا وسجيئان (من الآدميين) لامن غيرهم كناقدة (مفردا او مشئ) لاجعا (متصلا بعامله) فعلا او موازنا له لامنفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ (يجب تأنيثه) اى عامله ايدانا بتأنيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العامل (متصرفا) والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة لقسمه كنم المرأة هندوا اكرم بهندو ويجوز نعمت المرأة هند \* واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل (نحو ضربت هندوا والهندان) مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا او مشئ متصلا بعامله الذى هو الفعل (وزيد ضاربة جارته) بالرفع مثال لما عامله موازنه (وكذا) اى كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ماذكر يجب تأنيثه ايضا (اذا سند) العامل (الى ضمير المؤنث) حقيقيا من الآدميين ام لا او غير حقيقى لما مر من ايدان تأنيث الفاعل من اول وهلة حال كون ذلك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تأنيثه كما سيجئ (نحو هند ضربت او ضاربة) مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الآدميين ونحو الناقدة سارت او سائرة من غيرهم (والشمس طلعت او طالعة) مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى (وفى) الاسناد الى (غيرهما) ولو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن مفردا

او متنى بل جعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع (يحوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير شاملا للتذكير ايضا وهوليس بما يحوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان) ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع الضمير الى المظهر فسادا اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت او طلع الشمس) مثال لغير الحقيقي (ونحو سارت اوسار الناقة) مثال للحقيقي من غير الآدميين \* وانما جاز التذكير فيها لقلة الاعتداد بتأنيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضر لعدم ما يشعر به فيه \* ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظر الى وجوب مجرد تأنيثهما (ونحو جاءت اوجاء المؤنثات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين \* وانما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقي \* وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث فى مثل المؤنثات لان التأنيث الطارى بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي فى نحو رجال (ونحو جاءت اوجاء القاضى اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين المنفصل عن عامله \* وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تأنيث العامل لانفصاله عنه \* هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر \* واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم تعرض له لدوره (والرجال جاءت اوجاؤا) مثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل (وجاءت اوجاء الرجال) مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تأنيثه

كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي \* وسيجيئ وجه تأييد ما اسند الى ضميره وجعته \* ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعداد تعرف بملكاتها قال (والمؤنث) في عرف النحاة (ما) اسم (فيه) اى في آخره (علامة التأنيث) بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا في الآخر والمراد ما بعد الاصول فيم نحو ضاربة وضاربتين فناء اخت ليس بعلامة التأنيث بل هي المقدرة فيها (لفظا وتقديرا) اى ملفوظة او مقدرة كتار وعقرب \* قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثى اوضح \* وقال الرضى واما انزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة وورثية \* فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي يخالف للعقل والقل \* فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغة اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كها وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربين وتاوتة وهذه وهذى وكلتا وتتان فيلزم كونها مذاكرات \* قلت كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط \* ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة فلا يردان في هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا في الامتحان \* ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها لفظا وتقديرا او الالف



المقصورة او الممدودة لكان اسم (وهي) اى علامة التأنيث (التاء  
 الموقوف عليها) حال كونها (هاء) ولو في الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين  
 قاتها يوقف عليها هاء في الاصل اى حال الافراد وخرج به تاء مثل  
 صافيات واخت و بنت قاتها لا يوقف عليها هاء اصلا و علامة التأنيث  
 مقدرة فيها كما صرح في الامتحان (نحو ظلمة و شمس) مثال لما فيه التاء  
 تقدير ابدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة  
 الموصوف مع الصفة شميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق  
 التاء بصفات الاسماء التي قدر فيهما التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر  
 (والالف المقصورة نحو حيلي و دعوى) الاول للحقيقي والثاني لغيره  
 (والالف الممدودة نحو جراء) محتمل لهما (وهذا) اى كون المؤنث  
 بعلامة التأنيث لفظا و تقديرا جار (في غير ثلثة) بالفتح و الزائد عليها  
 منتهيا (الى عشرة فان مذكرها بالتاء) اعتبارا بتأنيث الجماعة (ومؤنثها  
 بحذفها) اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس  
 لان للمذكور تقدما بالشرف و الزمان فاعطيت التاملة او لا فلو اعطيت له  
 ثانيا يلزم الالتباس (نحو ثلثة رجال و اربع نسوة و اذا ركبت ثلثة)  
 و الزائد منتهيا (الى تسعة مع عشرة اثبتت التاء في) الجزء (الاول فقط  
 في المذكر) ابقاؤه على حاله الذي قبل التركيب و حذف من الثاني كراهة  
 اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف  
 احدي عشرة لكونهما من جنسين و اما جاز ثلثة عشرة و اثنا عشرة مع  
 كونهما من جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما المازمت الوسط  
 لعدم مفرديهما و كانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منها كانت

بجنس آخر\* وهزمة الوصل في اثنتي عشرة لاء لا لتعويض وانما العوض الاء  
 ليس الاء وانما حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع  
 فيها رجلا على النظير وتبعيدا عن النقيض ( نحو ثلثة عشر رجلا  
 وفي الثاني) اى اثبت الاء في الجزء الثاني (قططى المؤنث نحو ثلث عشرة  
 امرأة) تحقيقا لتام المخالفة بينهما\* وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاؤه  
 بحاله الذى قبل التركيب والاثبات في الثاني لانفاء المانع وهو اللبس  
 (والتأنيث) اى المؤنث (الحقيقى) اى تأنيث (ما بازائه) اى بازاء مسماه  
 (ذكر من الحيوان) بخلاف نحو النحلة فانهما وان كان بازائها ذكر  
 اعنى المجرى عن الاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقى (نحو  
 امرأة) بازائها رجل (وناقة) بازائها جل (و) التأنيث (اللفظى)  
 ملتبس (بخلافه) اى الحقيقى يعنى ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان  
 تأنيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا وتقديرا ولذا سمي لفظيا  
 (نحو غرفة) مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا (وشمس) مثال لما كانت  
 في لفظه تقديرا\* ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض  
 احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها ومعرفتهما يعرف المفرد  
 اجالا وباللغة تفصيلا اراد بيانها\* ولكن لما كان المكسر من اقسام  
 المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقل (والجمع المكسر) مطلقا (ما)  
 اى جمع (تغير) للجمعية فخرج نحو مصطفىون لان تغيره بعد الجمعية  
 للثقل (صيغة مفردة) ولو كان ذلك التغير تقدير اكفلك فان ضمته مفردا  
 كضمة قتل وجما كضمة اسد والقاضى البضاوى لم يذكر هذا القيد  
 ايضا في اللبس اكتفاه بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصريح

في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتب في قبضتي ان لا يهمل  
 هذا القيد في كتابه هذا \* والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به  
 جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة  
 وان كان تغيرا بحسب اللغة \* والمراد بالفرد ما هو اعم من الحقيقي (نحو  
 رجال) والاعتباري كما ساوروا ناعيم وكمباديد بقدر له عبيدود \* ولما ظهر  
 من تعريف المكسر ان السالم مالم يتغير صيغة مفردة للجمعية ترك تعريفه  
 واراد تعريف قسميه فقال (وجمع المذكر السالم) قدمه لما مر ان للمذكر  
 تقدم ما شرطا وزمانا (ما) اي جمع (لحق) في اصل الوضع (آخر مفردة)  
 انما لم يقل آخره كافي الكافية لانه يلزم ان لا يصدق الحد على الجمع بل على  
 مفردة اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون  
 ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى  
 والجمع والاي لم يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس  
 ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا  
 كسليم او اعتباريا كايامين فايمن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث  
 دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا مأخوذة  
 جملة معدودة واحدة مفرد لايامن \* فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق  
 على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف رح في تعريف مطلق الجمع \*  
 فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامين مثلا على اقل من سبعة وعشرين  
 (واو مضوم ما قبلها) للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كصطفون  
 (اوياء مكسورة ما قبلها) للمجانسة ايضا لفظا كسليمين او تقديرا كصطفين  
 (ونون مفتوحة) لتعادل \* وانما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع

او الواحق وحدها ان مع مدلول مفردة ما يزيد عليه من جنسه ثابتة  
 (في غير الاضافة فان النون تحذف فيها) لشبهها بالتثوين لالقيامها مقامه  
 وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزء من الدال لانه كالترخيم \*  
 والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجاهلي وشرح كلام المص  
 رح على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عاداته (نحو مسلمون  
 ومسلمين \* وجمع المؤنث السالم ما) جمع (لحق آخر مفردة) حقيقيا  
 بكلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى «الحج  
 اشهر معلومات» والتسمية باعتبار الاصاله والغلبة (الفواته) للافادة  
 المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل  
 ابيات وقضا فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة  
 عن الاصلية \* اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى المحقوق وهو الطريان  
 على الشيء كما هو الشائع في الستهم على ما ذكره الفاضل العصام (نحو  
 مسلمت \* والتثنية) اي التثني (ما) اسم (لحق) في اصل الوضع  
 (آخر مفردة) ولو اعتبريا كرجالان وانما لم يقل آخر مثل مامر \* لكن  
 ينتقض الحد حيثئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفردة الف او ياء  
 الخ لان مسلمة مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون \* فينبغي ان يقول آخر  
 مفردة الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام \* ولو لم يجعل ماعبرة عن  
 الجمع في تعريف جمع السالم لانتقض تعريفه بالتثني كما لا يخفى \* والجواب عنه  
 ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة  
 فيؤول الى ما ذكره (الف او ياء مفتوح ما قبلها) اي الياء \* ولا حاجة الى بيان  
 فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان \* وانما فتح مع ان الجانسة

تقتضى الكسر لثلاثي لتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالقح الاخف (ونون مكسورة) لتعادل وانما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او الواحق وحدها ان مع مدلول مفردة مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة (في غير الاضافة وفيها تحذف) لما مر (نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقا او لفظيا (غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولا يجوز تأنيده مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لا اختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحدة\* والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التأنيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى «آمنت به بنوا اسرائيل» فالاول في حكم الاناث والآخران في حكم الجمع بالالف والهاء (فتقول جاء المسلمون اورجل قاعد ناصر وه) الاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه (واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى العامل وارجاع الضمير الى الضمير بأياه السابق واللاحق (جمعاً مذكراً) بان يتصل به الواو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذا اتصاله به يعد جمعا مذكرا الشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع فى الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايدان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل\* ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية (نحو المسلمون جاؤا اويحيئون اوجاؤن\* واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند) العامل

(الى ضميره فب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) ايذا نابتا نيت الضمير المسند اليه اراجع الى الجمع تأويل الجماعة فيه (او جمعا مذكرا) سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير به \* والمراد بالواجب هنا الواجب المنهوي هو الواحد المبهم من الامرين \* ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باوهنا \* وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو (نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن) ولو مثل بالمكسر ايضا بكفاءة لكان اولي (وغيرهما) اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا (اذا اسند الى ضميرها) نائب الفاعل لا سند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل (يجب) وجوبا بخيرا (كون عاملها) اي ضمائر الجموع المذكورة (مفردا مؤنثا) لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير (او جمعا مؤنثا) سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اتصاله في التذكير \* واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل \* فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالا فراس ذهاب \* ولو قال او جمعا غير واوي اذا كان صفة كافي لب الالباب لكان

اسم واشمل (نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جاثيات) او جواء  
 مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل \* ومثال ما اسند الى ضمير  
 جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجوارى جاءت او جئن الى آخره ومثال  
 ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل  
 الحشرات ذهبت او ذهبن الى آخره ومن غيره مثل الثمرات جذت الى  
 آخره (والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات) مثال لما اسند  
 الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال لما اسند الى  
 ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الى آخره (و) المرفوع  
 (الثالث) من التسعة ما يطلق عليه لفظ (المبتداء) ولما كان مشتركا لفظيا  
 بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان  
 يقسمه او لا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال (وهو نوعان) ولما لم يكن  
 لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع (الاول الاسم)  
 لا الصفة بقرينة المقابلة (او المأول به) واما ضارب زيد قائم ففي يرتقد  
 شخص ضارب زيد \* نعم يراد به ما يقابل الفعل عنده من قال ان المبتداء  
 اسم لفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المرددين  
 كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره (المسند اليه) خرج به  
 الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتداء \* واما الاسماء  
 المعدودة فليست بدخلة في المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل  
 اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظي اصلا \* ولو قال عن العامل اللفظي  
 كالبيض اوى لكان اظهر واخصر \* وقد عرفت ماهو المراد بالتجريد \*  
 وخرج بهذا القيد اسماءها (نحو زيد قائم وحق انك قائم) الاول للاول

والثاني للثاني (ولا بدله) أي الأول (من خبر) ولو تقديره إذا فائدة له  
 بدونه (و) النوع (الثاني الصفة) أي اللفظ الدال على ذات مبهمه باعتبار  
 معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو  
 أقرشي أخواله والمستعار نحو اسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام)  
 حرفا كالهزمة وهل أو اسماء نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران \*  
 وكذا متى واين وكيف واين (أو) كلمة (النفي) حرفا وهي ما ولا وان  
 أو اسماء نحو غير قائم الزيدان أو فعلا نحو ليس قائم الزيدان \* وهذه العبارة  
 أولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام  
 والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام \* وقال المصنف رح  
 في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين عمومهما كما بينا فلو لم يذكر أيضا  
 لفظ كلمة هنا لكان اخصر أيضا فافهم (رافعة لظاهر) المراد به ما  
 لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل «أراغب أنت عن آلهي» \*  
 ثم انه ينتقض التعريف منعاً بنحو أقام أبواه زيد قائم يصدق على قائم  
 انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتداء بل هو جزء  
 الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله \* والجواب ان المتبادر  
 من البعدية الاتصال لفظاً ومعنى \* وفي مثل المثال المذكور وان وجد  
 الاتصال لفظاً لكن لم يوجد معنى اذا الاستفهام داخل في المعنى على  
 المبتداء الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم أبواه \*  
 واما كونه زيدا قائم أبواه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد  
 واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يحى في كلامهم زيدا قائم أبواه  
 كما جاء زيدا قائم أبواه كما صرح به الفاضل العظام ولو سلم فلا ضير لاندفاع



الانتقاض . لكنه يلزم التزام التكاليف بلا حاجة . اما اول فلان جعله  
 مبتداء لا يفنى عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مرفوعة خبرا  
 يكون الاهراب الذى استحقه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة  
 واما فيها فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحثية فى لفظها  
 ومن حيث كونها خبرا فى محله ولا خفاء فى كون هذا تكلفا واما اذا لم يجعل  
 مبتداء بان جعل على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا  
 فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بان جعل  
 عليه ايضا يكون مفردا بصورة ومعنى والاصل فى الخبر الا فرادى العدول  
 عنه بلا داع تكلف لا ينفى . واما ثالثا فلان كون المسند مبتداء خلاف  
 الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطرارى بحيث لو وجد رفعه وجه سوى  
 الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتداء ولا خفاء فى وجوده هنا وفى ان الحكم به  
 تكلف وليس هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما  
 والمبتداء مؤخرا خلاف الاصل كما ان كوا المسند مبتداء كذلك فى النظر  
 الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار فى الجملة وبالنظر الى الثانى  
 جعلت خبرا واحدهما يفنى عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت  
 (نجو قائم الزيدان وما قائم الزيدون) والصفة فيها متعينة للابتداء  
 وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتداء اذا المطابقة  
 لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل قائم زيد قائم يجوز فيه الامر ان  
 (ولا خبر لهذا المبتداء لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والتنفى  
 بالفعل اولى (بل فاعله سادس الخبر) ولذا جعل المجموع جملة  
 فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتداء) اى النوع الاول منه لانه المتبادر

عند الإطلاق لشهرته ولأن السوق يسوق إليه يعني أنه لا يجوز تعدده  
لفظاً بلا عاطف بشهادة الاستقراء. وأما التعدد معني أو لفظاً بعاطف  
فيجوز ثم إن كان خبر كل مخالف للخبر الآخر يؤتى بالواو والافئثنى أو بجمع  
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان أوزيد وعمرو  
وبكر كاتب وشاعر وفقيه أو عالون (والاصل) في المبتدأ أو الأولى له  
(تقديمه) على الخبر لفظاً لكونه محكوماً عليه موصوفاً بالخبر والموصوف  
مقدم على الوصف وجوداً فينبغي أن يقدم ذكر أليتهما (وشرطه)  
أي شرط صحة كونه مبتدأ (أن يكون معرفة) لأن الغرض من الكلام  
حصول الفائدة والاختبار عن غير المعين لا يفيدولان في تنكيره اخلافاً  
بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لأن في تنكيره تغيراً عن استماع  
الحديث لأنه إذا كان مجهولاً وهو مقدم على الخبر ربما يمنع السامع  
عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الباب (أو نكرة مخصصة) أي  
قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاختبار عنها وعدم الاختلاف  
بالغرض المطلوب. قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ  
للافادة وهي قد توجد بدون كوكب انقضاء الساعة فلا وجه لاشتراط  
غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة إياها دونها وختاء البيضاوي  
حيث قال لو يفيد فالمراد أن يقولوا نكرة مفيدة. اللهم إلا أن يقال  
أنه أشار إلى إمكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة  
بما قيل أن مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا  
أن المبتدأ لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين  
غيره ضبطوا أمثلة لم يخلف عنها الفائدة (نحو قوله تعالى ولعبد

مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعله مناط القائمة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقع به فيصح حيوان ناطق كذا لانسان كذا مع تساويهما بل تركى كذا مع كونه اخص منه (ويحوز حذفه) اى المبتداء (عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القاسم اى القائم زيد) بقرينة السؤال (و) المرفوع (الرابع) من التسعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعه (المستدبه) اى الذى الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك المستدبه (غير الفعل ومعناه) خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد و مثل قائم فى مثل قائم الزيدان وفى مثل زيد قائم ابوه فان المستدبه فى الاول فعل وفى الاخيرين معناه ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو لما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها فان الخبر ليس بمجرد ما بل مع مرفوعاتها كما صرح ٢ فى الامتحان وبما قررنا ظهرا ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي او الصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المصنف رح ينتقض التعريف حيثئذ منها بمثل قائم فى المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المستدبه

(في الامتحان)

غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما صرفت وجعا بنحو قائم في نحو اقامت او ما قائم زيد على وجهه وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل او معناه لكونه من معناه على ما فسرناه ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المصنف رحمه الله في الامتحان في تعريف الخبر فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالخصيص بما فسرناه تحكم لا يخفى ( نحو قائم في زيد قائم \* ويجوز تعدده ) اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتداء الجواز اجتماع الاغراض الغير المتنافية في محل واحد ( نحو زيد قائم ) بالفعل ( قاعد ) بالقوة او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر \* وحكم الاخبار المضادة مذكور في الرضى \* ويجوز فيه العطف ايضا ( ويكون جملة اسمية و فعلية ) وقد عرفت ما هو المراد بهما . يعنى الاصل في الخبر كونه مفرد يتوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبول الربط ولكنه قد يكون جملة ( فلا بد ) في الخبر الهكاشن جملة ( من عائد ) يربطها ( الى المبتداء ) لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضى التعليق بما قبلها وهو الصمير في الغالب وقد يكون اسم شارة نحو « والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار » والعموم المشتغل على المبتداء نحو « انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين » ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجهه والظاهر في موضع الضمير نحو « الحاقة ما الحاقة » اى ما هي ( ان لم تكن خبرا عن ضمير الشأن )

فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها  
 عبارة عنه (نحوزيد ابوه قائم او قائم ابوه) الاول للاول والثاني للثاني  
 (ويحوز حذفه) اى العائد لو ضميرا لفظالا معنى يعنى ان حذفه ليس  
 منسيا (لقرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن  
 والجملة اسمية ومبتدأؤها جزء من الاول (نحو البر الكريستين اى منه)  
 بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا فى غيره نحو «ولمن صبر و غفر  
 ان ذلك لمن عزم الامور» اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل فى الخبر  
 والاول له (ان يكون نكرة) لكونه عمدة للافادة وهى انما تحصل بالاخبار  
 بما لم يعرف كما ان المبتداء عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف (وقد  
 يكون معرفة) فان ذالا ينافى الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند  
 المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما  
 ولكن لا يعرف النسبة بينهما و (نحو الله هنا) تنزيلا للمخاطب منزلة  
 من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويحوز  
 ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة (ويحوز حذفه) اى  
 الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء  
 بعدا ما وجب دخول الفاء فى خبره) فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط  
 فيها وهى سببية الاول للثاني او الحكم به ولو يجعل المتكلم وفسره الرضى  
 بلزوم الثاني للاول (نحو ما زيد غنطلق الا لضرورة الشعر) اى فى  
 وقتها (كقوله) اى الشاعر (اما القتال لا قتال لديكم) والعائد هنا  
 العموم المشتمل على المبتداء فان لالتنى الجنس فالمعنى القتال المذكور  
 منى عنكم لاستزاده نفى كل قتال عنكم وتامه «ولكن سيرا فى عراض

المواكب، (اول) ضرورة (اضمار القول) الذي هو مدخوله  
استغناء عنه بالقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم  
اي فيقال لهم اكفرتم وان كان) اي المبتداء (اسما موصولا بفعل او  
ظرف) اي بحملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فهما مجازان تسمية  
للكل باسم الجزء (او موصوفا به) اي بالموصول المذكور (او نكرة  
موصوفة باحدهما) اي بالفعل او الظرف (او مضافا اليها) اي الى  
الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدهما ومن  
قصر على الثالث فقد قصر (او) كان (لفظا كل مضافا الى نكرة موصوفة  
بمفرد) لا بحملة (او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره)  
لان كلامها لا بهامة كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة  
لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر  
كالجزء الذي يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا  
يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءا في الحقيقة فجاز  
اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتداء (وكذا) اي  
كما جاز دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور اذ لم يدخل عليه شيء  
من النواسخ جاز دخوله في خبره (اذا دخل عليه) اي على المبتداء  
المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفا كان) نحو  
ليست ولعل وكان وما ولا (او فضلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه  
سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط  
لانتهاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما  
جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها

في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تأثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كوله تعالى «واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه» وقول الشاعر «فولله ما فارقتكم قاليا لكم \* ولكن ما يقضى فسوف يكون» ومثال ان يأتي في المتن \* ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كأن لدخوله في السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فين كلامه في كتابه تدافع ظاهر فافهم (نحو الذي يأتي في اوفى الدار فله درهم) قال الفاضل العصام الاولى او الذي في الدار ثلاثتهم ان التزيد في الصلة دون التمثيل مثال للمبتدأ الموصول بفعل او ظرف (وقوله تعالى قل ان الموت الذي تقرون منه فاته ملاقيكم) مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والقرار وان لم يكن سببا للاقامة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسر الرضى لاحاجة الى هذا التأويل فافهم (ونحو رجل يأتي في اوفى الدار فله درهم) مثال لنكرة الموصوفة باحدهما (وغلام رجل يأتي في اوفى الدار فله درهم) مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي يأتي في اوفى الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتي في اوفى الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله درهم) مثال لكل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال لكل مضاف الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفي غيرها) اي المواضع

المذكورة (لا يجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب  
او مجوز (و) الرفوع (الخامس) من التسعة (اسم باب كان) اى نوعه  
وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث  
العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتداء والخبر في الاصل ويسمى  
مرفوعه اسما له وعلم من تعريف المبتداء كونه مسندا اليه لظهوره الاسم  
المسند اليه الداخلى عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) في انه لا يكون  
الاسما او مأولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه  
من غير المصدر وفي كونه مضمر او مظهر أو في كون المضمر مستترا او بارزا  
الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل (و) الرفوع (السادس خبر باب ان)  
اى الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فذكر  
(وامره) اى حكمه (كأمر خبر المبتداء) في كونه واحدا  
ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومخدوقا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه  
خبراً له بوجود الشرائط و ٣ انتهاء الموانع فلا يردان ان اين زيداً ممنوع  
مع جواز اين زيد (لكن لا يجوز تقديمه) اى خبره (على اسمه) لان  
باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعى وهو  
تقديم المنصوب على المرفوع خطأ لرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم  
المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفاً) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه  
لومعرفة نحو قوله تعالى « ان الينا اياهم » ويجب لونه كونه (نحو  
ان في الدار رجلاً) وقوله عليه السلام « ان من البيان لجمراً » اود ذلك  
لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر (والسابع خبر لان في الجنس)  
اى لنفي الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها لم تعرض له لتبين مما سبق



كما سبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتداء) كما ذكرنا في خبر باب ان  
 لانها من نواسخهما لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف  
 عملا لانه بالحل على ان كما مر وكثر حذفه لوعا ما ويجب في بني تميم  
 ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمل قافهم (نحو  
 لا غلام رجل عندنا والثامن) من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس)  
 وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له لما مر ايضا (وحكمه كحكم المبتداء)  
 لما مر (والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم) واما الداخل  
 عليه احديهما فنصوب او مجزوم كما مر (نحو يضرب ويضربان)  
 الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف \* (واما المنصوب  
 ثلثة عشر) اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها  
 وواحد منها المضارع \* المنصوب (الاول) منها (المفعول المطلق)  
 سمي به لجهة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده  
 بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية \* قدمه لكون عاملا بمعناه بخلاف  
 غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اي معنى \* انما ذكر الاسم  
 فيه وفي امثاله لان مفعله الفاعل انما هو المعنى \* والمفعول من اقسام اللفظ  
 ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل  
 مدلوله او ارتكاب المساحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية  
 بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول (فعله فاعل عامل) اي قام به بحيث  
 يصح اسناده اليه مؤثرا فيدا ولا \* فلا ينقض بمثل مات موتا لا فيه القيام  
 لا التأثير المتبادر من الفعل \* ولم يقل قام مع انه عدفي الامتحان ان يراد به  
 القيام بلا قرينة تكلفا ليلام ما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي \*

ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لثلا ينتقض بما عامله  
 مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول كما يجنبني ضربك ضربا على تقدير  
 الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذا المصدر  
 لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق  
 عليه انه مفعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل  
 معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول  
 بالنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل  
 موتا في المثال المذكور انه مفعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل  
 معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة  
 الى الصرف عن الظاهر \* واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك  
 الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف  
 عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نأبه  
 فانما هو على مراد القاضي ليكون وجهها لعدوله عن حد ابن الحاجب  
 لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اوردته ههنا ولذا  
 اختاره ههنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصح ما لا يحتمله حيث قال  
 عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لثلا  
 يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر  
 ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان بمجرد  
 ورود الاعتراض لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو  
 ضربت ضربا (او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اي اضربوا \* خرج به  
 ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اوردته

في الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالذكور مايم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان لقصد العموم (بمعناه) صفة ثابتة له اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابس اشتراكهما في معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا او تضميما كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربى ضربة ذكره في الامتحان وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجاهل حيث قال والمراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر\* والمصنف رحمه الله جل مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب واحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ايق على حاله هناك ثم انه خرج به مثل تأديبا في ضربته تأديبا لان التأديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة كالشتم والصيحة وغير ذلك\* وكذا كراهتي في مثل كرهت كراهتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد ههنا بالعمل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به\* والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتغيير بعضه عن بعض بعدما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة\* فلا يرد عليه ما الوروده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى شديد اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المصنف رحمه الله

ولذا عدل القاضي عند في اللب \* هذا غاية ما فيسر لي في هذا المقام والعلم  
 بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو لثأ كيد  
 (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالقح مثال لما هو  
 للعدد \* ثم ان تلك الملابس دائمة بخلاف الملابس بلفظه فانها غير  
 دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل ملابس (بغير لفظه)  
 اى اسم مفعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسباق ويجوز العكس  
 امامادة (نحو قعدت جلوسا) او بابا نحو انت الله نباتا (وقد يحذف  
 فعله) الاصطلاحى والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال  
 على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدله هنا وكونه  
 تكافا عند عدمها وللتنبية على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر  
 ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع  
 الى المفعول المطلق (لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الانسيا اما جوازا  
 نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سمايا  
 (نحو ايضا اى آض ايضا) اى ماد ثم غلب في معنى مثل ما سبق  
 (ويجوز تقديمه) اى المفعول المطلق او اسم مفعله (على عامله) لول النوع  
 او العدد اما لولثأ كيد فلا لان حق المؤ كد لثأ خير كذا في الامتحان  
 (ولا يلزم) اى المفعول المطلق (لعامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز  
 حذفه بل انائب في غير المصدر مع انها سيان في كونها مقتضى النسبة  
 التى هى داخلية في مفهوم الفعل وشبه غير المصدر وان فاعلية الفاعل  
 بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل  
 فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا \* ثم ان اللازم

من نفي الزوم جواز تركه لامساواة لذكره كإزعم البعض بل يجوز كون  
الذكر أولى لبغيد فائده والاكاذب ذكره عبثا (و) المنصوب (الثاني)  
(المفعول به) قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه  
ايضا بخلاف غيره (وهو) في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب  
الفاعل وخميره ما دل الى اللام ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح (اسم  
ما وقع عليه) اي تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان  
مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح  
الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يردانه  
لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه  
ولا سقوط شيء على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اي  
حده القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب  
ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعنا ودرهما جعلا في مثل اعطى زيدا درهما  
اذ زيد حيثئذ لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه ٢ ويصدق  
على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد  
بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه  
وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة واللام يفد النفي فيه  
(وهو على قسمين عام) للزوم والمتعدي (وهو المجرور بالحرف) سوى  
في واللام وما معناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه والآخر مفعول له  
لا به كما مر في بحث حرف الجر (وخاص بالمتعدي وقدر) بحث  
المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي (ويجوز تقديمه على عامله)  
لقوته في العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما لبس اسم فعل ولا مصدرا

(ب)

ب

٢

لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا الجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه شيء اذ المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وبه مررت (وحذفه مطلقا) اي بقرينة نحو « اهذا الذي بعث الله رسولا » اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل القياسي (وحذف فعله) اي عامله مر نظيره (لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اي اضرب (و) النصب (الثالث) من ثلثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه (وهو اسم ما) اي شيء (فعل فيه) اي في ذلك الشيء (مضمون عامله) اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالإضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف \* ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب \* او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسم لولا الاسم لا يمكن التوجيه في فيه فافهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة \* فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه \* وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون

العامل (من زمان او مكان) يان لما واشارة الى القسمين اللذين  
 مريان حكم كل منهما (و شرط نصبه) لا كونه مفعولا فيه كما هو  
 مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور  
 بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله  
 مفعولا فيه وتبعه المصنف رح كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا  
 فانه لا يحتاج الى الشرط (تقدير في وقدر شرط تقديره) في بحث  
 حرف الجر (ويحوز تقديمه) اي المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن  
 نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر (ولو كان) العامل (معنى  
 فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يحوز غيره اولى  
 (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة  
 لمن قال متى سرت اي سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلثة عشر  
 (المفعول له) مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولان  
 يحذف اللام بشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما)  
 اي شيء (فعل لاجله) اي واقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جينا  
 او تحصيله كضربته تأديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله)  
 او مدلوله الذي هو الحدث تذكر ما ذكر آتفا فلا ير دمثل وجدت التأديب  
 الذي ضربت لاجله اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحثية كما في عبارة  
 ابن الحاجب (و شرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) اذ نصبه  
 محلا لا يحتاج الى الشرط (تقدير اللام وقدر شرط تقديره) ايضا  
 في بحث حرف الجر (ويحوز تقديمه على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل  
 كما مر اذ يحوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختاره

على الحذف تنبيهها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق (و) يجوز  
 (حذف عامله لقريئة) كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيداً أي ضربته  
 تأديبا (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كبه  
 وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل إلى لازم  
 النصب وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر وإلى ذهب  
 في قوله تعالى «لقد قطع بينكم» على قراءة النصب وفيه نظر إذا القاعدة  
 لا تثبت بالاحتمال والاسناد إلى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل  
 عليه وهنا وفي الآية الكريمة أي الذي فعل الفعل معه ذكره  
 في الامتحان\* وفي هذا التفسير إشارة إلى أن نائب الفاعل هو المفعول  
 لا المطلق فينبى عن الفاعل فلا يرد أن الاسناد إلى المصدر المؤكد وهو  
 ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف إذا نوى ولم يلفظ وإلى الجواب  
 عما ذكره الفاضل العصام من أن الواجب حينئذ المفعول هو معه لأن  
 مسنده صفة جارية على غير ما هي له وتقريره أن هذا إنما يجب  
 إذا كان مرجع المستكن مقدماً على مرجع البارز حتى لو لم يؤت  
 بالمنفصل لتبادر أن المستتر راجع إلى الأقرب فيؤتى به على خلاف  
 الظاهر للتنبيه على أن مرجعه خلاف الظاهر وهو الأبعد وهنالك  
 كذلك إذا الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول  
 فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة إلى التنبيه المذكور  
 (وهو المذكور) أي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل رجل وضعته  
 فلا حاجة لإخراجه إلى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع أنه لا قريئة له\*  
 ثم المراد به ما يقابل المقدّر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا



٣ كالمذكور سابقا (بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل) فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال \* والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص على المقصود الذي هو المصاحبة \* ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا عدول حيثئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدافانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق \* وتجوز الفاضل الجامي كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام \* ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل \* واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة في العلو والثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيدا (ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأى الصحيح ولا المنزوى اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته (ولا على المعمول المصاحب) لاقتضاء

معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول خير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله (ولا) يجوز (تعدد) كما لا يجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد \* ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في المحققات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها \* قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شباها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه (وهى) فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمي بها العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا \* وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه \* وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب اسما او جملة (بين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلط فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين \* خرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضاقتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقريا فانه يبين هيئة العامل \* وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له \* ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى « فادخلوها خالدين » اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا

محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان ينصف بها  
 غالبا اولادوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منقطة  
 ومن ان تدل عليها هيئة وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءني زيد  
 والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل  
 وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا ومعنى)  
 اى سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به  
 فى اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا  
 او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه  
 بمعنى احدثت الضرب شديدا او معدة فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به  
 نحو استوى الماء والخشب قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو  
 ٤٠ بل تتبع ملة ابراهيم خيفاء وان يأكل اللحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال  
 بل تتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله تعالى «ان دابر هؤلاء مقطوع  
 مصبحين» فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين (مثل ضربت  
 زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا زيد قائما)  
 حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد كما هو  
 رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبه والاشارة المفهوم من هذا  
 (وعاملها) اى الحال (الفعل) مطلقا (او شبهه) كذلك (او معناه)  
 وقدم ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوى  
 وجوازها على غيره لاتفهامه من تخصيص الامتناع به (وشرطها ان تكون  
 نكرة) لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها  
 يحصل بها فيصير التعريف حشا \* وقال الفاضل العصام الاظهر

(نحو)  
 قال  
 في  
 م

ان الاصل في الحال التذكير كما في خبر المبتداء فاشترط لهم التذكير وتأويلهم  
 الاحوال الكثيرة الواضحة معرفة بالتذكير يكاد يوجب التذكير انتهى\*  
 ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالباً انه محكوم عليه  
 في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التذكير اصلاً فيها  
 لكونها محكوماً بها في المعنى والاصل فيه تذكير (ولا تقدم) اي الحال  
 فيما عدا مثل زيد قائماً كعمر وقاعداً (على العامل المعنوي) لضعفه  
 مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا  
 لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفاً عند سيويه مطلقاً  
 وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتداء على الحال نحو قائماً زيد في الدار  
 او قائماً في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو  
 زيد قائماً في الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه  
 وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله (ولا على  
 ذى الحال) ولقد احسن في هذه الزيادة انهما يندفع الخلل الواقع  
 في عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرعه  
 والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضاً\* ورد بان هذا منقوض  
 بجواز مثل راكبا جاني زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه  
 فاعلاً\* واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي بالتقديم ايضاً  
 لكن لا يسمى حينئذ فاعلاً بل مبتداء بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره  
 الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه  
 بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه  
 فقط اذا كان مفعولاً او بزوال اسم الفاعل ايضاً اذا كان فاعلاً

مع انهم صرحوا بانها لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه نحو « قاتع ملة ابراهيم حنيفا » ويمكن الدفع بان  
 الاضافة المعنوية اصل والفعلية فرع فلما لم يجوز ذلك في المعنوية  
 وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى  
 والسيد عبدالله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم \*  
 وقال الدمامى في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة  
 ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها  
 في تقدير الانفصال فلا يعتبها نحو هذا ملتوا شارب السوق الآن او غدا  
 ( فلا يقال مررت جالساً بزيد ) ولا جاني مجردا عن الثياب ضاربة زيد \*  
 هذا مذهب سيويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رح \*  
 ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء  
 من العامل لكونه معدياله فكأنه من تمامه كالمهزمة والتضعيف بالمجرور به  
 في حكم المنصوب \* فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت  
 اذهبت هندا واستدلالا بقوله تعالى « وما ارسلناك الا كافة للناس »  
 اى الى الناس كافة \* والمصنف رح لم يعتد به ولذا خص التمثيل به  
 اذا ما اول بالشئ لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته  
 من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى  
 واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة  
 مأولة لانصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الارسالة كافة للناس اى  
 عامة شاملة لهم من الكف قلنا اذا اعتمدت فقد كفتهم ان يخرج منهم  
 احد او كونها حالا من الكاف والتاء للبالغة كما في مثل علامة لما تقرر

ان الحال المحصورة لا تقدم فالعنى الاجامعالمهم فى الابلاغ ذكره الزجاج  
والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد  
كل شئ جمعه فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله تعالى عنه  
ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال ه كف به بخرقه اى اجعلها  
٦ حوله ولو سلم فباب المجاز واسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل  
فالعنى الا كالمهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يا باه قوله تعالى «بشيرا  
ونذيرا» فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس  
كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الادعوة الناس فخالبة كافة حيث ذكر كيفة  
لدلائنها على الاجتماع والاندل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل  
ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام  
ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا  
لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تقدم على ذى الحال  
فلا يتجه ما قيل ان كلامنا الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال  
الظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اى غير مخصصة بما سوى  
التقديم (وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء وقيل لثلايلتبس  
بالصفة فى ذى الحال المنسوب ثم قدمت فى سائر المواضع طرد الباب\*  
ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره  
لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به وبغيره قوله  
محضة \* وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص التبداء بتقديم الخبر الغرف فانها  
بمزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجنة اقول  
عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى التنزيل الذى هو المراد هنا فلا فافهم

٥  
قوله  
(الجنة)  
٢  
قوله  
(الجنة)

(نحو جانبي را كبر اجل وتكون) اى الحال (جمله) لدلائلها على الهيئة  
 كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر (خبرية) لانها لا تنشأ لانها  
 بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء  
 لا يصلح ان يحكم به على شئ \* ولما كان الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضى  
 ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلا بد فيها) اى  
 فى الحال الكائنة جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو الضمير  
 فقط فى المضارع المثبت) مع فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول  
 الواو عليه لمشابهة اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه وارداً على اصل  
 الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من  
 التجرى عن حرف النفي ونحوه واصك وجهه وقوله تعالى فلم تؤذوننى  
 وقد تعلمون انى رسول الله اليكم \* مأول بتقدير المبتداء او جعل الواو  
 فى الاول للعطف \* قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثرى لكان اقرب  
 الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قدما فى التسهيل لم يتجج فى الثانى  
 الى التأويل (نحو جانبي زيدى كباو) الضمير (مع الواو او الواو  
 وحده او الضمير وحده فى غيره) اى المضارع المثبت من المضارع المنفى  
 والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط  
 فى كل جملة وقعت موقع المفرد \* واما الواو فلا تحتاج الجملة الحالية الى  
 فضل ربط لاسما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال  
 فصدرت بها للاحتياط فيموز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط  
 المعنوى فى الجملة والورد على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب  
 فى الاسمية) وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي

على الاصح ولا تدل على ازمان فهي كنفى داخل على الاسمية (الواو)  
 اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها  
 لدالاتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فاناسب  
 ان يكون الرابط فيها في غاية القوة واما بدونه لدالاتها على الربط  
 من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية  
 وانفرادها متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا \* وقال  
 الفاضل العصام الضمير ربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطها  
 بالعامل لانها لتقيده و الرابط به في المفرد هو النصب وقد اختلف  
 في الجملة فذكرت الواو بدله لدالاتها على المقارنة التي باعتبارها يربط  
 الحال بالعامل فالترمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالباً ومنعت فيما هو شبيه  
 باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوزت فيما ليست مشابهته بتلك المثابة واما  
 الضمير وحده فيها فمغلوب لضعف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر  
 (نحو جاني زيد لا يركب) بالضمير وحده (او ولا يركب) به مع الواو  
 (او ولا يركب عمرو) بالواو وحده مثال المضارع المنفى (او) جاني  
 زيد (ركب) بالضمير وحده (او وركب) به مع الواو (او وركب عمرو)  
 بالواو وحدها مثال الماضي المثبت (او) جاني زيد (هو ركب)  
 بالضمير وحده (او وهو ركب) به مع الواو (او وعمرو ركب) بالواو  
 وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية غنده كما مر  
 ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالاً بحالها لان الشرط يقتضي الصدارة  
 وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا يجعلها خبراً عن ضمير ذي  
 الحال فيربط بالمبتداء لكونه لازماً له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاني



زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل  
 آتيك وان لم تأتني ( ويجوز تعدد الحال ) كالخبر ( نحو جاني زيد  
 را كبا ضاحكا وحذف عامله ) اي الحال ( بقرينة ) مقالية او حالية  
 ( نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر ) او لمن تهيسأله او شرع  
 فيه اي سرا واذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا  
 فيما لا بد فيه من دليل \* فلا يردان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها  
 عليه \* ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون  
 مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى  
 المنبث لان بما ذكر في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعلة  
 اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم الزوم \* وقس عليه عدم  
 تعرضه لاشتراط المضارع التبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره  
 صاحب التسهيل ( و ) المنصوب ( السابع ) من ثلثة عشر ( التمييز )  
 ويقال له التبيين والتفسير والمير بكسر الياء وهو انسب للتعريف  
 وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لدفع الابهام  
 قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى ( وهو ما )  
 اى نكرة ( يرفع الابهام ) لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضعي  
 كما ذكره البضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشتركة مثل  
 رأيت عينا جارية \* والتوابع غير داخله في المقسم كما عرفت حتى تخرج  
 بقيد ( عن ذات ) فخرج الحال قلنا ترفع الابهام عن صفة صاحبها  
 وكذا المرة والنوع ( مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق )  
 في بحث الاسم المبهم التام ( او ) عن ذات ( مقدرة ) اشارة الى تقسيم

التمييز في نسبة كائنة ( في جملة نحو طاب زيد نقسا اى طاب شئ زيد ) بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال وردبانه لالهام في النسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بل اريب ( او ) في ( ماضاهاها ) اى شابه الجملة من اسم الفاعل ( نحو الحوض تمتلئ ماء ) اى تمتلئ شئته والتمييز فيه خاص بمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازى في المعنى ( و ) اسم المفعول نحو ( الارض مفجرة عيوننا ) والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه ( و ) الصفة المشبهة نحو ( زيد طيب ابا ) والتمييز فيه عين اضافي محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته ولم يذكر في المشابه المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا بالمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كالم يذكر فيها الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما ( و ابوة ) عرض اضافي ( و داراً ) عين غير اضافي خاص بالمتعلق ( و ) زيد ( حسن وجها ) جزء المنتصب عنه ( و ) افعال التفضيل نحو زيد ( افضل من عمرو علما ) عرض غير اضافي ( او ) في نسبة كائنة ( في اضافة نحو ابجبنى طيبه ابا و ابوة ) و دار او علما و وجها ( وهذا التمييز ) اى ما يرفع الابهام عن مقدرة ( فاعل في المعنى ) حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى « و فجرنا الارض عيوننا » فاعل في المعنى يحمل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما في الجامي او في حكمه يجعل العامل مجهولا اى فجرت

حيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف رح والارض مفجرة  
 حيونا اشارة ما الى الثاني فافهم (فلهذا) اي لاجل انه فاعل في المعنى  
 (لا يتقدم على عامله) كالفاعل والمازني والمبرد يجوز ان تقدمه  
 على الفعل وشبهه اذا المأول بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل  
 وجه \* وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض  
 من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا (والتمييز لا يكون الانكارة)  
 بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر  
 (و) المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه في العرف لفظ (المستثنى)  
 قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن  
 تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا قسما مختلفا  
 الحقيقة قسمه اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما  
 احكاما خاصة لا يمكن اجزاؤها عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال  
 (وهو نوعان متصل وهو) اسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد  
 (عن متعدد) علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذا اخراج عنه يستلزم  
 الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاءني  
 القوم الازيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الانصفه (بالاواحدى  
 اخواتها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث يدانه فانه  
 بيد ولما بمعنى الاوقات الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف  
 بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح (ومنقطع  
 وهو المذكور بعدها) اي الاواحدى اخواتها حال كونه (غير مخرج)  
 مدلوله (عن متعدد) لعل بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم

الاجارا او المراد كقولك جاني القوم الازيد امشيرا الى جاعة خالية  
عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة  
وفي الحكم باب الاواما في المتصل فكلاهما باب الافلا يلزم تداخل  
القسمين (والمستثنى) مطلقا ولذا اظهر (منصوب) وجوبا بقرينة  
قوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احتراز عن سوى وسواء  
وغير اذا لنصب بعدها بل جرو عن خلا وعدا وليس ولا يكون فان  
النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام (غير الصفة) بيان  
لواقع ثلا يذهل اذا يكون بعدها المستثنى حتى يحتز عنه لاختلاف  
حكمه (في كلام موجب) اى مثبت لانفي ولا نهى ولا استفهام فيه \*  
اذا يلجب النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البديل (تام) اى مذكور  
فيه المستثنى منه اذ لولا لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا  
كما يسمى \* قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه  
فضلة لمجيئه بعدما الكلام وتعذر البديل لان البديل منه في حكم التخصية  
فيكون في حكم التفرغ \* ورد بان البديل منه ليس مطروحا بالكلية حتى  
يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما في حكمه \* وقيل ان البديل في قوة  
تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم  
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض \* ورد بان معنى  
تكرير العامل ليس الاعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب  
والسلب ولهذا جاز جائز لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل  
فظهر ان الوجود فيه الاستقراء ليس الا (نحو جاني القوم الازيدا  
او مقدما على المستثنى منه) عطف على خبر كان وهو في كلام موجب

وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليتشارك فيه المعلومان عليه لان المعلوم  
على المقيّد بقيد متقدم يشار كفيه ولذلك يعد كان في هذين كما ٢ اعاد  
فيما بعدهما قبصر \* وجه الوجوب تعذر البديل لامتناع تقديمه على  
المشروع (نحو ما جاني الازيدا احد او منقطعاً) وجه الوجوب ما مر  
ان الافيّه بمعنى لكن فيعمل عمله (نحو جاني القوم الاحجار) اي لكن  
جار الميمى قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصل  
بان ما هو ملحق بالفعل لكونه مستثنى والمنسوب بالمفعولية او بكونه  
خبر ليس او لا يكون قديين في مقام آخر وانما ذكر هنا لتتيمم بحث المستثنى  
والمقطع وانين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا لاشرا كهمع ما قبله  
في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائر النصب بما ليس من ذلك المحقق  
للإشتراك في موجب النصب (او) اذا (كان بعد خلاو) (بعد عدا)  
لكونه مفعولاً به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره  
او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاني القوم خلا او عدا زيدا اي  
خلا او عدا الجاني منهم او محيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا  
وهما في محل النصب على الحالية ولم تظهر معهما قد اصلا والفاعل  
ليكون شبه بالاه وخلاف الاصل لازم يتعدى بمن فحذفوا وصل الفعل  
او ضمن معنى جاوز والزام الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون  
ما بعده في صورة المستثنى بالالتى هي ام الباب (في الاكثر) اي المستثنى  
منسوب بعدهما على انهما فعلا في اكثر الاستعمال (او) بعد  
(ما خلاو) بعد (ما عدا) لكونه مفعولاً به ايضا لان ما فيها مصدرية  
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل

المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاني  
 القوم ما خلا او ماعدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم  
 او بعضهم او بعض منهم زيدا اوقت خلو الجائى منهم او مجيئهم  
 او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا \* وقال الفاضل العصام  
 ولا يبعد ان يقدر الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا  
 كما فى مذسافر فيستغنى عن التزام حذف قد (او) بعد (ليس او) بعد  
 (لا يكون) لكونه خبرا عنهما \* والمستثنى يعمد كما يعم المفعول به  
 نحو جاني القوم ليس او لا يكون زيدا اى ليس او لا يكون الجائى  
 منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا \* وكل من هذه الافعال لا يستعمل  
 الا فى المتصل الغير المفرغ ولا ينصرف فيها لقيامها مقام الحرف \*  
 وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات  
 جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت  
 بمعنى الاكفر وحيث لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح  
 فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد وواضمار فواعلها وان النصب  
 بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا بهذه الامور رعاية لا صولها  
 لما رأوا من اعراب غير بمعنى الارعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب  
 فيالم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على  
 الاستثناء ويختار البذل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البذل \* قدم  
 النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى  
 وتبعية اعراب البذل (فى كلام غير موجب) بعد الا اذا فى الموجب يجب  
 النصب كما مر (والمستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى

العامل (نحو ما جاني القوم الازيدا او الازيد ويعرب) اى المستثنى  
 (على حسب العوامل) اى اقتضاها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور)  
 فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان فاصبا فنصب وان جارا  
 فمجرور (نحو ما جاني الازيد) ومارأيت الازيدا ومارت الازيد \*  
 ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك \*  
 وهذا في الموجب قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التماسح  
 لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب  
 (و) المستثنى (مخقوض) اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة  
 (بعد غيرى وسوى) بكسر السين وضمها مع القصير وسواء بفتح السين  
 وكسرها مع المدو هما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى  
 مكان ثم استعير المعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما  
 عن الظرفية والتصرف فيهما رافعا وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا)  
 لكونها حرف جر (في) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية  
 في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمّر نحو ضرب القوم عمروا وحاشا  
 زيدا اى برأ الله تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما  
 حرفي جر (في الاقل) واصل غير ان يكون صفة (لدلتها على ذات  
 مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال) (ويحمل)  
 على خلاف الاصل مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء)  
 لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله \* ولما علم اعراب ما بعده ما راد  
 بيان اعراب نفسه فقال (يعرب) المحمول على الاى يظهر الاعراب  
 في غير المحمول على الاول وحرفا في المعنى لكونه اسماء في الاصل والصورة

(كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به (على التفصيل) المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعاً باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ (واصل الاستثناء) لكونه موضوعاً له ولذا اكثر في الاستعمال (وقد يحمل على غير في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذ تعذر الاستثناء) بكلا قسمين بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذا حمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة (فيكون ما بعده صفة) في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الاليس الا الاتها لما كانت حرفاً في الاصل والصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه (للمستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اى في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اى غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اى لخرجتا عن النظام وقد يكون في المعرف بكافى الرجال الازيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستفراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسى والمالكى وقد يكون في غير الجمع نحو جانبي رجلان الازيد وقد يكون في المحصور نحو جانبي مائة رجل الازيد (و) المنصوب (التاسع) من ثلثة عشر (خبر باب كان) اى الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره



مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتي  
 فانه معمول الحرف (وامره) اى خبر باب كان (كامر خبر المبتداء) في  
 كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك (ويحوز حذف كان)  
 لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة  
 الكافية (عند قريئة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيرا ف)  
 جزاؤه (خيروا ان) كان عمله (شرافا) جزاؤه (شر و يحوز في مثله)  
 اى مثل هذا الكلام في مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم (اربعة اوجه) نصب  
 الاول ورفع الثانى كافي المتى وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى  
 وعذوبته \* وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا  
 اضعف لضدى على الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه  
 خيرا \* ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير \* وجزمها بتقدير  
 حرف الجر ليس بقياس بل سماعى نحو المراءى مقتول بما قتل به ان سيف  
 فسياف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان)  
 وجد عدم التعريف مثل مامر \* قدمه لكونه معمول ما هو مشبه  
 بالفعل التام (وهو كالمبتداء) الا فى صحة وقوعه نكرة صرفه ولو لمع  
 تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام (لكن لا يحوز حذفه) الا للضرورة  
 لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل فى المحذوف \*  
 قال فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يحوز حذفه اذا لم يله  
 فعل صريح (والحادى عشر اسم لالتى لتى الجنس) قدمه لان عامله  
 مشابه لان بينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا يختص ببعض اللفظة  
 بخلاف لاهذه فلها رجحان عليهما (نحو لا غلام رجل عندنا)

وقدم شرط العمل في بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم ولا يلزم الاجماف (نحو لا عليك اى لا بأس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه لانه اسم وهو اصل في العمولية (وهو مثل خبر المبتداء) المنصوب (الثالث عشر) من ثلثة عشر (المضارع الداخلة عليه احدى النواصب) الاربعة (نحو لن يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (فان كان الاول المجرور بحرف الجر وقدمر بيانه) في بحث حرف الجر (والثاني المجرور بالاضافة) معنوية اولفظية (ولا يجوز تقديمه) اى المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معموله المضاف) لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولي (الا ان يكون المضاف لفظا غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيد اغير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) تضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في «غير المفضوب عليهم ولا الضالين» فتكون الاضافة كلا اضافة (ولا) يجوز (الفصل بينهما) اى المضاف والمضاف اليه (بشيء في السعة غير ما) اى شيء (سمع) من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة (ولا يقاس عليه) ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مقعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر «زين للشركين قتل اولادهم شركائهم» بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم «ولا تحسبن الله يخلف وعده رساله» بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله «ترك يوما نفسك» وهو هاسعي

٣ في رداها ، وكقوله عليه الصلوة والسلام « وهل انتم تاركون  
صاحبي ، واقسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما بشئ  
(في الضرورة) الشرعية (الا بالظرف) كقوله لله در اليوم من لامه  
قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل  
سبعة اقسام ثلاثة جائز في السعة وهو ما سبق واربعة مختصة بالشعر الفصل  
بمحمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبمفعوله وبالنداء الاول كقوله « تسقى  
امتياحا ندى المسواك ريقتها » اي تسقى ندى ريقتها المسواك  
والامتياح الاستيناء والثاني كقوله « ولا عدا منا قهر وجد » صب ، اي  
قهر وجد « صب بالاضافة تم رفع الوجد وكان فصلا ، والثالث كقوله  
« من ابن ابى شيخ الاباطح طالب » اي من ابن ابى طالب شيخ الاباطح ، والرابع  
كقوله « كأن برذون باعصام زيد » اي كأن برذون زيد يا باعصام  
ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابه من الثاني (وقد يحذف المضاف) بقرينة  
(فيعطى امرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اي اعطاء امرابه  
له بعد الحذف (القياس) والغالب (نحو قوله تعالى واسئل القرية  
اي اهل القرية وقد يبق مجرورا على الدور) وهو ليس بقياس (نحو  
قوله تعالى يريد الآخرة يجر الآخرة على قراءة اي ثواب الآخرة وقد  
يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضا (و) قد (يبنى المضاف على حاله)  
بلا تنوين عوض ولا بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف)  
فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبين (نحو) قوله  
« يا من رأى عارضا اسر به » (بين ذراعى وجهة الاسد ذراعى الاسد)  
وهما كوكبان نيران ينزلهما القهر هو وجهة الاسد اربعة انجم من منازل

(اوكرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم) بالنصب (تيم عدى)  
 حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور ويبقى المضاف على حاله \*  
 وذلك مذهب المبرد والسيرافي \* ومذهب سيديوه انه مضاف الى عدى  
 المذكور وتيم الثاني تأكيده لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه \*  
 ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا \* وتامه « لا ابا لكم  
 فلا يلقينكم في سورة عمر » والتيم قوم عمر بن نجاه وعدى اخوانهم  
 واليت لجري حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجو فقال جري خطابا  
 لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اي اثم صغار لا ناصر لكم او اثم  
 اولادنا مستحقون للهجاء لا تتركوا عمران يهجون فيلقينكم في سورة  
 اي مكروه من قبلي يعني مهاجته اياهم (والا) اي وان لم يعطف  
 ولم يكرر كذلك (ف) لا يبق بل (ينون المضاف) اي يعطى التنوين  
 اياه (عوضا عنه) اي المضاف اليه لعدم ما يحل المحذوف كالمذكور  
 (ان لم يكن المضاف غاية) وحسب ولا غير وليس غير منوفا فيها المضاف  
 اليه (نحو قوله تعالى وكلا آتينا ونحو حيث نذ ويومئذ اي كل واحد حين  
 اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان) المضاف (غاية) وهي الجهات  
 الست) وقد سقت في بحث حرف الجر (وحسب) عطف على  
 غاية (ولا غير) وليس غير منوفا فيها) اي في تلك المذكورات من الغاية  
 وغيرها (المضاف اليه) بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف  
 مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من قبل وكذا لو عوض عنه  
 نحو وكنت قبل لعدم علة البناء حيث نذ ولقلة الاخير لم تعرض له (يني)  
 المضاف في كل منها لشبهه بالحرف في الاحتياج (على الضم) جبرا

لنقصانه بالقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة للعمول  
 . بالاصالة (فعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) في بحث  
 . العامل في المضارع (فان كانت ) الجوازم (كلم المجازاة) حرفا واسما  
 وقدم معناها (تقتضى شرطا وجزاء) لانها موضوعة لتعليق امر  
 بامر فتعمل فيما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما  
 ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضاءها مسندا اليه ومسندا \* وفيه رد لمن قال  
 ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيها فتعمل في الشرط  
 وهما والشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجوارى \*  
 وقد مروج التسمية بهما \* وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين  
 وصوبه الفاضل العصام بشهادة العرف \* وان الجزاء اسم لمجموع الجملة  
 الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت  
 فعلية ( فان كانا ) اى الشرط والجزاء ( مضارعين ) وذا اجود  
 لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى \* ولذا قدمه \* واطلاق المضارع عليهما  
 باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له  
 هو المجموع \* فلذا سلك هذا السلك فيما لم يظهر فيه الجزم ولوجوازا  
 فافهم ( او الاول ) اى الشرط فقط ( مضارعا ) والثاني ماضيا بقاء  
 او بدونه او جملة اسمية ( بغير فاء ) يعنى ان كانا مضارعين حال  
 كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صريحه في التسهيل \* وفي العبارة  
 مسامحة \* والمراد ظاهر اذا لاحتمال لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه  
 بهذا القيد ولاحظ منه للعطوف اذا لامدخل لوجود الفاء وعدمه في  
 الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه

لثلاثيهم الاشتراك\* والمراد بالمضارع ما لم يقترب بلم ولما اذ لو قارن بهما  
لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما  
قبل دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع  
بلافا ( فالجزم ) بها لفظا او تقديرا ( في المضارع ) شرطا  
او جزاء بلافا ( واجب ) لوجود الجازم وصلاحيته المحل وعدم المانع  
ولو يوجد نحو ان تضرب اضرب او لا تضرب ونحو ان تضرب  
ضربتك او قد ضربتك او فانت مضروب \* قال الفاضل العصام  
كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستمجن لان فيه تأثير اداة الشرط  
في الابدع باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد  
في الكلام القديم \* بل قال البعض لم يحن الا في ضرورة الشعر وعلى هذا  
ينبغي ان يفتح عطف الماضي على المضارع \* الا ان يقال ان العاطف بمنزلة  
تكرار اداة الشرط ( وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا ) بلافا وهذا  
اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضى فافهم ( جاز  
الجزم ) به لفظا وتقدير الوجود الجازم وصلاحيته المحل وضعف المانع  
( والرفع في الثاني ) لضعف التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم  
لفظا وتقدير اوليو افاق الاول لانه تابع له \* واما الشرط فمجزوم محلا  
لكونه ماضيا نحو ان اتاني آت آتية ( وان كان الجزاء ماضيا )  
سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما سلك هنا هذا المسلك مع  
عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى  
المضارع ووصف المضارع بكونه متفيا بلم ولما ( متصرفا ) لا غير متصرف  
كانا ( بمعنى المضارع ) لا بمعنى نفسه ( او مضارعا متفيا بلم ولما ) لا بلم

او ما اولا فان حكم هذه المنفيات يحى ( فلا يجوز دخول الفاء فيه )  
 لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الاستقبال فاستغنوا فيه  
 بالتعلق المعنوى عن الرابطة اللفظية ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا  
 لبناء الاول وانجزام الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا ( نحو ان  
 ضربت ضربت ) اى اضرب ( اولم اضرب ) اى لا اضرب وان  
 لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط فى الاخير كونه  
 مجزوما لفظا كما عرفت وفى غيره محلا ( وان كان الجزء جملة اسمية )  
 سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه فى الامثلة ( او ) جملة  
 ( ماضية ) بتشديد الياء اى منسوبة الى الماضى بان كان صدرها ماضيا  
 يرشدك اليه ماسيا تى من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اى ماضيا  
 صدرها فيكون وصف الجملة بها و صفا بحال جزئها كفى ( غير متصرف )  
 على الاول اى غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى  
 يحتاج الى تنبيه بل هو وعدمه انما يعتبر فى الفعل \* وفى هذا تنبيه على  
 ما نقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه  
 اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك و لىاسب ما قبله ( او ) ماضيا  
 ( بمعناه ) اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك  
 كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا  
 مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ  
 ما بمعناه \* وما اما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية  
 ماضيا بمعناه \* انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية  
 بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها

ولثلاثيهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفه وفساده مما لا يخفى (فلا بد  
 حيثئذ) اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه (من قد ظاهرة  
 او مقدرة) ليكون نصاعلى ان الماضى بمعناه (او مضارعا) اى بجله  
 مصدره بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسین او غيره صفة  
 المضارع لا الجملة (مقترنا بالسین او سوف اولن او ما) ليكون نصاعلى  
 عدم تأثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل على الاستقبال واخير على الحال  
 فالاداة لاتحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال (او) بجله (فعلية) وفيه  
 اشارة الى ما قلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب (انشائية  
 ك) الجملة (الامرية) اى المنسوبة الى الامر (والنهيية) اى المنسوبة  
 الى النهى (والاستفهامية والدعائية) اى المنسوبة الى الدعاء والتجنية  
 والعرضية والتحضيضية (بجذب دخول الفاء فيه) اى الجزاء لعدم تأثير  
 الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد  
 التعلق المعنوى فاحتجج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مر ان الفاء  
 مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم (نحو ان ضربت  
 فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك  
 فليس من الله في شيء) مثال للماضية الغير المتصرفه من الافعال الناقصة  
 ونحو (فان كرهتموه فقسى ان تكرهوا شيئا) وهو خير فكم « مثال  
 لغير المتصرفه من افعال المقاربة (وان كان فيصه قد من قبل  
 فصدقت ) اى قد صدقت وقوله تعالى « ان يسرق فقد سرق اخ  
 له من قبل » مثال الماضى بمعناه \* واعلم ان من خصائص كان بقاءه  
 على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضى \*



وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن  
انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالي وان كان كان قهواك ان  
كنت احسنت الى فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر  
كوني شاكرالك (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المضارع  
المقترن بالسين (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) مثال المضارع  
المقترن بـ (ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية  
(او فلا تضربه) مثال التسمية (او فهل تضربه) مثال الاستفهامية  
(وان تكرمني فيرحك الله) مثال الدعائية وان جئتني فليتك مكرم  
او فلا تنزل (وان كان) اي الجزاء (مضارعا بغيرها) اي بلاسين  
وسوف ولن وما (مثبتا او منفيابلا فيجوز الفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر  
من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتجج الى الرباط  
اللفظي (مع) جواز (الرفع) نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم  
(و) يجوز (حذفه) اي الفاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التأثير من  
حيث انها خلصته للاستقبال اما في المتيب فظاهروا ما في المنفي بـ فلا فلانها  
لنفي المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب) بحذف الفاء مع الجزم  
(او فاضرب) بها مع الرفع مثال لثبت (او لا اضرب) بالحذف مع الجزم  
(او فلا اضرب) بها مع الرفع قال سيويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن  
جزمه بلا جزم الاعلى اضمار يصرفه عن الجزم مثل «فمن يؤمن بربه  
فلا يخاف» اي فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير \* وقال ابن جعفر  
وهو اقيس لان المضارع لا يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلو لا انه خبر  
البتداء لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاء الرضي

والمصنف رح لان ماذكر في وجه الاقيسة مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كإمر ويعتبر الجزم في محل الجملة (واما المعلوم بالتبعية) وهو الثاني من النوعين الاخصر الانسب للاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعدهما بينهما \* وهو على ما في اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد لمبتدى لاستزاده الدوريل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتبع الموارد منلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعلوم بالاصالة \* ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم \* وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه في الامتحان (خمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شيء منها) اي الخمسة (على متبوعها) في السعة \* واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام (وعاملها عامل متبوعها) كما هو مذهب سيويه \* اما في الصفة والتأكيذ وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد التكلم منسوب اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صارا كغير منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما مع التحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى \* واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فمخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فمخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي \* واما في البديل فلان البديل منه

في حكم المطروح فكأن العامل باثر الثاني وواقعه فيه المبرود والسرافى  
والزغشرى وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول  
لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي واكثر التأخرين  
فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى «جعلنا لمن يكفر  
بالرحن ليوتهم» حيث عمل في البذل نظير عامل المبدل منه وهو اللام  
ممنوع \* اذ ليس كل من البذل والمبدل منه المجرور فقط بل هو الجار  
والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البذل مستقل  
ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيويه كما سبق لامذهبهم  
كما زعموا واما في العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين العامل  
والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي  
وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة  
كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومهما لاحد القيلتين كما هو  
حق العامل (واعرابها) اى الخمسة (كاعرابه) اى متبوعها ولو محلا  
او موها نحو يازيد العاقل بالنصب ونحو «بدالى انى لست مدرك  
ما مضى» ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف  
على مدر كما مع كونه منصوبا لتوهم الجرفه لانه في موضع يكثر فيه الجر  
بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور  
فليس باعراب ولا بناء بل هو مجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار  
والسمية بالرفع والجر مجاز \* المعمول (الاول) من تلك الخمسة  
(الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة  
(وهى تابع) خرج به غيره من المعمولات (يدل) برتبة تركيه مع

متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالقلبية والاشتهار حقيقة  
عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح  
(على معنى) ثابت (في) مدلول (متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع \*  
خرج به سائر التوابع \* ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل  
حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمننا على حسن ثابت  
في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن  
باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه  
مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو  
كونه بحيث يحسن غلامه \* وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق  
عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجرى ان الاعراب على ما يدل على  
حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتنا (مطلقا) غير مقيد  
بزمان النسبة \* وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحروف في مثل  
اعجبني زيد علمه او وعلمه والتأكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون  
للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية \*  
ولوقيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج بمطلقا  
اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل  
العصام \* وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للعطف اي دلالة مطلقة غير  
مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة  
المذكورة بخصوصية موادها فرد المصنف رحبانه ليس لغير العطف  
من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون  
نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة

التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث. وانما ترك ذكر القائدة  
لانه وظيفه المعاني ( ويجوز تعددها ) لئلا يمر في الخبر ( نحو جاني  
الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة ) حقيقة او حكما كالعرف  
باللام للعهد الذهني \* لكن لا توصف الحكمة الا بجملة فعلية فعلها  
مضارع نحو قوله « ولقد امر على التميم بسبني » كما لا توصف من المفردات  
الابتكرة بمنع دخول اللام عليها نحو مررت بارجل مثلك او خير  
منك ( بالجملة ) خلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع  
كالمفرد ( الخبرية ) لا الانشائية لانها لاتقع صفة الابتساويل  
بعيد كما اذا قيل جاني رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه  
اى مستحق لان يؤمر بضربه \* قال الفاضل العصام قيدها بها هنا  
واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل  
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به  
والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبرا المبتداء  
ليس الافادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يحتمل النسبة الخبرية  
يجهل النسبة الانشائية ( ويلزم فيها الضمير ) الراجع الى تلك النكرة  
لربط ولولاه لظنت في بادى الرأي اجنبية \* وانما التزم فيها الضمير  
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها \* فليس ههنا  
مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بزيادة توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا  
فوق المبالغة في ربط الخبر ( نحو جاني رجل قام ابوه وقد يحذف )  
الضمير ( لقرينة ) نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس اى فيه  
( وبوصف ) اى يقع الوصف ( بحال الموصوف ) بحسب الدلالة  
ولو تجوزا مفردا كان الوصف اوجلة \* ولذا قدم بيان كونه جملة على

هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما ( وبمحال متعلقه ) كذلك \* فزيد الحسن نفسه اوداته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد معنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى اعتبارى حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه \* ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال ( فالاول ) اى الوصف بمحال الموصوف ( يتبعه ) اى الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحادهما فى المعنى ( فى التعريف والتذكير ) حقيقة او صورة كما فى الجملة ( والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ) والاعراب تركه حذرا عن التكرار \* ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فى التسمية حاصلة \* وذكر الواو فى الجميع لارادة النوع من الجانبين ولولا ريء كل الافراد منهما لذكر الواو فى الاثنين ( نحو جانبى رجل عالم وجاءتنى امرأة صالحة والثانى ) اى الوصف بمحال المتعلق ( فى الاولين ) من السبعة اى التعريف والتذكير ( فقط ) دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل \* ولذا لم يقل وفى البواقي كالقفل كما قال ابن الحاجب \* ان لم يسبق فى كلامه ذلك على ان هذا فى كلامه حوالة على غير العلوم فيحتاج الى انتظار شديد ( نحو جانبى رجال راكب غلامهم ) او ان يردون الراكب غلامهم \* ولما توقف معرفة هذه التسمية على معرفة المعرفة والتبكرت والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين فى بحث الفاعل اراد ان بينهما فقال ( والمعرفة ) والله دره حيث لم يحوج الطالب

الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى \* قدمها مع ان بعض افرادها فرغ النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا (ما) اى اسم (وضع) وضعا جزئيا او كلياً (لشئ) ملتبس (بعينه) اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة \* فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحثية \* فالذهن لا يلتفت من صحاعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعيينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحثية فالذهن لا يلتفت اليه الاممها \* وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير اراجع اليها وبين اسد واسامة \* كذا ذكره الفاضل العصام \* وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المرف باللام والتداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى معين \* وقال العلامة التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شئ لا بعينه \* فالعبر فى التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا لانه ليس بحسب دلالة اللفظ \* واختاره ابن الكمال الكامل فى الاصول \* وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه \* واستبعده الفاضل العصام \* وبعضهم ما وضع لاقادة شئ بعينه \* واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى \* ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة فى هذه الثلاثة

وان لم تكن داخلية في وضعها الشخصي لكنها داخلية في النوعي •  
 فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه • وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي  
 الذي هو المتبادر عند الاطلاق • وفي كلام العلامة اشارة الى هذا  
 حيث قال والاحسن (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) اى غير معين •  
 هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى اولشي •  
 لا ملتبس بعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية  
 المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره • ورجحه  
 السيد السند في تصانيفه قاله الفاضل العصام (والعرفة ستة انواع)  
 بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فاتها موضوعة لمعان معينة  
 من حيث انها معينة باعتبار امر كل • فان الواضع لاحظ اول مفهوم  
 المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله آلة للملاحظة  
 افراده ووضع لفظا انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث  
 لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأى المحققين من المتأخرين •  
 لا بازاء القدر المشترك كما هو رأى المتقدمين • قدمها لكونها اعرف  
 بما عداها • واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود  
 الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه  
 وان احتج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه (وهى اربعة  
 اقسام) بالنظر الى ما قبله والى اعرابه (القسم الاول مرفوع) محلا  
 (متصل) قدمه اذا المرفوع عدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوع  
 المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق) في بحث الفاعل (والقسم الثانى  
 مرفوع منفصل وهو هو هو هما) للتثنية • ولذا ذكره بعد المفردين •



ولولم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كافي عبارة غيره\* ولما كان مشتركاً بينهما  
 ذكر الجمعين بعده فقال (هم هن انت) بالفتح (انت) بالكسر (انتما)  
 كهما (انتم انتن انانحن) انما بدأ بالقائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ  
 بالتكلم راعى اسلوب التناول (والقسم الثالث مشترك بين منصوب  
 متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به \* فان تعين  
 كونه جاراً فمجرور وان ناصباً فنصوب وان اشتبه فشتبه \* ولذا اختلف  
 في ضمير الضاربه \* قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به \*  
 وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه ضربها  
 ضربهما) مثلهما (ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكهما  
 ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحوه الى آخره) لها لهما لهم  
 لهن لك لكها لكم لكن لي لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل  
 وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكم اياكن اياى ايانا \*  
 والنوع الثاني) من الستة (العلم) وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد  
 جزئى \* تركه لما فى الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى  
 ان تنولاه للافراد مجاز \* ويحدثه عدم الفرق فى الاستعمال بينها  
 وبين اسد \* فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها  
 تقديرى كعدل عمراً لمور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف (وهو  
 قسمان علم شخصي نحو زيد وعلم جنس) حينا او معنى (نحو اسامة  
 وسبحان) علماً لحقيقة التسبيح على رأى \* قدمه على اسماء الاشارة  
 لكونه احرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما عائلته وضما  
 واستعمالاً بخلافها فانه لاتعين لها وضما بل استعمالاً (والنوع الثالث)

من الستة (اسماء الاشارة) ولما دل الاسم على الحدا كتنفيه \* والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد \* قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا (وهى) مبتداء خبره محذوف (ذا) مبتداء خبره (للمذكر) المفرد اى للاشارة اليه \* ويمكن ان يجعل ذامبتداء تاليا بتقدير منها خبرا والمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول (ولمشاء) اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع (دان) رفعا مبتداء مؤخر او ثان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (وللؤنث) المفرد (تا) بقلب الذال فى المذكر تاء اذا العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذى) بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التأنيث فى تضرين \* وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا (وتى) بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق (وتموذه) بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل اجرامه مجرى الوقف وبكسرها بلاياء (ونى وذهى) بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها (ولمشاء) اى المؤنث (تان وتين) قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا (ولجمعهما) اى المذكور والمؤنث (اولامد او قصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لثلا يلتبس بالى حرف جر وحل عليه الممدود (ويلحقوا ثلثها) اى اسماء الاشارة (حروف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره \* وهوها للاشتهار اختصاص املاوا بالجملة مالم يلحق

او اخرها اللام \* فلا يقال هاذلك وهانلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما  
 للبعد بخلاف اللام فلا يجتمعان ( نحو هذا ويتصل باو اخرها كاف  
 الخطاب ) تنبيهها على حال مخاطب من التذكير والتأنيث والافراد  
 وضديه \* وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا  
 لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة \* واسم الاشارة لا يضاف \*  
 وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها \* ومنع مستنداً نحو وافعل \* واجيب  
 بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه \* ولا يخفى ان هذا كلام على السند  
 واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واتى هذا ( فيقال ) في المذكر  
 المفرد ( ذاك ) بالفتح وفي المؤنث المفرد ( ذاك ) بالكسر وفي تثنيتهما  
 ( ذاكما ) وفي الجمع المذكر ( ذاكم ) وفي المؤنث ( ذاكين ) انما  
 تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة  
 الاسم وعدم اصلته في الحرفية ( وكذا ) اى مثل ما ذكر اولفظ ذا  
 في تصرف حرف الخطاب المتصل بآخره ( البواقي ) من ذان الى  
 اولاء نحو ذاك الى آخره وتاك الى آخره وتاك الى آخره واولئك  
 الى آخره فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع  
 لاشتراك التثنيين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب  
 فبضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر \* وقال البيضاوى وجاء  
 افرادهما مطلقا ( ويجمع بينهما ) اى حرف التنبيه وكاف الخطاب  
 لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر ( نحو هذا وكذا )  
 اى يقول العرب ( تلك ) فى ( واوالات ) فى اولاء بالمد باللام مع  
 حذف الباء لاتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو

جائز على ما في التسهيل \* ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف  
 الالف من تالما مر لكنه قليل \* ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر  
 اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن ( وذاك وتاك مشددتين )  
 اذا لم تحففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع ( للبعيد )  
 لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى \* قيل التشديد عوض عن  
 الالف المحذوفة عن المفرد وارضاء الرضى واستحسنه الدماميني  
 وردة الفاضل العصام به انه ينبغي حيث ان تكونا للمتوسط كما بالتحفيف \*  
 ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد  
 بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول  
 لا بعد في افادة حرف واحد فائتين كالالف واللام في لفظة الله  
 واختصاص افادة البعد باللام ممنوع \* وقال المبرد الاصل ذان و تان لك  
 جعل اللام نونا وادغم \* وردة ايضا بان الاصل كون الادغام يجعل الاول  
 مثل الثاني وهنا ليس كذلك \* اقول ذلك ممنوع لوجود مثل  
 اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه  
 علامة مع ان فيه مزية الفتح وبانه لا ادغام مع سكون الثاني \* وقد عرفت  
 ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى  
 يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فسلم وغير  
 مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فنوع لجواز مثل  
 ليد على انه يمكن ان تدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى  
 وارضاء الدماميني \* وردة ايضا به لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان  
 بالتشديد معهما كما لا يصح هاذل وقد جاء اقول بجيئه لعدم اللام لفظا

فيحوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يحز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون \* وفيه انه يلزم الفصل بين نون التنسية والفاء باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذايك وتايك بابدال النون ياء (واما نهد) بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير (وههنا وهنا) بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر (وهناك فلمكان) الحقيقي الحسي (خاصة) لاستعمل في غيره الاجزاء والثاني للقريب وما سواء للبعيد (والنوع الرابع) من الانواع الستة للمعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمي \* واما الموصول به غيره فمعنى الحرفي ذكره الفاضل العصام \* وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا لا بغيره وعائده وتركه لانه لا يفيد للمبتدى لاستزامه الدور بل يفيد لم عرف عدم صيرورته جزءا في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح \* ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد اقدمه على المرف باللام مع ان بينهما مساواة لما سبته لاسماء الاشارة في كونه من المبهات (ولا بد له) اى للموصول في جزئته من الجملة (من صلة) ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه \* ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية معلومة للسامع) في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بهاء ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلوماتية \* والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كانت الخبرية غير معلومة له لا تصح ان تكون صلة \* وما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بهاء فيلزم

حدم الفرق في من مثلاً بين ان يكون موصولاً او موصوفاً في مثل  
 قولك لقيت من ضربته \* اما اندفاع المزم فظاهر \* واما اندفاع اللازم  
 فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان المهود بكونه  
 مضروباً لك ومعنى الثاني لقيت انساناً مضروباً لك وفيه تخصيص  
 لكنه ليس بوضعي \* والتفصيل يطلب من الرضى والدماميني ٣ شرح  
 التسهيل \* هذا على ما هو المشهور \* وقال الدماميني والعهد غير لازم  
 بل هو غالب وقدير اذ به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى \* كمثل الذي  
 ينطق بما لا يسمع \* وقديهم الصلة قصداً الى تعظيم الموصول كقول  
 الشاعر \* فان استطع اغلب وان تغلب الهوى \* مثل الذي لا يقيت يغلب  
 صاحبه \* ( فيها ) اى الجملة ( ضمير عائد الى الموصول ) للربط به خص  
 الضمير بالذكر لغلبته واصالته \* وقال صاحب التسهيل او خلفه  
 اى الضمير \* وقال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر كقوله  
 « يا رب ليلى انت في كل موطن \* وانت الذي في رحمة الله اطعم » اى  
 في رحمة \* لكن قال ابو علي منهم من لا يجيزه \* وقال بعضهم لم يجزه  
 سيويه في الخبر في الصلة \* اولي فظهر من هذا ما في الامتحان  
 ان العائد مام كعائد البداء كذا في التسهيل \* وقال الفاضل العصام  
 والاصل كون الضمير فائياً لان الظواهر باسرها غيب \* وقدي يعدل  
 عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبراً عن المتكلم او مخاطب نحو  
 قول علي رضي الله عنه « انا الذي تمتنى اى حيدرة » ونحو انت الذي  
 قلت \* واما اذا كان كل منهما مجزاً عنه باحدهما او مشبهاً فلا يجوز  
 الا الفية نحو الذي قال انا وانت \* انفي الذي قلت اغنام عن الاخبار با

او انت ونحو انا حاتم الذي وهب الماتين \* واما اذا وجد الضمير ان جاز  
 العاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت وضرب زيد  
 (ويحوز حذفه) اى الضمير كثيرا لو مفعولا و قليلا لو مبتداء أو مجرورا  
 (عند قرينة) اذا حذف بدونها الامتساك ولا يحوز هنا لو مفعولا لكونه  
 جزء من الصلة (وهو) اى الموصول (الذى) هو (لواحد) المذكر \*  
 واللام الاولى حرف تعريف باجاء زيدت لتلا يكون وصف المعرفة به  
 كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع الاوصاف  
 وشئ منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف \* والثانية اصلية كالياء  
 عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لتفصل بين الاولى والذال  
 الساكنة التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت \* قال الفاضل العصام  
 هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين  
 اذا الاولى ليسب يحزم منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتزليلها  
 منزلة الجزء منه للزوم هاله (ولمشاء) اى الواحد (الذان) رفا  
 (والذين) نصبوا جرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع  
 وحل عليه الذان والتان (ولجمعه) اى المذكر \* قيد في التسهيل  
 بالعاقل (الذين في الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجرا (والتي)  
 كالذى هي (لواحدة) المؤنث (ولمشاءها) اى الواحدة (التان)  
 رفا (والتين) نصبوا جرا (ولجمعهما) المؤنث (الواتي) وجاء فيه الواو  
 بحذف التاء والياء معا (واللائي) بالهمزة والياء (واللاي) بالياء فقط  
 ساكنة او مكسورة (واللائي) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء اكتفاء  
 بالكسر (والواتي) بالهمزة والياء \* قال مولانا السيد عبد الله في شرح

لب الالباب الظاهر ان هذا والو اى جمع الجمع (وذا) عطف على الذى  
 الواقع (بعدها) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اما بمعنى  
 ما الذى فارفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونها اسميين ويجوز  
 النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شىء \* فالنصب اولى فيه  
 ليطابق السؤال ايضا فى كونها فعليين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف  
 (ومن) ٤ الذى العلم الا انه يتجاوز (وما) فى الغالب لغيره ولصفات  
 ذى العلم وللبهم امره ويستوى فيهما الافراد والثنية والجمع والتذكير  
 والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام (واى) للذكر (واية) للمؤنث  
 (والالف واللام) اى مجموعهما على ما فى شرح المفتاح للشرىف  
 والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا  
 فالوجه ان يقول ال كهل ذكره فى الامتحان لكن هذا يخالف لما سبق \*  
 ولعله تمشى فى احد الموضعين على احد الرايين وفى الآخر على الآخر  
 الكائنان (فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى) فى المذكر (او التى)  
 فى المؤنث (والنوع الخامس) من الستة (المعرف باللام سواء كان  
 للمهد) الخارجى على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى  
 حصة معينة من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا (نحو جاني رجل  
 فاكرمت الرجل) المهود المذكور (او الجنس) كما اذا اشير بها  
 اليه من حيث هو هو قسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اى جنسه  
 (خير من المرأة) \* اى جنسها او من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد  
 قسمى لام الاستغراق كقوله تعالى «ان الانسان لى خسر الا الذين»  
 الآية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين قسمى لام العهد الذهني نحو

و  
 و  
 (الان)



ادخل البوق واشترى اللحم حيث لا عهد (و) المرف (بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يارجل) والافكرة نحو يارجلا • والمتقدمون لم يذكروا زعمهم انه داخل في المرف باللام • اذا صل يارجل مثلا يالها الرجل والمصنف رحمه لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا (والنوع السادس) من الستة (المضاف الى احد هذه الخمسة) بالذات او بالواسطة مما تصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا تصح الاضافة الى المرف بالنداء وماذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل في الابهام كمثل \* وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا (نحو غلام زيد) اويد غلامه • وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع (الثاني) من الخمسة (العطف بالحروف) اى المعطوف باحدها • قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كتبوعه بخلاف السائر كما يحكى • ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجى في التأكيد • وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو القامو ثم وحتى الابتكاف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التى هى للعطف حقيقة • فلا ترد الصفات الواردة مع الواو لزيادة الصوق كقوله تعالى «وما اهلكنا من قرية الا بولها كتاب معلوم» على رأى • واثبتا كيدات الواردة بالقاء او ثم لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله ثم والله • وهككون المعطوف على الصفة مثل جانبى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع • كيف ولو كان

كذلك لاستحقاق الرفع من جهتين \* وجعل الرفع الواحد اثر الكلا المقضيين  
 يتمتع \* وجعله لاحدهما والتقدير للآخر مما لم يقل به احد (وهى)  
 اى تلك العشرة \* ولقد احسن فى عدها هنا \* وابن الحاجب اخر  
 الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل (الواو) للجمع مطلقا  
 (والفاء) له مع الترتيب بلامهلة وتراخ فيكون التعقيب (وثم) للترتيب  
 معها (وحتى) له معها ايضا لكن هاهنا اقل \* وهى فيه ذهنية لا خارجية  
 كما فى ثم \* والمعلوف به جزء قوى اضعيف من المتبوع ليفيد قوة  
 اضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء  
 الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء  
 وقدم الجحاج حتى المشاة \* فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت  
 اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان  
 الجحاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك (واو واماو ام)  
 لاحسد الامرين والامور مبهما غير معين عند المتكلم \* وهذا بيان  
 للمعنى المشتركين الثلاثة \* والا فالاولان قديحيان للتفصيل وللإبهام  
 فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام \* وام المتصلة لازمة للمهزمة  
 ولو تقديرها يلها احد المستويين والآخرام ويحجب بتعين احدهما  
 او كليهما او نفيهما \* لانهم اولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما  
 عنده بلا تعيين فيطلبه \* والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك  
 فى الثانى. فتستعمل فى الخبر نحو انها لا بل ام شاء وفى الاستفهام نحو  
 ازيد عندك ام عمرو (ولا) لنفى ما اوجب للاول نحو جافنى زيد لا عمرو \*  
 فهى لازمة للإيجاب (وبل) للاضراب مع الإيجاب كجافنى زيد بل

عمرو \* واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالسكوت عنه على قول ولا يثبت له لما بعده على آخر (ولكن) في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي والعكس فهو نظير بل نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يحنى \* وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي (واذا عطف) اى العطف بالحروف او وقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزا او مستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما (يجب تأكيده بمنفصل) ويقبح تركه \* يعنى ان شرط العطف عليه التأكيده فاجزاء شرطه لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غاية للجزء يكون الجزاء شرطيا لوجوده فى الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن \* ولذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة كقوله تعالى « اذا قم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم » \* ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام \* ولما اؤهم قوله يجب الى آخره جواز كون التأكيده مؤخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد) ونحو زيد ضرب هو و غلامه \* وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيده يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة \* ولا يجوز العطف على التأكيده لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تأكيديا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى « ما اشركنا ولا آباءنا » (فيجوز تركه) اى التأكيده بلا قبح

مع جواز اثباته لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا  
قالوا \* وقال المصنف رح وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قديقع  
بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بمحصول الطول به حتى  
يفنى عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار  
على ما ذكره استحقاق فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان  
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيدها كفى كان ما ذكر  
في التأكيدها بما لا يفنى انتهى \* فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيدها  
او غيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيتها  
لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استباحهم  
العطف بدونه \* وفي الفصل بالتأكيدها قاعدة اخرى وهي ايدان  
استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره \*  
فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد  
العطف كما قال البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تبر \* وانما  
جاز التأكيدها والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا  
مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزمت في المعطوف من المزية \* وانما جاز البدل  
عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه  
غير مستقل لكونه في حكم التخصية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة (نحو  
ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف  
على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعين الخافض) حرفا  
او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين  
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم

المعطف على بعض حروف الكلمة فلم يفتن الفصل بل لزم إعادة الجار  
 (نحو مررت بك وبزيد) وجزه بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل  
 قوله (والمال بيني وبينك) اذيين لا يضاف الا الى المتعدد \* وقيل  
 بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله \* نعم ان هذا مذهب البصرية  
 في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزوا الكوفيون  
 حالة الاختيار ايضا مستدلين بالشعار (والمعطف في حكم المعطوف  
 عليه فيما يجب ويمنع له) من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير  
 فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا  
 نحو ازيد والحارث وعمرو وعبدالله ويا عبدالله وزيد فان سبب لزوم  
 تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع التي التعريف لولم يجرد  
 مفقود في المعطوف وسبب بنا زيدا اعني كونه منادى مفردا معرفة  
 موجود في عمرو لاني عبدالله فلا يصح ما زيد قائما او بقاءم ولا ذاهبا  
 عمرو ولا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدا لعمرو اذ لو نصب او جر  
 عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو ممنوع لخلوه عن الضمير  
 الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيتين  
 بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد  
 مقام ٢ الواحد هو الاصل والمقول (نحو ضرب زيد عمرو وبكر خالدنا)  
 والله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي  
 بمفهوم قوله (ولا يجوز) عطفها بواحد (على معمولي عاملين)  
 مختلفين اذ الواحد لا يقوى على القيام مقامهما اظهر كالتقاضي ما لم يظهره  
 غيرهما دفعا لتوهم الغلط \* وجعل المعطف في كلام الغير لغويا

المعطف (نحو)

اعنى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا  
 في الامتحان (الا عند تقدم الجار) الذى هو احدهما سواء لى المحفوض  
 العاطف اولا (على رأى) وهو رأى الكسائى والقراء والازاج  
 والمروى عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام فى المغنى (نحو فى الدار  
 زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفى الدار زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان  
 المراد به تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار  
 زيدا والحجرة عمرا بل مثال المن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور  
 كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤل الى تقديم  
 المجرور كما وقع فى عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم  
 اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة  
 لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز  
 العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف  
 كما فى المثالين او انفصل بل انحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد  
 بقاءم ولا قطع عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا القول  
 الى الكسائى والقراء والازاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنترى وهو  
 ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاء الفاضل العصام وتلقاه  
 الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا اربعة اقوال  
 احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى منه والآخر الثانى انه يجوز مطلقا وهو  
 الذى نسبته ابن الحاجب الى القراء والقارسي الى قوم من النحويين ونقل  
 ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط  
 تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الشنترى

وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى \* وهو  
 مذهب سيويه والجمهور \* فيجعل الجر في المظوف عندهم بمضاف  
 محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند  
 صاحب التسهيل ( والثالث التأكيدي ) والا فصح التوكيد كذا  
 في مختار الصحاح \* وهما في اللغة التقرير \* قدمه مع ان البديل بالاتصال  
 بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤق العاطف  
 في اللفظي الامر فيكون التأكيدي بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم \*  
 قال الفاضل العصام لواخر المظوف عن سائر التوابيع لكان ترتيبها  
 في البيان كترتيب وقوعها في التركيب \* وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل  
 الخمسة \* ترك تعريفه \* وهو ما يقرر التبوع على ما يفهم من كلام  
 البضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه التأكيدي اكتفاء بدلالة اسمه  
 عليه \* ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل  
 ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر  
 عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعره عبارة ابن الحاجب \*  
 والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه  
 ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهيئتين تقرير جزء التبوع فلا يلزم  
 ان يصح اطلاق التأكيدي عليها ( وهو قسمان لفظي ) سمي به لانه يقرر  
 لفظه كصانه بخلاف المعنوي كما يحكى ( وهو تكرير اللفظ الاول ) اما بيانه  
 او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ( او مرادفه في الضمير المتصل  
 ويجرى ) اللفظي ( في الالفاظ كلها ) اسماء او افعالا او حروفا مفردات  
 او مركبات \* قال المصنف رح ومن هذا ايضا يظهر التحلل في تعريف

ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى\* بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا  
 لا الى التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحي او تخصيص الالفاظ  
 بالاسماء ليكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة  
 كالمعنوى ولا ينفى ما فيه من التكلف (نحو جاءني زيد) او حسن  
 بسن (و ضربت انت وضرب ضرب زيد) ولا لا او نعم نعم في جواب  
 اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم ومعنوى) لانه يقرر معناه فقط\*  
 هو (مخصوص بالعارف) من الاسماء\* لا يجرى كاللفظي في الالفاظ  
 كلها باتفاق البصريين\* واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة  
 بماعدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم  
 وليلة لانحو رجال ودرهم (وهو) اى المعنوى (نفسه وعينه)  
 بمعنى ذاته\* ويجوز الجرباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد  
 بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه\* ويؤكد بهما الواحد  
 والثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وثنية  
 وجمعا وتذكيرا وتأنيثا\* تقول جاءني زيد بنفسه وهند نفسها والزيد ان  
 او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه  
 (وكلاهما) لمذكر (وكلتاها) لمؤنث يؤكد بهما المثني لكونهما  
 مثني المعنى كجاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها (وكله) يؤكد به  
 الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والعجينة  
 كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن (واجمع واكتع واباع  
 وابصع) بالهملزة او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع  
 باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعا وجاءني



القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف  
عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المتني \* اذ الكلية والاجتماع  
لا يتصوران الا في ذى اجزاء \* واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيـ  
د بها فائدة ( وهذه الثلاثة ) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية  
( اتباع ) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع  
فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام ( لاجمع ) لظهور دلالة عليه  
يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فضى معه بقوله ( ولا تقدم ) هذه الثلاثة  
( عليه ) اى اجمع اذا اجتمعت معه ( ولا تذكر بدونه ) لعدم وفائها  
بالقصود للمر ( فى الفصح ) وفى غيره تذكر بدونه عطف تفسير  
لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى  
وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فتكون تفسيرية وتفصيلية ( واذا  
أكد المضر المرفوع المتصل ) بارزا او مستكنا ( بالنفس والعين ) اى  
بأحدهما ( اكدا ولا بمنفصل ) وجوبا دفعا للبس بالفاعل فى المستكن  
وحل عليه فى البارز \* قال الفاضل العصام وبطله انهما بالمعنى المذكور  
لا يكونان الا تأكيدين فلا يتصور الالتباس \* واقول لو سلم ذلك فالالتباس  
فى ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيـدان او غيره فهما فاعلان فافهم \*  
واما اذا أكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للعمل نحو ضربتك  
نفسك ومررت بك نفسك \* وكذا اذا أكد بغيرهما لان اجمع واخواته  
لا تستعمل لغير التأكيـد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان فى غير  
التأكيـد الا مبتداء فلا لبس ( نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه ) وضربت  
انت نفسك او عينك \* وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع انه

حكمهما ومع وجود الاختصار في الكلام حيثئذ بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤككات \* فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها \* وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة ارباعا لاجع وما يفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل ببيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما في الاول فافهم (والاربع البدل) في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان \* عدل عما في الكافية \* وهو بما نسب الى المتبوع \* لاحتياجه الى التكلف \* كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالجئى فى مثل جاءنى زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك \* وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تحمل \* وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى بدل الفلظ او حال نسبته من التقرر والتمكن فى الذهن كما فى البواقى وخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيق زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى شئ \* وما اختاره المصنف رح من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام (دونه) اى المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب \* وقبل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يدوله فيعرض عنه

ويقصد المثلوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا  
 في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من التكلم ولم يكن بطريق  
 القصد • ولذا صرف عنه بل وقالوا بدل الفلظ ثلاثة اقسام ذكر  
 المبدل منه عن قصد ثم ايهام الفلظ وشرطه ان يرتقى من الأدنى  
 الى الأعلى ويسمى بدل بدیه نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا  
 اردت ان تقول جار فسبق لسائك الى رجل ونسيان المقصود وسبق  
 اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء  
 وان وقع في كلامهم فمعه الاضراب عن الغلو فيه بل فظهر  
 ان لافرق بين الاضراب وقسمي بدل الفلظ الا في وجه التدارك  
 فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط  
 وان الفلظ والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن بضربون  
 عنها والاوساط يدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان •  
 وينتقض التعريف بصفة اي وهذا وايها في ايها الرجل ويا هذا  
 الرجل ويا ايها الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا  
 قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل)  
 اي بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اي المبدل  
 والمبدل منه الكلان (على) شيء (واحد) وان لم يكن مترادفين  
 او متساويين (نحو جانبي زيد اخوك وبدل البعض) اي بدل هو  
 البعض (من الكل ان كان) مدلول المبدل (جزء) مدلول (المبدل منه)  
 في الخارج (نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتغال) اي بدل مسبب  
 غالبا عن اشتغال احد المبدلين على الآخر (ان كان بينهما تعلق)

وملابسة (بغيرهما) أى الكلية والجزئية \* وفيه إشارة إلى أن اشتغال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل (بحيث تاتمظر النفس) أى نفس السامع (بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتتشوق إلى الثاني) وهو البدل (نحو سلب زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق إلى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب \* واما اقتصار ابن الحاجب على الملابس بينهما بغيرهما فيقتضى كون غلامه فى جامى زيد غلامه بدل اشتغال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) أى بدل مسبب عنه (ان كان ذكر المبدل منه غلطاً) صريحاً لوضيحه فيشمل اقسامه الثلاثة \* الا انه خلاف الظاهر \* اذا التباعد من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع إلى آخره ان رجع ضميره إلى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع إلى ما فيه الغلط صريحاً بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملاً مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البضاوى فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان (نحو رأيت رجلا حجارا ولا يقع فى كلام القصاص بل يوردونه بل ويجب وصف التكرة) المحضة المبدلة (من العرفة) فيه إشارة إلى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفاً وتذكيراً كما فى الوصف بجامى رجل غلام زيد (بدل الكل) اذ لا يحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تعاريفهما فيهما \* واما وجب ليكون كالجار لمافيه من نقص التكرارة ولا يصحكون المقصود انقص

من غيره من كل وجه (نحو قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة ولا يبدل  
الظاهر من المضمر يدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا )  
لان المضمر التكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل  
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد  
مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك  
واعجبني علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربني الحمار  
(و) التابع (الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع حتى به  
لايضاح متبوعه ) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله  
بالاجتماع \* وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله (ولا يبدل  
على معنى فيه ) اى فى متبوعه ( نحو اقسم بالله ابو حفص ) كنية  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه (عمر) عطف بيان له (فمجموع ما ذكرنا  
من المحولات ) على ما ذكرنا (ثلاثون) واما ما ذكره ابن الحاجب منها  
على ما ذكره فسته وعشرون \* زاد فى المرفوع اسم باب كان والمضارع  
المجرد عن الناصب والجوازم وفى المنصوب المضارع المنصوب واذكر  
بعد المجزوم (الباب الثالث فى الاعراب ) تذكر ما سبق  
( وهو ) فى الاصطلاح ( شئ ) حركة او حرفا او حذفا ( جاء  
من العامل ) بواسطة لم يذكرها اكتفا بمذكرها فى تعريف العامل \*  
فلائقضى بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا  
وصفة معا كفى الاعراب بالحركة او صفة قطع كفى الاعراب بالحروف \*  
فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مسلون ومسلين صيغ موضوعة قبل  
التركيب حتى اذا اردت تعدادا لجموع السائلة المذكورة تقول مسلون

مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين \* وكذا التثنية  
وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فسلمون ومسلمين مثلا مترادفان  
في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرفع  
والثاني عند ورود الناصب والجار لكنها اما غير دالة على شيء او دالة  
على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة  
للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب العامل  
صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة  
الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان  
فان شئت فارجع اليه (يختلف به) اي بسببه صفة (آخر العرب)  
لفظا او تقديرا او محلا \* فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخر  
عند الاضافة ولو فرضا \* فيشتمل الحقيق كدال زيد والمجازي كناه  
قائمة ويا بصري وواو مسلمون على ما هو المختار عنده من ان كلا  
منها كلمة برأسها \* قال المصنف رح للاعراب معنيان عام وهو  
ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع  
من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري او في نفسه  
فمحلي \* وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر  
بغير اللام وخاص بالاولين \* والانواع للعام وكذا محالها واقسامها  
والعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى \* فان كان  
المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالعرب ما اشتمل عليه لكن هذا  
خلاف المتبادر لا الاصطلاح والاي يقتض التعريف بخروج المحلى  
الذى في المبني \* فلو قال آخر الكلمة كافي تعريف العامل لكان اصوب

واظهر واسم من لزوم الدور يدكر العرب ولولم يسلم منه بذكر العامل  
فافهم \* وان كان المراد به الخاص وبالعرب الاصطلاحى يخرج المحلى  
المذكور من الحد والمحدود مع ذكره فى الاقسام \* وجعله اسطراديا  
لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوى الافهام \* ويمكن ان يقال انه  
اخرجه عن التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته  
لكون المانع عن الظهور نفس محله \* ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين  
ان الجذر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم  
والنصب بان وان الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع  
خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيتها فيكون التعريف للاعراب  
الاصلى لا المحقق به \* ولو اريد بالاعراب ما شملها وزيد فى تفسيره  
او حل عليه اولى يعتبر فيه قيد الواسطة (واريد ٣) بالعرب ما شتمل  
على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها \* واما النقض بالواسطة  
فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهى من البعيد لكن  
يأباه ما نقلناه عنه وتعرفه للعامل (وله) اى للاعراب مطلقا لكن  
على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم (تقسيمات اربعة) بالاستقراء  
(متداخلة) اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الآخر لان هذه  
تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين  
جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم  
تارة الى العرب والبنى واخرى الى المعرفة والتركعة مع ان كلا منهما اما  
عرب او بنى (التقسيم الاول) منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة)  
ولذا قدمه (فقول هو) اى الاعراب (اما حركته) وهى الاصل

(تقسيم)  
٤

فيه لختها وكونها ادل على القصد ولذا قدمها (او حرف) وهي  
 ليسب باصل لانغاء علة الاصلة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي  
 ذلك كإغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة (او حذف) اى  
 حذف احدهما للجزم ولذا اخرجتهما (والحركة ثلاثة ضمة) سميت بها  
 لضم الشفتين عندها (وقحمة) لفتح القم عندها (وكسرة) لتسفل  
 الفك الاسفل عندها فكأنه يكسر (نحو جاني زيد ورأيت زيدا  
 ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء نحو جاني ابوه ورأيت  
 اياه ومررت بابه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين  
 (والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو  
 لم يفرز وحذف النون نحو لم يضربا للمجموع) اى مجموع الاقسام الحاصلة  
 من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه  
 (بحسب المحل فهو) اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم (اما)  
 معرب او ملبس (بالحركات المحضة) لامع الحذف (او بالحروف المحضة)  
 لامعه (او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول)  
 وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب) ملتبس او معرب (بالحركات  
 الثلاث) فى الاحوال الثلاث غير تابع بعضها لبعض فى بعض الاحوال  
 (بالضمة رضا) اى مرفوعا او حالة رفع (والقحمة نصبا والكسرة  
 جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يمتثل الفرض فان الواحد  
 اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة  
 اخرى فاوجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله (فهو) اى تام  
 الاعراب بما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لالثنى والمجموع بقرينة



ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحد  
 للجمعية واحتزبه عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف  
 واعراب الثاني ناقص (المنصرفان) لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج  
 منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجي احتزبه عن المنصرف لان  
 اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غيرها المتكلم فان المنصرف  
 على ما فسر غير صادق على العرب بالحروف كما سيجي (نحو جاءني  
 رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجالا وناقص  
 الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك  
 فيه الكسرة و اشار اليه بقوله (اما بالضممة رفعا والفتحة نصبا وجرافهو)  
 اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءني  
 احد ورأيت احدا ومررت باحد) وسيجي ترك الكسرة فيه وانما جل  
 فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع  
 فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه  
 بقوله (واما بالضممة رفعا والكسرة نصبا وجرافهو) اي ما بالحركتين  
 المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وجل نصبه على الجر ليكون على  
 وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجي (نحو جاءني مسلمات  
 ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني) وهو ما بالحروف المحضة  
 (ايضا) اي كما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة)  
 في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة (بالواو  
 رفا والالف نصبا والياء جرافهو) اي تام الاعراب بما بالحروف  
 المحضة (الاسماء الستة المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غيرها المتكلم)

اذا المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيحكي  
 (المفردة) اذا التئمت وجع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف  
 لكنهما ليسا بتامى الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف  
 (المكبرة) اذا لمصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورأيت اباه  
 ومررت بابه \* وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء او اخرها  
 ثابتة في حال الاضافة سماها بخلاف دم محذوفة نسياني حال الافراد  
 بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كفاي التنشئة  
 والجمع والساكن اخف من التحريك فاقول الحال ههنا بسبب العارض  
 فصار الحرف اصلا خلفه دون الحركة \* بخلاف نحو دم اذ يحتاج  
 الى زيادة حرف لجرد الاعراب وقد صار العين آخرها محلا للاعراب  
 بمحذف اللام نسيان بخلاف نحو المصا لان اللام لم يمحذف نسيان اصلا  
 فلم يشبه الزائد فكان جرة محضا من الكلمة والاعراب وصف قنانيا  
 ولما لم يمحذف في التصغير بسبب سكون الياء عاد الى اصل الحركة  
 ذكره في الامتحان (واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو او رها)  
 هذا هو اصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر  
 الى هذا قدم الجمع على التئمت عكس ما في الكافية والباء (والياء نصبا  
 وجرافه) اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين (جمع المذكر السالم)  
 وهو ما لم يتغير بنا واحد للجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثنين  
 وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه  
 (وعشرون اخواتها) اي نظائرهما من ثلثين الى تسعين (نحو  
 جاشي مسلمون واولو مال وعشرون) رجلا (ورأيت مسلمون واولو

مال وعشرين ومررت بمسكين واولى مال وعشرين اوبالالف رضا  
 والياء نصبا وجرافهو) اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين (الثنى)  
 وقد سبق ماهو (واثنان) وكذا اثنان وثمان (وكلا) وكذا كلنا  
 بلاثون ولولا اضافة قاله الفاضل المصام (مضاف الى مضمر)  
 اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية (نحو جاءنى  
 مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلين واثنين وكليهما ومررت بمسكين  
 واثنين وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبقت الاشارة  
 اليه فى الاسماء الستة \* واما عن الثانى فلا حتراز عن اللبس فى الاحوال  
 الثلث فلزم التوزيع \* فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتيار الذاقى \*  
 والثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف و لكونه ضميرها فى نحو ضربا  
 ويضربان \* والواو لكونه اخ الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم  
 اشتراك الاربع فى الياء فتحسوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت  
 هذه الحروف دالة على معنى الثنية والجمع لم تحس للاعراب تمحض  
 الحركة فلزم الجبر \* وايضا لم يمكن الحاق التثنية الدال على التمكن حذرا  
 عن الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط  
 مع اللام والوقف والى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها  
 فى الثنية وقصوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما \* اذ قد تروى العلامة  
 الاولى بالاعلال نحو مصطفين \* ووجه الحاق اثنين واختيه ظاهر  
 لانهما كالثنى لفظا ومعنى \* واما كلا ففرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا  
 فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ  
 والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا

كلتا\* والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا  
 اولو وعدم النون لزوم الاضافة كذا في الامتحان (والثالث) وهو ما  
 بالحركة مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان  
 لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة  
 (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير) مرفوع بقرينة الآتى  
 اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للمحال  
 وهو فى عرفهم ما ليس آخره حرف علة (فرغه) اى رفع ذلك المضارع  
 بالضمّة ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كفاى الوقف ولا يخفى ان ليس  
 المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه بحذف الحركة) ولو تقديرا  
 كما اذا التقي الساكن بعده (نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب)  
 ولم يضرب القوم (والثاني) وهو ما كان محذوفه حرفا للفعل (المضارع  
 المذكور) الذى لم يتصل بآخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واوا  
 اوياء او الفاء (فرغه بالضمّة) تقدير الاستقفا لها عليها (ونصبه  
 بالفتحة) ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا (وجزمه بحذف الآخر)  
 مطلقا لان الجازم لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يعزو)  
 ويرى ويخشى (ولن يعزو) ولن يرى ولن يخشى (ولم يعزو) ولم يرى  
 ولم يخش (والرابع) وهو ما بالحرف مع الحذف (لا يكون الا ناقص  
 الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل بآخره  
 ضمير مرفوع غير النون) الذى هو لجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل  
 هو به لكان مبنيّا كما لو اتصل به نون التأكيد كما سيأتى (فرغه بالنون  
 ونصبه وجزمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لماعد جزءا بدليل

سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم تحمل  
 الالف والواو والياء بالحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة  
 فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحلوا النصب عليه دون الرفع  
 لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلهما وكونهما  
 علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب  
 بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا (نحو يضربان) ويضربون  
 وتضربين ويضربان ويرمون وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا  
 ولن تضربي ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي (ولم يضربا) ولم يضربوا  
 الى آخره (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم  
 بحسب المل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام  
 الاعراب وناقصه المقسم الى قسمين واثان منها بانقسام الثالث الى  
 قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف  
 وكان للنائي احكام اخر لا بد من معرفتها احتياجا الى بيانها فقال  
 (والمراد) في الاصطلاح (بالمنصرف) سمي به لكونه صرفا في الاسمية  
 ولذا سمي امكان ارجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره  
 بدخول الجر والتنوين او لازدياده به قدمه لاصلته ولكون مفهومه  
 وجوديا (ما) اى اسم (دخله الجر) بالكسر لتبادره لاصلته كما سبق  
 (والتنوين نحو زيد) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على العرب  
 بالحروف (وبغير المنصرف) سمي به لعدم ما ذكر في المنصرف (اسم معرب  
 بالحركة) فخرج العرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول  
 فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان (لا بدخله الجر) بالكسر

قدمه تنبها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كازعم البعض (والتنوين)  
 للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعتين اذ الفعل فرع الاسم  
 في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه مامنع من الفعل  
 اعني الكسر والتنوين \* ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد  
 ليجري عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل معرفة  
 جميع العلل وشرائط تأثيرها وهي لا تيسرها الا بالتفصيل الآتي  
 بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر  
 العلة التقريبية وهو محل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه  
 واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة  
 وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة  
 الى التفصيل الآتي فافهم (وهو) اي غير المنصرف (على نوعين)  
 الاول (سماعي) وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن  
 ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور (نحو احاد  
 وموحد وثنا ومنى وثلت ومثلث ورباع ومربع) قال الرضي هذه  
 مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر خصالا عشارا والمبرد والكوفيون  
 يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خاس وخمسن وسداس  
 ومسدس وسباع ومسبع وثمان وثمان وتساع ومتسع بلا سماع بل  
 المسموح مع ياء النسبة نحو خاسي الى تساعي هذا \* قال الفاضل العصام  
 انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعول  
 ولا في فعال في السعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع  
 لجواز ان تكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعول وجعل

ابن مالك خاس وخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني القوم احاد او موحداوا واحدا واحدا وكذا البواقي (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها قيل انه معدول عامعه من لمواقفة المعدول للمعدول عنه في التكرير وقيل عامعه اللام لمواقفته للموصوف افرادا وثنية وجعلا وتذكيرا وتأنيئا ولم يذهب الى كونه معدولا عامعه الاضافة لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في آخره شيء من ذلك \* وقال الفاضل انحصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لافي فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجبة ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فروعت المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدي الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلت حال كونها (صفات) اذ لو كانت اعلاما لذكور صرفت عن الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزوال الموان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلى مع العمية ولوللائات لم تصرف بالاتفاق للتأنيث مع العمية لكنها لا تكون حيثنذما نحن فيه والسبب في كل منها العدل الحقيقي والوصف الاصلى اذا العارضى صار اصليا في المعدول لاعتباره

في وضعه (و) نحو (جمع وكنع وبتع وبصع) حال كونها (جوما)  
 فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فلاء صفة فعل واسما  
 فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع  
 في الاصل افضل تفضيل لجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب  
 فيها العدل التحقيق والوصف الاصلى على الاصح ولا تضره غلبة  
 الاسمية وقيل التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها  
 الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم  
 ملائمة تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلاداة فهو  
 يشبه العلية ولهذا الاختلاف لم يقيد بها بالصفات كما في الاول وانما  
 قيد بمجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق  
 (و) نحو (عمرو وفرو زحل) اسم نجم من الخنفس (وقرح) اسم جبل  
 في مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها العدل التقديرى  
 والعلم ولو لم تكن اعلاما بان تكررت لانصرفت لبقائها على سبب واحد  
 (و) الثانى (قياسى) وهو ما لا يتوقف منه بخصوصه على السماع بل  
 يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة  
 السور الكلّى في قوله (وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص  
 بالفعل) في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم المنقولا عن الفعل  
 او الهم (كضرب) مجهولا (وشمر) مشدد العين علم القرس الجحاج  
 ومعناه في الاصل اسرع في المشى ويقم منقولا من الهم (واقطع واجتمع  
 واستفرج) وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة او مجهولة  
 وكذا فوعل مجهولا (اوفى) محل (اوله) اى الوزن او مجازا



بالحلول ( احدى زوائد المضارع ) التي لها نوع اختصاص به وهي  
حرف اتين حال كون ذلك الوزن ( غير قابل للتاء ) المتحركة للتأنيث  
لان لحوقها به يخرجها عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم  
نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كعملة وارملة اذا  
سمى بهما فيدخل في قوله كل علم فيه تمام التأنيث لالوزن الفعل كما لا يخفى  
( نحو زيد وينكر ) واحد والسبب العلمية ووزن الفعل ( وكل افضل  
التفصيل والصفة ) اى كل ما كان على وزن الفعل موضوعا للتفصيل  
والصفة ( نحو افضل ) للتفصيل ( وايض ) للصفة والسبب الوصف  
والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افضل  
التفصيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعى اذ مؤنث  
الاول فاعلى ومؤنث الثانى فعلاء ( وكل اسم اعجمى ) غير عربى  
فى الاصل ( استعمل فى اول نقله الى العرب علما ) سواء كان علما فى العجم  
ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال  
شرطها ان تكون علمية فى العجمية وما وجد من التعميم لتحقيق والحكمى  
فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى  
ملحق بالاول دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة  
للكل وفى وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان وجد الاشطراط  
بقاء الجملة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف  
فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فىكون كاللفظ  
العربى فيضعف الجملة فلا تؤثر ( وهو ) اى والحال ان ذلك الاعجمى  
( زائد ) حروفه ( على ) الاحرف ( الثلاثة ) متحرك الاوسط نحو قالون

كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته \* قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم) هما مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثاني والثاني للإول (وشر) وسقر فنوح منصرف \* واعلم ان ههنا ثلثة مذاهب \* الاول جعل الهمزة كالتأنيب المعنوي بدليل اعتبارها في ما هو وجور فيجوز في نوح الوجهان كهنند فهذا للزبحشرى وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيق وله علامة تظهر في بعض التصرفات والهمزة امر اضافي لاعلامه لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار الهمزة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماء للتقوية للاستقلال السيية وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف هند \* والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في الهمزة اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام الثاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في الهمزة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف في الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للهمزة معقولة وبمجرد زيادة حركة لا يوجد طول مؤديا الى القلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا لسيويته واكثر النحاة وارتضاء الرضى \* والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقرو شر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بهما اسما بقعة وقلعة وانما تظهر الثمرة في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة (وكل مؤنث) علما اوليا (بالالف مقصورة) كانت

(او ممدودة) والمراد بها الهمزة المتقلبة لا ما قبلها والسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم (نحو حيلي وحجاء) قيل انما قامت مقام العلتين لزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال جبل ولا حجرة بخلاف التاء فانها ان لم تبت بعارض كالعلية وردده المصنف رح بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فمقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا بجحي التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعال التفضيل والممدودة في افعال الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كأنه معدوم فغلب مقارفة التاء ونذر مقارفة الالفين فالحكم للغالب والتادر كالمعدوم (وكل علم فيه تامة التأنيث لفظاً) زائد على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو قاطمة وحجرة او تقديرا) انما شرط فيه العلية لتصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثانيا فيكون التاء حرف مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم (وهو) اى والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة) علم المؤنث اولا (نحو زينب او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه (علما للمؤنث نحو قدم اسم امرأة) وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماء وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدر فلا تقوى قوة المفعولة بالاقيام شئ في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل

وجوب الحذف في مثل جزي مع جواز حبل والجمعة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث وضعف هذين لا يؤثران الا فيما في مسماة تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقيل السلامة بتقل احد الامور عن مقاومة الخفة لتقل احد السيين ومزاجتها لتأثيره وردة المصنف رح بانه لا طائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس لتقل بل لفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم التقل كيف والعلية والوصف والعدل لا يتصور فيها التقل بل حصول الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماء وجور اعلاما لذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذا الخفة والمقاومة سبان في الحالين (ولو سمي به) اي بذلك التحرك الاوسط (مذكر صرف) لغاية ضعف التأنيث حينئذ فلا يقول به الا القام مقامه بالذات فلو سمي بازاء على ثلثة منع لو تأنيثه اصليا والا فنصرف في كل حال ككل مكسر بغير تام فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع فقل كلاب اذا سمي به مذكر صرف (ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه) لضعف تأنيثه (ومنه) لوجود السيين ولو كان احدهما ضعيفا (نحو هندوكل علم) في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولي من قولهم لبأ من من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان (مركب من اسمين) في الاصل لان نحو النجم وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتأبط شرا علما بحركات

فلا يظهر فيها منع الصرف (ليس احدهما عاملا في الآخر) بالاضافة  
او بكونه بمعنى الفعل احتزبه عن مثل عبدالله وضارب زيد الانهما محكيان  
فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثر في المضاف الصرف فلا تؤثر  
في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر  
الحرارة والماء البرودة (ولا الثاني صوتا) في الاصل مثل سيويه فانه  
مبنى او محكى بناؤه (ولا متضمنا للمعنى الحرف) في الاصل عاطفا وجارا  
كخمسة عشر وجارى بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح  
فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب  
في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلية احترازا  
عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لوزاد  
ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الآخر ولوزاد ايضا ولا مبني  
لاغنى عن القيدتين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون  
النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثاني اوضح  
كما لا يخفى (نحو بعلبك وحضر موت) على اللفظة الفصيحة كما سيجئ  
وسبب المنع العلية والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان) في الآخر  
لاصليتان ولذا سميّا مزيدتين وتسميان مضارعيتين لشبهتهما بالفي  
التأنيث قبل في امتناع دخول التاموقيل في كونهما مزيدتين (علما) ليمتنع  
بالعية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما (او وصفا لا تدخله التاء) لما مر  
من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون والعية  
(وسكران) مثال لو صف له مؤنث لا تدخله التاء كسكرى (ورجن)  
مثال لو صف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون

(والوصف)

والوصف ( وكل جمع ) حاليا او اصليا كخضاجر تحقيقيا او تقديريا  
كسر او يل ( على ) وزن ( فعالل او فعاليل ) بان كان اوله مفتوحا وثالثه  
القابعه حرفان متحركان او ثلثة احرف او سطها ساكن ولو في الاصل  
بجوارفاته غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط  
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية  
في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فتقوى الجمعية لم يقل بلاهاء  
ولاياء احترازاً عن مثل فزانة ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على  
وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار  
عنده كون التاء في مثل فزانة جزءاً فيخرج باتصاله عن الوزن  
المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان ( نحو مساجد  
ومصاييح ) وفي التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان  
المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة  
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن  
الاصول بالقاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كافي التصريفي  
ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل العصام ( ويجوز  
صرفه ) اي لا يمنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة باذخالكسر  
والتنوين لما مر من تعريفه ( لضرورة الشعر ) بان يخل بالوزن او سلاسته  
لو منع فالاول كقوله « صبت على مصائب لو انما صبت على الايام صرن  
لياليا » والثاني كقوله « اعدد كرهمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته  
يتצוע » ( او لتناسب ) اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه  
من المنصرف ( نحو سلاسل ) على قراءة نافع والكسائي صرف ليناسب

اغلا لا بعده (وقواريرا) ليناسب قطير ابعده (وكل ما لا ينصرف اذا  
اضيف) الى شئ (او دخله لام التعريف انصرف) حقيقة وجد فيه  
السيان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام  
للمنع الصرف فافهم (نحو مررت بالاجر) مثال لثاني قدمه على مثال  
الاول لثلا يقع الفصل بين المثال والمثل (واجرنا) مثال للاول ولا مجال  
لعدم الفصل فيه فافهم (والتقسيم الثالث) منها تقسيمه (بحسب النوع  
وهو) اى الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما  
(مشتركان بين الاسم والفعل) غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناه  
فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفى الفعل ما يشبههما فغناهما المشترك  
علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام (وجز  
مختص بالاسم) لا يوجد فى غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص  
بالفعل) معناه ما يشبه الجر فى الاختصاص (وعلمة الرفع) اى علامة  
هى الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه الرفع  
لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على رأى من جعله  
نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو  
ظاهر (اربعة ضمة) فى الاسم والفعل (وواو) اى واو الجمع المذكور  
السالم والاسماء الستة فى الاسم (والف) اى الف التثنية فى الاسم  
(ونون) اى نون التثنية والجمع المذكور والواحدة المخاطبة فى الفعل  
(وعلمة النصب خمسة قصبة) فى الاسم والفعل (وكسرة) فى الاسم  
الذى هو الجمع المؤنث السالم (والف) فى الاسماء الستة السابقة (وباء) اى  
ياء التثنية وجمع المذكور السالم (وحذف النون) فى الفعل (وعلمة الجر

ثلاثة كسرة ) في المنصرف ( وقصة ) في غير المنصرف ( وياه ) اى  
 ياء التثنية والجمع المذكور السالم والاسماء الستة ( وعلامة الجزم ثلاثة  
 حذف الحركة ) من آخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل بآخره ضمير  
 ( وحذف الآخر ) من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر ( وحذف  
 النون ) المذكور ( والتقسيم الرابع ) من التقسيمات الاربعة للاعراب  
 تقسيمه ( بحسب الصفة فهو ) اى الاعراب بحسبها ( ثلاثة لفظى يظهر )  
 ( فى اللفظ ) اى لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحققا  
 الظهور ( وتقديرى ومحل فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ماعداهما  
 لفظى ) لانهما اعراب فى هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكره وفيه  
 بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة  
 وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف او للدغام فيما بعده نحو بارئكم  
 بتسكين الهزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى قراءة  
 ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة غير اعرابية او لا تناسب  
 نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر  
 الدال على قراءة الحسن البصر ونحو يازيد الطريف بضم الفاء  
 وحجر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ ليس حركة آخره بنائية  
 ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدمامى فيكون  
 التسمية بالجر للمشكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف  
 عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال الآخر بالسكون والثانى بالمحكى  
 للاشتراك فى اشتغال الآخر بالحركة الغير اعرابية فانهم ( فالتقديرى  
 ما لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لما نفع فيه غير الاعراب الحقيق )



اذلوكان حقيقيا يكون محليا كمايجب\* ( ولا يكون) التقديرى ( الا  
 فى العرب) الاصطلاح ( كاللفظى وذلك) التقديرى ( فى سبعة  
 مواضع) وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف فرح نقصها وجعلها  
 خمسة بان ادخل فى الثانى ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما  
 جعله سادسا وسابعا واثامنا وزاد الخامس والسابع فتبه ولا تكن من  
 الغافلين \* الموضع (الاول) معرب ( مفرد آخره الف وان حذف  
 لالتقاء الساكنين) لا مجرد الخفة فهو منوى لامنى فيكون كالملفوظ  
 ( فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه فى الاحوال الـثلث تقديرى)  
 لتعذرا الحزكة دلى الالف ملفوظا او مقدرا ( نحو العصا وعصاوان كان  
 فعلا فرضه ونصبه تقديرى) لوجود ذلك الالف فى تينك الحالين  
 ( وجزمه ) بحذف ذلك الالف (لفظى) لوجوده فى اللفظ ( نحو  
 يخشى) ويخشى الله ( ولن يخشى) ولن يخشى الناس ( ولم يخش و)  
 الموضع (الثانى ما) اى اسم معرب مطلقا (اضيف الى ياء المتكلم)  
 ولو حذف او قلبت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون  
 اعرابها لفظيا لوجوده فى اللفظ نحو مسلمى ومسلمى وبمسلى بالتشديد  
 ( فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى)  
 لزوم القلب والادغام (قط) دون نصبه وجره فانها لفظيان ياء  
 مدغم فالاولى تقديمه كافى الا و اتى (نحو جاني مسلمى اصله مسلمى)  
 قلبت الواو ياء وادغمت (وان كان غيره) اى غير جمع المذكر السالم  
 (فالكل) اى كل اعرابه (تقديرى) سواء كان مفردا او جمعا مكسرا  
 او مؤنثا سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذرا

اجتماع الحركة والسكون والحركتين مبينين اوضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما يمكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبديل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذا لاضافة الى الضمير لا توجد نحو غلامك و غلامه (نحو غلامي) و ابني (ورجالى و مسلماتى و) الموضع (الثالث ما) اى اسم معرب مطلقا (في آخره اعراب محكى) اى حركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست بالاعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي وانما جعل اعرابه تقديرية للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه (اما جملة) في الاصل (منقولة) في الحال (الى العلية نحو تأبطشراً) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما قبل العلية (او مفردا في قول) القوم (الحجازى) واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد و اليه ذهب كثير من النحاة منهم سيويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفضه لفتنا مقولا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمران) اعرابه بياء مقدرة والمفوظ حكاية (لمن قال الت تمران وكذا) اى كالمذكور في كون اعرابه تقديرية لاشتغال الآخر بالآخر (كل علم مركب جزؤه الثانى معمول) في الاصل (للاعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزاء ايضا فيكون تقديرية (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلامها معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول

والثالث (بخلاف نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه) عليين من العلم المركب الذي جزؤه الثاني ممول للماله اعراب في الاصل (فان اعراب الجزء الاول) اعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزء كرازيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق في الامتحان (منهما) اى من نحو عبدالله ونحو مضروب غلامه (لفظي) لظهوره في لفظ ماله الاعراب وان كان في وسطه لكونه ماله اعراب في الاصل ولما نفع في آخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقدير يا كما اذا كان الجزء الاول مالا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فرفع وان ناصبا فصبوب وان جارا فجرور (والثاني مشغول باعراب الحكاية اى) باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر (او) ما في آخره (بناء محكي) والتمية بالبناء كالتمية بالاعراب (نحو خمسة عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزءا مبين كما سيحى . واذا جعل علما يكون مغربا باعراب تقديرى (على الاشهر) لا تنافس موجب البناء الذى سبأى وتعذر ظهور الاعراب في لفظه لما نفع هو الحكاية وقيل يكون مبنيًا كما قبل العملية ومثله سيويه كما صرح به في الامتحان (و) الموضوع (الرابع ما) اى اسم او فعل مغرب (في آخره) الاول ترك في كافى الاول (ياء مكسور ما قبلها وان خذف لاتقاء الساكنين) فانه كالمفوض لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد (فان كان) ذلك المغرب (اسما فرعه وجره تقديرى) لزوم تسكين الياء المذكورة لاستئصال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها (نحو القاضى وقاض) وقاضى البلد (وان كان فعلا فرعه

قط ( دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان ) ( تقديرى ) لاستئصال الضمة عليها بخلاف القصة ( ان لم يلحق بآخره ضمير ) مرفوع فانه ان لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يركبا ولم يرميا الى آخره ( نحو يرمى ) هو ( وترمى ) انت او هى ( وارمى ) انا ( وترمى ) نحن ( والخامس ) منها ( فعل آخره واو مضموم ما قبلها ) اذ لم يوجد اسم كذلك ( فرفعه بقط ) منها دون نصبه وجزمه اذهما لفظيان ( ايضا ) اى كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها ( تقديرى ) لئلا مامر من استئصال الضمة على الواو المذكور ( ان لم يلحق بآخره ضمير ) مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر ( نحو يفزوا ) هو ( وتفزوا ) انت او هى ( واغزوا ) انا ( وتفزوا ) نحن ( والسادس ) منها ( اسم ) معرب ( اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اى كلمة اولها همزة وصل ) تفسير لساكن فانها تسقط عند الملاقة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب ( فان كان ) ذلك الاسم ( من الاسماء الستة المذكورة ) من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء ( فاعرابه في الاحوال الثلث تقديرى ) لعدم ظهوره في اللفظ لمامر ( نحو جاني ابو القاسم ) ورأيت ابو القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين ) بفتح النون في النصب والجر ( فيتحرك الواو ) دفعا لساكنين ( بالضمة ) للمجانسة ( والياء بالكسرة ) لما ذكر ( فيكون ) اعرابه ( لفظيا في الاحوال الثلث ) لظهوره في لفظه ( نحو جاني مصطفوا القوم ) بضم الواو ( ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى

القوم) بكسر اليا فيهما (وان لم يكن) ما قبل حرف الاعراب (مفتوحا  
 بحذفان) اى الواو والياء لساكنين (فيكون) اعرابه (تقدير يا  
 فى الاحوال الثلث نحو جاني ضارب القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت  
 بضاربي القوم وان كان) ذلك الاسم (ثنية فرفضه تقديرى) بحذف  
 الالف لساكنين (وفى نصبه وجزمه تحرك الياء) لساكنين (بالكسر)  
 للمجانسة (فيكون) اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاني غلاما ابنك)  
 بحذف الالف (ورأيت غلامى ابنك ومررت بغلامى ابنك) بكسر الياء  
 فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة المعرب (الموقوف)  
 اى الذى وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (بما كان  
 اعرابه بالحركة) لا بالحروف اذ حيثئذ يكون لفظيا كسملون ويضربون  
 (فان كان) ذلك الموقوف عليه (غير ممنون بتوئين التمكن) ممنونا بتوئين  
 المقابلة او لا (او كان فى آخره تاء التأنيث فاحواله الثلث) اى اعرابه فيها  
 (تقديرى) لعدم ظهوره فى اللفظ (نحو اجد) فى الاحوال الثلث  
 مثال لغير المنون (وضاربة) كذلك مثال لما فى آخره التاء (وضاربات)  
 مثال للمنون بغير التمكن (وان كان ممنونا) بتوئين التمكن (بغيرها)  
 بلا همزة او بها اى حال كونه بلا تاء التأنيث او بلاها منقلبة عنها (فرضه  
 وجزمه تقديرى) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف  
 عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه قمع ما قبله الذى هو النصب  
 (نحو زيد) فانه يقال جاني زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت  
 زيدا بالالف (واما المحلى) وهو ما لا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى آخره  
 بل فى نفسه لما منع من ظهوره فيها (ففى موضعين احدهما) الاحسن

الاول او الآخر بدل الثاني (الاسم العرب المشتل آخره باعراب غير محكى) لما عرفته لو اشتغل بمحكى لكان اعرابه تقديريا (نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لاله مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في افشاء معنى العامل الى الممول فهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة الممول كذا في الامتحان (وكذا اعجبني ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) او منصوبه على المفعولية (في الاول والثانية في الثاني \* والثاني) منها (المبنى) العارض الذي توارد عليه المعاني المقتضية \* قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحل فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه \* واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محلا للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا ومخصوصا ككونه مبنيا ومضاهيا له او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد الحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعوزيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى « واختار موسى قومه » بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى هو الجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه

عليها انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب \* فيرد عليهم  
ان المحلى قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت  
يزيد وضرب زيد شديدا وعروضارب زيد منصوب المحل \* واما نحو  
تأبط شراعلما فالتخارانه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع في الآخر  
قط وهو الاستغفال بالحكاية \* والمفعولية زالت بالعلية بخلاف المانع  
في يازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار  
ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لافي الآخر يمنع عن ظهور النصب \*  
غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية  
بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني  
صار الاعراب تقديره نحو تأبط شرأ على الصحيح الى هنا كلامه \*  
( وهو ) اى المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام ( ما ) اى كلمة  
( كان حركته وسكونه ) اى حركة آخره وسكونه ( لا بعامل ) اى  
لا بسببه ولودخل عليه بل بان الاصل في البناء السكون والعدول  
الى الحركة بسبب آخر كما سمعنا \* وبما ذكرنا لا يردان الاسماء المقدودة  
داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح \* والمختار عنده  
مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة صرح به في الامتحان  
لان حركتها تكون بعامل لودخل عليها ملتبس او ملتبس ( بخلاف  
المعرب ) فانه ليس كذلك وهو من اعرابه اى وضخته واظهرته فالمعرب  
محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه  
( فهو ) اى المعرب مطلقا \* ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالقاء  
لان مرتبته بعد مرتبة الاجال ( ما ) كلمة ( كان حركته وسكونه )

اي حركة آخره وسكونه (بعامل) اي بسية بواسطة اوبدونها  
 فيشمل مدخول الجار اثره وغيره بما لا يتعلق بشئ على ما يشعر به  
 تنكير عامل فافهم \* ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمرب  
 بالحروف مع انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط  
 رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره  
 في الاقسام وانه لو اراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما  
 لصدق تعريف المبنى على العرب بالحروف لما مر ان الحرف ثابت قبل  
 العامل وبعده يحصل صفته وهي الدلالة ولادلالة له في المبنى حتى  
 يراد به هذه الصفة كما في العرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريف ابن الحاجب  
 لعدم حصول الغرض الاصل من التعريف بهما وهو معرفة الافراد  
 لاجراء الاحكام عليها \* وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم  
 ان ما عداها عرب \* ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد انه مع اختلافهما في  
 نفسها لانه اطلق المركب واردا جزءه او المركب مع الغير تركيبا  
 يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة النفية المناسبة التي توجب البناء  
 وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد  
 بمبنى الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك  
 لا قرينة عليه \* واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط  
 بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل  
 المبنيات \* وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل  
 وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره  
 المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب



على بناءه ثبات آخره على هيئة مخصوصة هو لذاخره المطرزي بما عرفه  
 المصنف رح بعد تعريف العرب بالاختلاف ( والمبنى ) مطلقا  
 ولم يضم لثلاثتهم رجوعه الى العرب من اول الامر ( على نوعين  
 مبنى الاصل ) مبنى هو الاصل ( ومبنى العارض ) اى مبنى هو العارض  
 ( والاول اربعة الحرف ) قدمه لكماله فى الاصاله اذ لا يقع معمولا اصلا  
 بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع العرب فيكون معمولا كما مر ( والماضى )  
 قدمه ليكون الامر مختلفا فيه ( والامر بغير اللام عند البصريين )  
 قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجرور بلام مقدرة كما مر  
 ( والحمله ) من حيث هى هى آخرها عن الجميع لكون بناءها مختلفا فيه  
 واعتباريا اذ قد يوجد فى جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد  
 المعانى القنضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابق  
 واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى  
 ( والثانى ) ايضا ( على نوعين لازم وغير لازم واللازم ) منهما  
 ( ما لا ينك عن البناء ) اصلا ( وهو ) اى المبنى اللازم ( المضمرات )  
 وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادقوصيفة  
 على المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض من وضعه  
 هذا هو المختار عنده كما صرح به فى الامتحان فى بحث العرب \* وقيل  
 المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف  
 الخطاب والفصل ( واسماء الاشارات ) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى  
 لعدم استقلالها معنى حرفى لكن لم يوضع لها حرف كما فصله الرضى \*  
 وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحل عليه ما عداه وقيل

لاحتياجها الى القرينة الراقصة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق (والموصلات) وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف (غير اى واية فانهما معربان) ما لم يحذف صدر صلتها لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة بجانب الاسمية فلا يردكم رجل وخسة عشر ك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث وانذا لما سيجئ ان الاضافة فيهما كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بيا عند حذف الصدر لتأكيد شبهتهما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى فشابهها الفايات ولذا بيا على الضم نحو قوله تعالى ثم « لنزعهن من كل شعبة ايهن اشد على الرحمن عتياه » وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات تثنيتهما لان المختار عنده ككونها معرفة وبين وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وثيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بناؤه فى غيره كما سيجئ (واسماء الافعال) بناؤها لمشابهتها لمبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى او للفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما ككذا فى الامتحان (وقد سبق) هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها (وما) اسم (كان على) وزن (فعل) حال كونه (مصدرا) معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور (او صفة نحويا فساق)

وياخبارات بمعنى يافاسقة وياخيثة (او علما للمؤنث نحو حقدام) اسم امرأة \* قيل بناء هذه الثلاثة لمشابتها في الزنة والمبالغة لفعل بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبنى الاصل \* ورد المصنف رح بان جهتي المشابهة مختلفان فلا يتبع قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء النادى المفرد المعرفة كما سيجئ \* فان قيل لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض \* قلت لان قياس المساواة لا يتبع باعباره ايضا ولانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج من نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى \* اى بلا داع للمعدول عن هذا الاصل \* فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلب ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى \* ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل صه لجواز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لا ضرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في مع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل الحجاز) قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الاماني آخره راء فان اكثرهم يوافقون الجحازيين في بناءه لانهم احرصون للامالة لاسيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرة طالزموها \* وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالكره فاختر فيه البناء لانه اخف اذ سلوك

طريقة واحدة اسهل من سائر طرق مختلفة وقال المصنف رح  
وفيه ان هذا يقتضى اختيار القمع وفيه انهما يقتضيان عدم  
انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل وان ضموا ما ذكره الجازيون  
لفا ما ذكروا لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب  
الا ان يضم ما ذكرنا والحصار للأصل دون الضميمة (والاصوات  
وهو) اى الصوت فى عرف النحاة (كل لفظ حتى به صوت)  
اى لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تكثيره واختياره على اللفظ سواء  
كان للحيوانات او للمعادن (كغاق) والحكاية اما بنفس المحكى  
عنه نحو قال زيد غاق او نغ او اخ واما بمشابهه نحو قال الغراب  
غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه  
صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب \* وتخصيص الحكاية  
بآخر القسم الثانى وهم لشمولها لكل معنى وحكما والغرض الاصلى  
من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير  
معقول مع انه حينئذ لم تنحصر المبنيات فيما ذكره والتعليل بانه حينئذ  
اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة  
نوع للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عدم اقسام الاسم وغير الكلمة  
وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء  
الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهوا والثانى  
نفس ما صوت والداخل فى الاول حكايته ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات  
الغير الحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والختار  
مذهب ان يختصر اى كون غير المركب معربا موقوفا وبدل عليه

جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي الحكمة كونها  
حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندى انه  
لا تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة  
فنعوا عن الاعراب لثلاث قص \* وتحريك الاخر في نحو فاق في التركيب  
بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى ذكره في الامتحان  
فقدم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي (او صوت به للبهائم كنخ)  
بقص النون وكسر الحاء المجمة او قصها مع تشديدها او بسكونها  
مع التخفيف لاناخذ البعير \* قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء  
الافعال وارتضاء الرضى وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا  
في الامتحان \* فلا وجه لقدم هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره  
هنا اقتداء بهم لانه مختاره \* وقال فيه ايضا بقى قسم ثالث للصوت  
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع  
كنخ عند الاحباب ووى للمندم وآه للمتوجع و ٢ اخ للسعال وهذا القسم  
ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فانما حكي دخل في القسم  
الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر  
عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجملة اكلة للتصويت على  
سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع  
العارف (وبعض المركبات) اذ ليس كلهما من المبنيات فنه ما صار اسما  
واحدا كعبلك وسيويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فلما راد بناء  
جزئه وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) في الاصل  
او في الحال فيشمل ستة اقسام (ليس احدهما عاملة في الاخرى)

(نخ)

٢٥٠

في الاصل سواء كانت الاولى عالها اعراب او لا احتراز عن مثل تأبطشرا  
ومثل عبدالله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ كل منها يحكى اعرابه  
تقديري \* وينبغي ان يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم  
والصعق وان يقول ولا معربتين قبل العلية للاحتراز عن مثل زيد قائم  
ومثل حيوان ناطق عليين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة  
لكان اصوب (جعلنا اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما لادنى  
معنى واحد ( فان كان الثاني صوتا بنيا) اى الجزآن اما الاول فلا نه  
ليس محلا للاعراب لكونه جزء حقيقيا من الاسم فلم يخرج الى سبب البناء  
واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب \* وهذا سلوك مسلك الغير  
والا قدمر ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل الحكاية وبعدها معرب  
باعراب تقديري ( وكسر الثانى ) عند الوصل لامتناع الساكنين  
وكون الكسر اصلا فى التحريك ( وقح الاول ) للصفة ( نحو سيويه )  
معناه قبل العلية الرغيب فى السيب وهو التفاح او الرائح اياماى الواجد  
ريحه سمي به امام التمام عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته فيه  
اول لكثرة شمها ياه ( وان لم يكن ) الثانى ( صوتا بنى الاول على القح )  
لما مر ( ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك ) اسم ٣ بلد بالشام مركب  
من بعل وهو الزوج او الصم وبك صاحب هذا البلد من بك او زحم  
او من بك عنقها اى دقها ( وحضر موت ) اسم بلد وقبيلة وهما  
اسمان فى الاصل جعل اسما واحدا ( وعلى السكون ان كان آخره  
حرف علة ) لثقل الحركة عليها من حيث هى حركة وان كانت قصبة  
( نحو معدى كرب واعرب الثانى ) حال كونه ( غير منصرف ) للعلية

والتركيب • ولا ينبغي ان المغرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثاني  
فقط • لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر  
عنه بهما تسامحا وتجاوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب  
معاً • اما على غيرها فيعرب الاول تشبيهاً بالمضاف حيث يسقط تنوينه  
بالتركيب فيجربى الاعراب فيه لفظاً او تقديرًا على حسب العامل • وقيل  
يجوز في مثل معدى كرب قح الياء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضاً  
تشبيهاً بالمضاف اليه في الصورة فيجربى مع منع الصرف على رأى  
ان قدرانه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة •  
يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت بعلبك بالحر كات الثلث  
في اللام وقح الكاف في الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر  
ان قدرانه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للعزن وبك اسم للمكان  
او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلث • ويبنى الثاني ايضاً  
على رأى تشبيهاً بخمسة عشر • وجد عدم فصاحة هذه اللغة كونها  
مبنية على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل  
كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالة على المعنى في الاصل  
على ان التشبيه بخمسة عشر • في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح  
للسببية لبناء • اذ المضاف والمضاف اليه ايضاً كذلك مع انهما غير  
مبينين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر (وان لم يجعل) اى الكلمتان  
(اسماً واحداً ولكن تضمن الثاني حرفاً) عاطفاً او جاراً (فان لم تكن  
الاولى لفظ اثنين بنياً) اى اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلو وقع  
آخره في وسط الكلمة الذى ليس محلاً للاعراب واما الثاني فلتضمنه

الحرف \* وقال المصنف رح وفيه انهما كتبتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندى ان التضمن للجزئين معا فلذا بنينا انتهى \* وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما حرف علة) للامر (نحو واحد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة) والزايد عليها منتها (الى تسع عشرة وتسعة عشرة) يريد به مادون العشرين وفوق العشرة سواء اريد التعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى اذ ليس المعنى حادى وعشر \* فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم تيسر ذلك فى احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم حذف العاطف فى نحو حادى عشر وبقي فى نحو حادى وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اى فلان (جارى بيت بيت) اى ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منتها الى بيت معنى او ملصق ببيت منى يعنى به الجار القريب (و) هو (بين بين) اى وقع بين هذا وبين ذلك \* قال هذا الشيء بين بين اى بين الجيد وبين الردى اشبهنا الى ان هذا الحكم غير مخصص بالعدد (وان كانت الاولى لفظ اثنين بنى) اللفظ (الثانى) للامر من التضمن (واعرب الاول



وحذف نونه) قبل ما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف  
النون وا عرب وفيه ان هذا متقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل  
اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون با عرب هذان  
والهذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايئاس المحذوف وقال  
الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى  
اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلة ويدل عليه عدم جواز اثنى  
عشر و جواز ثلثة عشر ( نحو جافى اثنى عشر رجلا ورأيت  
اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات) لان  
بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب  
كضمير الغائب \* انما لم يعرفها لانها على معناها اللغوى وهوان يعبر  
عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لفرض كالا بهام  
على السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به (وهو) اى ذلك البعض  
(كم) ويحى لمعين محتاجين الى التمييز فقرقوا بين تمييز هافى الاعراب  
تمييزا بينهما كما اشار اليه بقوله (يكون للاستفهام) عن العدد) فينصب  
ما بعده على التمييز) جلا على تمييز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها  
والحمل على تمييز احد الطرفين تحكّم (نحو كم رجلا و) يكون (للمخبرية)  
عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلها خبر  
تمييزا بينهما (بمعنى) التكثير فيضاف الى ما بعده نحو (كم رجل) اورجل  
لانه نقض رب او مثله فحمل عليه فى الجربة فميز العدد المضاف بعضه  
مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دافا التصكم و بناؤ هالكونها موضوعة  
وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحل الخبرية

عليها (وكذا) عطف على كم يكون (العدد) وقد يحى لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا (ينصب ما بعده على التمييز) لئلا يفسر في كم الاستفهامية وبنائها لكونها في الاصل اذا دخلت عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (نحو عندى كذا درهما) قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كأتين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبني على السكون آخره نون ساكنة لاتونين ولذا يكتب بالنون (وكيت وزيت) بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت وبنا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام) كن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر (غير اى واية) فاتها معربان لئلا (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف التبادر \* وقال المصنف ررح ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكما فيشتمل كيف الذى للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فن قبيل ذكر التى فى باب ما يناسبه (نحو اس) بنى تضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن (وقط) بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء

المضمومة وقد تضم القاف اتباعا للضممة الطاء وقد تسكن الطاء \* فهذه  
خمس لغات كلها للوقت الماضي المنقى فعله مثل مارأيت قط اى ابدأ  
وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها \*  
وقيل لتضمن معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن \* وقيل لشبهها  
بالحرف لانها مثل لما فى استغراق النقي (وعوض) بفتح العين وضم  
الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو الزمان المستقبل  
المنقى فعله نحو لاراه عوض اى ابدأ وبنائه على الضم لكونه مقطوعا  
عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه نحو عوض العائضين اى دهر  
الداهرين والداهر ما يبق على وجه الارض (ومذومند) وبنائهما  
لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل \*  
ولذا بنى الثاني على الضم ولا اجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون  
لعدم اجتماعهما \* واذا لقي الساكن يضم آخره للاتباع اولان اصله  
منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيد ويجمع على امانا تدبر \* فلما  
احتجج الى التحريك ما دالى اصله نحو مندا اليوم \* قدمه على مندا لمر \*  
وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحروف ومنذ محمول عليه \* وقال  
الفاضل العصام ولو ثبت هذا ثبت ان منذ ليس اصله والا كيف  
يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف  
على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الخذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد  
فى ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد (واذا) بنى لزوم اضافته  
الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو  
غير مذكور صريحا فكأنه محذوف كما فى الغايات ولم يبين على الضم

لان الالف لا يتحمله (واذ) بنى الامر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لو وقع امر لو وقع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية السبب مع السبب المقتضى \* فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجاعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة لما سلم دخل الجنة واجيب بانه مبني على المبالغة وقول سيويه انما يكون مثل لو محتمل انه مثله في المضي او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالإضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف رح الى ذلك حيث قرنه معه \* وجه البناء مامر (ومتى) استفهما او شرطاً للزمان (وانى) استفهما او شرطاً للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وايان) استفهما للزمان (وكيف) استفهما للحال \* وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثر يا \* وجه البناء فيه مامر في اذا (ولدى) بالف مقصورة قال الرضى لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق \* ثم قال الفه يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر ويقلب يسمع الضمير غالباً وحكى سيويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل لانه سوى هذه الثلاثة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء

فيدفع انتقاء الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد  
 فيدفع الانتقاء بفتح او كسره او كسر النون او حذفه وهو ما اشار اليه  
 بقوله ( ولد ) بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف  
 فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم  
 الدال فهذه ثمانى لغات وعبارة المصنف رح تحتملها على ما لا يخفى  
 قال الفاضل العصام ولا يخفى ان اللثة الاخيرة مبنيات على السكون  
 لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الآخر  
 دون الوسط والقول بان الآخر فيهما نسي والمعتبر هو البال مردود  
 بان المحذوف لعله لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره  
 وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن  
 جرائهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى . قيل بنيت لوضع  
 بعضها وضع الحرف وحل الباقي عليه . ورده الرضى بان الواضع  
 انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمشابهة  
 للعرف فالوضع وضع الحرف لا يصلح ان يكون وجهها للبناء  
 والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل  
 بالتصريف فيه فان وجوده بعد بناءه كما هو انا ظاهر وقال الرضى  
 لاستلزامها الابتداء الذى هو معنى من وقال الفاضل العصام والا قرب  
 ان يقال تضمنه معنى من ويجعل دخول من تأكيداً على هذا لا حاجة  
 الى تقدير من اذالم يذكر كما قدره الرضى (والكاف) الذى بمعنى مل  
 نحو يضعكن عن كالبرد المذهب اى عن استئان مثل البرد الدائب  
 للطافها (وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن) بمعنى الجانب

نحو من عن يميني (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة والقريضة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين اربعة اقسام الأول (ما) ٢ اسم مطلقا (قطع عن الاضافة) يحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكأنه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى « وكلا ضربناه الامثال » وفي الظرف قليل نحو قوله « وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات » والمعنى في الحالتين واحد قال بعضهم المحذوف منوى في المبني ومنسئ في المعرب وقال الرضى الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه) اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسئ في غيره (نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وتمال (ولا غير وليس غير وحسب) ووجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الفهم جبرا للقصان باقوى الحركات (والآن) عطف على ما هو لو قدمه لكان اولي واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الإشارة او حرف التعريف والقاهرة زائدة وعده من غيره اللازم مبني على رأى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله « كأنهما ملا » لم يتغيرا » والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه وردبان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بناءيا الا ان الفصح اشهر واكثر وقال

الداميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت  
 الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت (و) الثاني (النادي) وهو ما  
 نودى بحرف النداء لفظا او تقدير انحو يا زيد ونحو « يوسف اعرض  
 عن هذا » فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف  
 ابن الحاجب (المفرد) لا المضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل الداء  
 او بعده (فانه مبني على ما يرفع) ذلك النادي في غير صورة الداء  
 لفظا او تقدير او محلا (به) راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي  
 هي الضمة والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع وانما يبنى لوقوعه  
 موقع الكاف الاسمية ومسايبته لها افراد وتعريفا في مثل ادعوك  
 المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو  
 المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف  
 الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة والالافيت النكرة المفردة  
 ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واجب  
 وانما لم يبين المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وجل عليه  
 شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره  
 ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به  
 لفرق بين حركتي النادي العرب حركة المبني وحرفهما كذا  
 في الرضى « هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع  
 كما اشار اليه بقوله (ان لم يلحق بآخه الف الاستغانة او اللدبة) هذا  
 الشرط انما يفيد في الواحد اذا لاف مادام القامصاف لضم ما قبله دون  
 الثني والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق بآخه هما الف او لا

نحو يازيد اناه و يازيد وناه لانتهاء المناقاة حيثئذ لوجود الفصل بينهما  
 بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف يبنى على القتح  
 لان البناء على القتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا اخص المثال  
 هناك به ولو غير لحق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع به لين حكمهما  
 ايضا ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب حيثئذ  
 لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس بآخرهما على  
 هذا المعنى (ولا باوله لام) للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به  
 لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به (نحو يازيد) مثال للمعرفة  
 قبل النداء والبنى على الضم ولم يلحق بآخره الف ولا باوله لام  
 (ويا مسلمان) مثال للمعرفة بعده والبنى على الالف بلا الف ولا لام  
 (ويا مسلمون) مثال للمعرفة بعده والبنى على الواو بدونهما وباهذا  
 وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المتن  
 والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان)  
 المنادى (مضافا او مشابهاه) اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول  
 او نعمته جلة او ظرف او معطوف عليه على ان يكون اسم الشئ واحد  
 (او نكرة ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب  
 لفظا او تقديرا او محلا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره  
 لعدم الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص اسم ترجع جانب الاسمية  
 وتجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل  
 كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يشكل  
 بمثل يايوم لا ينفع مال ولا بنون ويامثل ما يغنى ويغير ما يضرنى منيا



على القمح لأن كلا منهما لم ينصب لفظاً وتقدير اعمل محلاً مع انه مضاف  
 (نفع) مقدر عند سيويوه وهو الصحيح فاصل يا عبدالله ادعوا واتادى  
 عبدالله حذف فعله انشاء حذفاً واجبا لدفع اللبس بكونه خبر اعم انيب  
 عنه حرف النداء ليدل عليه فيأ كذا الوجوب لامتناع الجمع بين النائب  
 والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه واذا نته فأنته  
 (نحو يا عبدالله وياخيراً من زيد) مثال لشبه المضاف وامن تمامة  
 معمول له ومثال مامن تمامة نعمته جللة او ظرف نحو يا حليماً لا يجهل  
 ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال مامن تمامة  
 معطوف عليه على ان يكونا اسمائشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عدداً  
 او علماً بخلاف يا زيد وعرو (ويا رجلاً) لعبر معين بان اريد من يأتي  
 اى رجل كان (وان الحق بآخره) اى آخر المادى المفرد المعرفة  
 (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ماقبله (نحو يا زيدا  
 وان اتصل باوله لام) مذكور (يحب جره) لانها لام الجر للتخصيص  
 دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة جلا  
 على التواو وعطف بغير ٣ يا نحو يا الكهولة وللشباب تكسر في المعطوف  
 ولا يستعمل فيها الايالك ونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته  
 للحرف بدخوله خاصة الاسم (نحو يا زيد) في مقام الاستغاثة او التعجب  
 او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكر لم يحتمل اخويه ولما  
 لم يحز الحكم الاقنى في التواضع كلها بل في بعضها ولم يحز فيما هو جاز فيه  
 مطلقاً بل في بعضه قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح  
 بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (والبدل) من النادى المبني على ما يرفع به

(نحو يا زيد)  
 ٢٦٢

مطلقاً (والمعطوف) عليه (الخالى عن اللام) اذ الحكم الآتى لا يجرى  
 فى غيره (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم النادى) المستقل  
 الذى باشره حرف النداء مطلقاً وذلك لان البدل هو المقصود بالهـ كر  
 والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة  
 ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكأنه باشر كلاهما فالاول  
 (نحو يا رجل زيد) فى المفرد المعرفة (و) الثانى نحو (يا زيد  
 وعمر) كذلك ونحو يا زيد اخامروا واخامروا فى المضاف ويا زيد  
 طالعا جبلا او وطالعا جبلا فى شبهه ويا زيد رجلا صالحا او رجلا صالحا  
 فى النكرة وانما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كاتعرض  
 ابن الحاجب والبياض لكونها كتوابع سائر المبني فى كونها تابعة لحل  
 متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع جلا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم  
 ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه  
 والتعميم المحقق والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع  
 فى العاقل مثلا فى مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجوارى  
 صرح به فى الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المادى المبني  
 كما لا يخفى على الذكى (وحرف النداء) مبتداء خبره مجموع (يا)  
 وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى الاستغثة  
 والتعجب والتدبة والتهديد الا هو وهو للبعد حقيقة كقولك يا زيد  
 للبيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله ويا رب والله تعالى  
 وان كان اقرب الى كل شخص من جبل ورية لكن الداعى يستعمله  
 استقصار لنفسه واستبعاد الهامن المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري

وقال ابن النيران هذا دليل اقناعي لبرهاني فان الداعي يقول يا قريبا  
غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من جبل الوريد فابن من الانتصاب  
منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للداميني فظهر ان لا  
اختصاص له بالبعد ( ويا وها ) هما البعيد قدمهما لمناسبتهما  
ليالوجوده فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهزمة من اقصى الخلق  
والهاء مما بعده وآوى بالدهما للبعد ايضا كما في التسهيل ( واي )  
بالقصر للقريب وقيل للتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين  
( والهزمة ) للقريب ( ووا ) عدمها لان الحق عنده كون المندوب  
من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو ( مختص بالدبة ) لا يستعمل  
في غيرها بخلاف يافاته يعمها وغيرها كما سبق ( و ) الثالث ( اسم لا ) التي  
( لني الجنس اذا كان مفردا ) اذ لو كان مضافا او شبه لم يكن مبنيا  
بل يكون معربا منصوبا اذ لاضافة ترفع جانب الاسمية ( نكرة متصلة  
بلا ) اذ لو كان معرفة او مقصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع  
على الابتداء والتكرير حال كونهما ( غير مكررة ) اذ حكم المكرر سجيئ  
( نحو لارجل ) في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات  
وانما بنى تضمنه معنى من الاستغرافية لانه جواب لهل من رجل مثلا  
وهل ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة  
في الاصل قبل البناء كره الرضى واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى  
من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلا بد من بيان الفرق حتى  
يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف وقد ينزل عنه فجعلت حركة  
معمول المبني موافقا لعمله المحلي وهو النصب لتكون اشارة ومذكر آله

الصادقين صدقهم و) نحو (حيثذ ويومئذ) اى حين اذ كان كذا  
ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم زوم الاكتساب (وكذلك) فى جواز البناء  
على الفتح للاكتساب والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى (ماو) الى  
(ان المصدرين مع مدخولهماو) الى (ان) المشددة كذلك مثل قيامى مثل  
ما قام زيدوان يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك  
تقول (واسم لا) عطف على الظروف (المكررة) صفة لا (التصل) بها  
(المفردة النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة والمنصولة  
عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لاحول) عن المعصية (ولا قوة)  
على الطاعة (الاب) هداية (الله) وعنايته (فانه) يجوز بناؤهما على  
الفتح (على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر  
للاول) (ورفعهما) على الابتداء ليطابق السؤال لانه جواب ابغى الله  
حول وقوة (وقم الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثانى)  
عطفاً على لفظ الاول او محله القريب منوالا عرابه (ورفعه) عطفاً على  
محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب (ورفع الاول)  
بارفع على ان لا بمعنى ليس او على الغامع العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على  
الاصول المذكور (وهذه) الوجوه (خسة اوجه) يجوز (فى) اسماء  
(امثاله) اى امثال لاحول ولا قوة الا بالله فى كون لامكررة متصلاً بها  
اسمها مفرد انكرة مثل لارجل ولا امرأة فيها (وصفة اسم لا) عطف على  
الظروف او اسم لا (البنى) صفة لاسم لاحتراز عن العرب فان صفته  
لا يجوز بناؤها اصلاً بل تعرب قطعاً (المفردة المتصلة به) اى الا  
صفتان للصفة احتراز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤه  
نحو لارجل حسن الوجه والثانى عن المفصلة مثل لا

ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا ينزل اصلا  
 فلا يظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح ناظر العبد الفقير  
 والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به  
 نون جمع المؤنث) بنى به لكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون  
 جلا على الماضى (او نون التأكيد) خفيفة او ثقيلة وانما بنى بها  
 لكونها بمنزلة الجزء فلودخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة  
 ولودخل عليها فهمى كلمة اخرى فى الحقيقة • وبنى على الضم فى جمع  
 المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة  
 ليدل على الباء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره فى الامتحان •  
 وقال بعض الكمل بنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع  
 بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما  
 بالضمير ونظر التحرير ادى وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر  
 كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدلالا  
 بسكون آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول  
 (نحو يضربن) للفائدة (وتضربن) للمحاضرة (و) مثال الثانى  
 (نحو هل يضربن) بفتح الباء او ضمها (وهل تضربن) بفتح الباء  
 او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة او ثقيلة (وهذه الالتقاط) من  
 نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند وجود شروطها  
 وان كان بناؤها غير لازم لاتفائه عند عدم احدها (واما جازا البناء  
 فالظروف المضافة الى الجملة و) الى (اذا) المضافة اليها (فانها) اى  
 لظروف المذكورة (يجوز بناؤها) لاكتسابها اياه من المضاف اليه  
 بلا واسطة او بها (على الفتح) لخفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينقم

فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعربان رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها)  
 اى الصفة المذكورة (على القتح) جلا على الموصوف للاتحاد  
 بينهما والاتصال وتوجد النفي اليها حقيقة فكأن لا باشرها (نحو لارجل  
 ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها رفعا) جلا على محله البعيد  
 (ونصبا) جلا على لفظه او محله القريب (نحو لارجل ظريف)  
 بالرفع (وظريفا) بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع  
 جلا على محله البعيد وينصب جلا على لفظه او محله القريب  
 ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له  
 لان كلامه فى جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر  
 عن الاندلسى ان ماعداهما التوابع ايضا لانه  
 لانص عنهم فيها غير انه نقل كتوابع المنادى \*  
 وقد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار  
 الاسرار \* بعون الملك العزيز الغفار \*  
 على يد اضعف النورى الشيخ مصطفى \*  
 فى الضحوة الكبرى \* من يوم  
 الاربعاء السابع والعشرين  
 من رمضان المبارك من  
 سنة خمس وثمانين  
 والى الف \*



